

بين الأطروحة الدولية للتنمية المستدامة وضرورة النمو الاقتصادي

الدكتور أحمد إبريهي علي

أيلول 2019

تقديم:

بدا إعداد هذه الدراسة للمشاركة في ندوة عقدها بيت الحكمة، مع وزارة التخطيط، ناقشت أهداف التنمية المستدامة عام 2030 ، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. والملاحظ ان تلك الأهداف بمجملها ومحاورها تنسجم تماما مع فرضية تجاوز حجم الاقتصاد العالمي لقدرة البيئة والموارد الطبيعية على التحمل. ورغم ان الاهتمام الجماعي بالمصير المشترك للإنسانية بذاته مدعاة للتفاؤل، لكن الأطار المفاهيمي لهذه المبادرة يمثل، الى حد كبير، منهجا معارضا لحاجة الدول النامية إلى مواصلة اللحاق التنموي عبر تقليص فجوة الدخل.

والتنظير لحدود النمو الاقتصادي، وقيود الموارد الطبيعية على السكان والانتاج، ومآل الاقتصاد الى نمو متوازن مستديم او حجم ثابت لا يتجاوزه، والتشاؤم او الخوف على بقاء النوع الانساني، هذه وسواها ليست جديدة، بل كانت منذ بدايات العهد الكلاسيكي وإلى يومنا. والتطور الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر سجل حافل بنجاح الإنسان في قهر التحديات بالمستحدثات التكنولوجية للارتفاع من خيرات الأرض، وعلى هذا المسار يتمكن من إكتشاف وتطوير وسائل مواجهة التلوث والعوائق الأخرى. وتواصل الدول الفقيرة والناهضة نموها وصولا الى الاقتصاد المتقدم، وهو الشرط الضروري للمشاركة المتكافئة في إدارة الشؤون البشرية على هذا الكوكب.

المبادئ الأساسية:

تعرض هذه الورقة مفاهيم ومؤشرات حول منهجيات طورته وتبنتها دوائر الأمم المتحدة، إهتمت برصد الاوضاع الاجتماعية والانسانية، بما فيها العدالة التوزيعية ودور المرأة والحقوق المدنية ... والخدمات العامة ... والبيئة والتلوث. ووظفت تلك المقاربات مفردة التنمية بكيفية قللت كثيرا من شأن التصنيع والنمو الاقتصادي، وعلى نحو أشد في المبادرة الأخيرة التي دعمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وسُميت أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals. وينطلق هذ التحليل من ضرورة بيان الشرط الاقتصادي لكل ما يمكن ان تشتمل عليه التنمية، وحكم النمو الاقتصادي بالمعنى الدقيق للكلمة، دون سواه، لمسار التطور بأكمله. وخطورة تهميش متغير الأمكانية الاقتصادية، بدلالة الناتج، او الدخل، وإغفال حقيقة انتظام حركة الاقتصاد حوله، وصرف الأذهان عن الأنماط الممكنة، والتي اثبتتها الوقائع، لتسريع الانتقال.

من أوضح حقائق التاريخ ان النمو الاقتصادي الحديث، منذ الثورة الصناعية، هو الذي انجز التحولات الكبرى في العالم، وهو الأساس لحضارة هذا الزمن، والعامل الضروري للارتقاء الاجتماعي بمختلف ابعاده. ولا زالت فجوة التنمية الاقتصادية واسعة بين الدول النامية والمتقدمة، والتنمية مستحيلة دون اللحاق الذي يُعرّف بتقليص فارق الدخل على نحو متصل، وهي عملية إقتصادية قوامها نمو إنتاجية العمل بالتراكم الرأسمالي المتلازم مع التطور التقني والتنظيمي لتكون الكفاءة رافدا دائما للأزدهار. ويتمثل الهدف في اجتياز الدولة النامية شرك الدخل المتوسط Middle Income Trap وهي مهمة غاية في الصعوبة، إذ لم تتمكن أكثرية الدول النامية من تحقيق ذلك العبور. ويبين ملحق هذه الدراسة العدد الكبير من الدول النامية التي تراجع موقعها النسبي تجاه الدول المتقدمة في متوسط الدخل للفرد. وبين عامي

1980 و2016 تمكنت ست دول من مجموع 125 دولة نامية تجاوز 50% من متوسط الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأجدر بالمجتمعات النامية، أمام حقائق الواقع والتاريخ الحديث، والتي بينت بمنتهى الوضوح الاحتمال المنخفض لفرصة اللحاق وشروطها الصعبة، ان تشدّ الهمم وتركز الجهود لتطوير الأمكانية الاقتصادية الكلية عبر توسيع منتظم ومتواصل للطاقات الإنتاجية السلعية بالاستثمار.

لا يخفى على ذوي الخبرة، بل والأطلاع، ان الدولة المعاصرة تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الى جانب تراتبية السلطة. ولا تجد متغيراً، هدفاً، مما تضمنته الأطروحة الدولية للتنمية المستدامة سواء الرئيسية منها، السبعة عشر، أو الفرعية التي تجاوزت المائة، إلا وهناك منظمة حكومية قد اختصت به وتحت تصرف إدارتها موارد وصلاحيات. وان تجميع تلك الأنشطة على اختلافها تحت إشراف مركز الإدارة الاقتصادية لا يساعد على تطوير الخدمات والعناية بالإنسان، فضلاً عن أنها في الحقيقة ليست ممكنة.

ان المهمة التي وجدت من أجلها وزارة التخطيط، الأعمار سابقاً، في الخمسينات، هي البرنامج الاستثماري والذي يحتوي أخطر عناصر الفشل، كما هو فعلاً، وأقوى عوامل النجاح لدولة العراق. ولو تمكنت الحكومة من تغيير عملية الاستثمار الحكومي نحو السيطرة على هذه الأداة الضرورية للتطور الاقتصادي، لشهدت ثمار عملها طيبة ونالت المكانة التي تطمح اليها في وجدان الناس وعقولهم.

لقد شاع في المجتمع الخلط بين الثروات الطبيعية والأمكانية الاقتصادية والأخيرة لا تعني سوى القدرة الوطنية على الإنتاج والتي يعبر عنها الناتج المحلي الأجمالي او ما ينوب عنه. وتهتم التنمية الاقتصادية بمتوسط الناتج، الدخل، للفرد فهو المقياس لمرحلة التطور الاقتصادي التي تبينها المسافة بين الدولة النامية وما وصلت اليه الدول المتقدمة. ومستوى التطور الاقتصادي، بهذا المعنى، يعين مقدار الرفاه الممكن ومهما تباينت سياسات التوزيع لا تتجاوز هذا المتوسط بالمحصلة الكلية. إن حماية البيئة، وعدالة التوزيع، والحريات والحقوق المدنية، لا تجد معناها الحقيقي إلا بالتنمية الاقتصادية، وبدونها لا تختلف عن تحذير الجائع من أضرار التخمّة، وحرية التعبير عن الألم حتى الموت.

ان متوسط الأجر، والدخل الممكن التصرف به للأسرة، ومعدلات استهلاك الطاقة، والأنفاق الحكومي، و معدلات النشاط الاستثماري، والأدخار، والطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، وتبعاً لذلك التعليم والصحة ... كلها مرتبطة بالمتغير الدال على مستوى التطور الاقتصادي، بمديات من التذبذب حول نمط عام تفصح عنه البيانات التي وثقت مجريات الحياة الاقتصادية في العالم.

العراق، وعموم الدول النامية، بأمس الحاجة الى تنمية اقتصادية تقوم على التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج السلعي غير الريعي، وتنويع الصادرات السلعية... والأفضل التركيز على هذا الهدف بمنتهى الصراحة، فهو الطريق الآمن لخدمة الإنسان والمجتمع في نهاية المطاف، ولذا لا بد من معارضة الدعوات التي تصرف الانتباه عن التحديات الاقتصادية الكبرى.

وسوف يتضح من مؤشرات الملف العالمي للتنمية المستدامة، وقواعد البيانات الدولية الأخرى ان مثل هذه الأهداف تتطلب التنمية الاقتصادية. وفي الدول النامية واطنة ومتوسطة الدخل تعتمد التنمية الاقتصادية على التصنيع بالأرتباط مع التراكم الراسمالي والنمو الدائم لأنتاجية العمل.

التنظير لحدود النمو الاقتصادي: مراجعة نقدية

النمو الاقتصادي:

بعد الثورة الصناعية، وانتشار نظام المصنع واستخدام المحرك البخاري في النقل البحري والسكك الحديدية ، دخل العالم عصر النمو المستديم Sustained growth للناتج ومتوسط الناتج للفرد منذ عام 1850 في الدول المتقدمة، والدول النامية تدريجيا في القرن العشرين. والنمو الاقتصادي الحديث هو العامل الرئيس في زيادة السكان والعوامل الأخرى تتصل به في مقوماته ونتائجه. منذ الخليقة وحتى بداية التصنيع بقي السكان ينمو ببطء، في مسار شبه دوري بفعل الأوبئة والمجاعات ومعها تدافع البشر على موارد العيش، حتى بلغ مليار نسمة عام 1850 وفي عام 1930 إزداد الى 2 مليار ليصل 7.7 مليار نسمة عام 2019. لقد اسس رواد التنظير الاقتصادي، الكلاسيك، على فرضية تناقص الغلة، أي الأنتاجية الحدية، في الزراعة، والنزاع بين السكان والغذاء وإن اختلفوا في اسلوب التعبير عن العلاقة والسياسات. وأثبتت الوقائع ان تناقص الأنتاجية الحدية لا يتجاوز النطاق الجزئي، في الأمد القصير، ويفترض جمود التكنولوجيا. و اصبحت النمو الاقتصادي المستديم خاصية للنظام الاقتصادي الحديث والتكنولوجيا متغير داخلي للنظام تتكيف حسب مقتضيات استمرار نمو الأنتاجية ومتوسط الناتج للفرد والرفاه. لقد إزداد إنتاج الحبوب في العالم من 763 مليون طن عام 1960 الى 2980 مليون طن عام 2017، بمعدل نمو سنوي 2.67% يفوق معدل نمو السكان الذي بلغ 1.6% سنويا. وتناقص معدل نمو السكان في السنوات الأخيرة كثيرا ليصل 1.31% سنويا بين عامي 1990 و2017. ونما إنتاج المحاصيل عموما بمعدل سنوي 2.57% للمدة 1960-2014. والنمو السنوي في القيمة المضافة الحقيقية للزراعة 2.49% بين عامي 1970 و2017. ومن المستبعد ان يتصور ريكاردو ومالثوس وجون ستيوارت مل إمكانية زيادة غلة الهكتار في بلدهم، بريطانيا، من 0.99 طن حنطة عام 1850 الى 8.58 طن عام 2014، والبطاطا من 10.5 طن الى 41.92 طن؛ ويزداد سكان العالم من 1 مليار نسمة الى أكثر من 7.5 مليار نسمة دون ان يصطدم بقيد الغذاء.

ويعرض الجدول رقم (1) وتائر النمو الاقتصادي في المدة الأخيرة وإسهام المجموعات الدولية في إقتصاد العالم بدلالة الناتج والصناعة التحويلية والتجارة الخارجية.

النمو الاقتصادي وحدوده في التنظير الكلاسيكي: كانت افكار التجاريين متداولة حتى منتصف القرن الثامن عشر، تؤكد على فائض ميزان المدفوعات لأن زيادة رصيد المعدن الثمين هو المقصود بتنمية الثروة آنذاك. ومع انتشار الصناعة إنتبهوا أيضا الى أهمية الأنتاج الى جانب الصادرات. وفي العصر

التجاري ظهرت كتابات تشرح مزايا الصناعة وفرص نمو إنتاجية العمل فيها ووفورات الحجم الكبير... لكنها بقية في نطاق ضيق.

الجدول رقم (1)

توزيع السكان والناتج بتعادل القوة الشرائية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية وصادرات السلع والخدمات في العالم % لعام 2017 والمعدلات السنوية لنمو السكان والناتج الحقيقي

الدول	السكان	الناتج	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	صادرات السلع والخدمات	معدل النمو السنوي %	
					2017-1990	1990-1960
					الناتج المحلي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	3.40	4.09
واطنة ومتوسطة الدخل	83.96	54.4	46.3	30.5	4.73	4.56
متوسطة الدخل	74.81	53.3	46.0	30.0	4.75	4.63
عالية الدخل	16.04	45.7	53.7	69.5	2.25	3.99
متوسطة الدخل الشريحة العليا	35.12	36.7	38.6	23.4	4.66	4.76
شرق آسيا والباسفك	30.81	32.5	44.5	30.7	5.48	5.99
الصين	18.46	18.1	27.0	10.6	9.72	6.41
الاتحاد الأوروبي	6.82	16.9	19.3	34.5	1.78	3.57
متوسطة الدخل الشريحة الدنيا	39.69	16.6	7.4	6.6	4.95	4.21
الولايات المتحدة	4.33	15.1	16.5	10.2	2.46	3.54
جنوب آسيا	23.87	9.1	3.7	2.6	5.98	4.25
امريكا اللاتينية والكاريبي	8.46	8.0	6.0	5.7	2.84	4.35
الهند	17.82	7.5	3.0	2.2	6.33	4.18
العالم العربي	5.48	5.5	2.5	4.9	3.81	2.31
واطنة الدخل	9.15	1.1	0.3	0.5	4.12	2.73

المصدر : إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

وقبل التنظير الكلاسيكي برز الفيزيوقراط الذين جعلوا، في تصوراتهم النظرية، الإنتاج مصدرا للثروة على نحو حاسم. والقطاع الزراعي هو مصدر الثروة، والعمل الزراعي هو المنتج وما عداه، بما في ذلك العمل الصناعي، ليس منتجا حسب فهمهم. ونشأت المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا ولم يُعرف عنها التشاؤم حول مستقبل الاقتصاد الذي نظرت اليه بمثابة نظام طبيعي. وربما جاءت تعبيرا عن دفاع ملاك الأرض عن موقعهم السياسي ومصالحهم مع ظهور بوادر التحول عن النظام القديم. وقد تكون هذه المدرسة هي السبب في الاهتمام بالأرض وقيد الموارد الطبيعية عند الاقتصاديين البريطانيين. وأخذ عنهم آدم سميث تصنيف العمل الى منتج وغير منتج، لكنه وسع نطاق الأول ليشمل جميع القطاعات السلعية. وتبدأ مراجعة الأطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، عند الكلاسيك، عادة من آدم سميث الذي ظهر كتابه "ثروة الأمم" في المرحلة الأولى من الثورة الصناعية. وفي وقت ازدهار صناعة النسيج، والتحول نحو الفحم الحجري لإنتاج الحديد، واختراع محرك جيمس واط البخاري، لكن نتائج الثورة الصناعية لم تكن قد انتشرت على نطاق واسع.

وتتساقق مقاربات آدم سميث مع الفكر السائد في عصره وحاول تغطية ظواهر الاقتصاد آنذاك على نحو شامل. وفي كتابه ثروة الأمم والآخر المشاعر او العواطف الأخلاقية، *Moral Sentiments* يعتني بالأبعاد الإنسانية ويتعاطف مع العمال والفقراء، ويؤمن ان الإنسان في سعيه لتعظيم مكاسبه لا يتجرد من الحس الاخلاقي، ولديه استعداد طبيعي لتقدير معاناة الآخرين والأيتار، وعنده لا توصف امة ما بانها ثرية وسعيده بينما ينتشر فيها الفقر وأجور العمال واطنة.

ويعتقد، سميث، ان المنافسة والأسواق الحرة تنفع الفقراء والعمال، ويحاول أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال حرف عمل الأسواق لزيادة ارباحهم وعلى الحكومة ألا تسمح بذلك. عند آدم سميث ينوب عن ثروة الأمة بلغة الاقتصاد المعاصر متوسط الناتج المحلي، او القومي، للفرد و يعتمد هذا المتغير، بثبات أثر العوامل الأخرى، مثل المهارات ورأس المال وبقية العوامل المحددة لإنتاجية العمل، على نسبة القوى العاملة من مجموع السكان. واراد آدم سميث بذلك تصحيح الفهم الشائع للثروة بانها ليست النقود أو مخزون المعدن الثمين بل ما أصبح يسمى لاحقا القدرة الوطنية على إنتاج السلع والخدمات مقارنة بحجم السكان. والثروة بالمصطلح المعاصر هي رصيد من الموجودات *Assets* لكنه استخدمها بمعنى إمكانية الرخاء. او يمكن القول لكي يتسق تحليل آدم سميث فان المقصود في ما كتب هو الناتج على المستوى الوطني، ومتوسط الناتج للفرد عند المقارنة بين الأمم او عبر الزمن.

ولأن لغة الاقتصاد ذلك الزمن ليست كما هي الآن، مفاهيم معرفة حسابيا أو بدلالة محددة، فتجد مفردة رصيد من الموجودات *Stock* بمعنى رأس المال، وحيانا يستخدم تعبير كفاءة العمل بمضمون الإنتاجية. ومنها يفهم ان انتاجية العمل دالة برأس المال للعامل، وذلك إضافة الى الأثر الأيجابي لتقسيم العمل الذي يرتقي بالمهارة والبراعة. ويرتبط تقسيم العمل بحجم الاقتصاد في نطاق السوق، لأن الحجم الكبير يولد من الطلب ما يكفي على منتجات مختلفة فيسمح بالتخصص، وحسب المنحى الوقائي في كتاب سميث فهو يعكس بداية ازدهار الصناعة وانتشار المصنع.

وأشتغل على فكرة سمث منظروا التنمية الاقتصادية نهاية الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، لتوسيع الطلب، بالتزامن، على منتجات عدة من خلال دفعة الاستثمار القوية على جبهة واسعة أو التنمية المتوازنة.

وعلى المستوى الجزئي أيضا يأتي تقسيم العمل بصفته مزية لنظام المصنع والإنتاج الكبير، ومثاله معمل الدبابيس، عند سمث، وكيف ان العمال نتيجة التخصص ينتجون أكثر بكثير مما لو كانت الصناعة نشاطا فرديا، ويأتي هذا التطور الصناعي مرتبطا، أيضا، بحجم الاقتصاد الكبير ضمن نطاق سوق المنتجات. أي ان التبادل هو الوجه الآخر لتقسيم العمل، وذلك للتذكير بأن السوق من المكونات الأساسية لنظام انتاجي يقوم على التخصص وتقسيم العمل. وترتبط الأجور وثيقا بالنمو الاقتصادي، عند آدم سمث، وكما تزدهر حياة العمال أيام الرخاء هم الأكثر تضررا وقت الفتور والكساد. وكلما كانت الإنتاجية أعلى فذلك يساعد على ارتفاع الأجور وانخفاض الأسعار في رأيه الذي توصل اليه من المقارنة بين مناطق مختلفة، سكوتلندا وبريطانيا وبين الأخيرة والعالم الجديد.

كما تساعد خصوبة التربة ووفرتها على ارتفاع الأجور والأرباح معا، وذلك لأن الأجر النقدي سوف ينخفض، وقارن بين بريطانيا والعالم الجديد في وفرة الغذاء، وإمكانية مبادلة الغذاء بالسلع الصناعية في التجارة الخارجية. ويشرح بوضوح حلقة التفاعل الإيجابي الصاعد بين الفائض وتراكم رأس المال وتقسيم العمل والنمو وتشغيل القوى العاملة وارتفاع الأجور. أي ان التلازم بين تراكم رأس المال، وتطور نظام الإنتاج والإنتاجية، والنمو متحقق في إقتصاد المرحلة التي شهدها. ورأس المال سواء بتسميته هذه أو المفردة التي استعملها في البداية Stock بمعنى رصيد الموجودات، يماثل التعريف الشائع وهو رأس المال الثابت والمخزون السلعي. وكلاهما ضروري للإنتاج لأن القسم الثاني يتضمن المواد الأولية ونصف المصنعة ومنتجات تنتظر البيع وعلى المستوى الجزئي تضاف أرصدة نقدية لدفع الأجور ونفقات أخرى قبل نهاية دورة الإنتاج والبيع أي رأس المال التشغيلي Working Capital.

وقد ربط آدم سمث بين توظيف العمل في الأنشطة المنتجة Productive من جهة والأدخار وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فهو يصنف العمل في الصناعة التحويلية مُنتجا بينما العمل في الخدمات وسائر الأنشطة غير السلعية بما فيها الطب والقضاء والأمن ... ليست منتجة فهي لا تضيف قيمة، في نظره، ولا تترك شيئا قابلا للمبادلة بشيء آخر، إذ تُستهلك بالتزامن مع الأداء. والدخل الذي يكتسبه العاملون في الأنشطة غير الإنتاجية مقطوع من الربح والأرباح التي حققتها الأنشطة المنتجة.

وكما إزداد توظيف العمل في الخدمات والأنفاق عليها إنخفاض الأدخار والإنتاج المستقبلي، وهذا التصور لا يجد قبولا في وقتنا، كما ان نظام الحسابات القومية المعتمد في العالم يشمل جميع أنشطة الخدمات داخل حدود الإنتاج، وتولّد قيمة مضافة تُعد من مكونات الناتج المحلي الإجمالي. لكن الأهتمام بالبنية القطاعية للإنتاج ومصادر الدخل وانماط تشغيل القوى العاملة يستند الى اسس موضوعية خاصة في تلك المرحلة، بداية التحول للإقتصاد الحديث، وذات دلالة في الدول الناهضة هذا الزمن. لكن آدم سمث عاد وقلل من أضرار توسع الأشتغال في الخدمات ليؤكد الصفة الإنتاجية لقطاع الإدارة الحكومية تمول من الضرائب التي بخلاف ذلك يمكن ان تسهم بزيادة رأس المال. وهذه النظرة أيضا عليها تحفظات خاصة مع

تكاثر دلالات الأهمية الحاسمة للاستثمار العام لتكوين بنى تحتية متناسبة مع حجم راس المال في أنشطة الإنتاج المختلفة، بيد أن ضعف الكفاءة في القطاع الحكومي لا سبيل إلى إنكاره. في نظر سمث يساعد المستوى المنخفض لسعر الفائدة على زيادة الاستثمار، لكن سعر الفائدة يعتمد على وفرة راس المال، وهنا يقصد الأدخار، وينظر إلى القروض بأنها منتجة، كما أفهم، إذ تمول راس المال المساهم بعملية الإنتاج ولذلك فإن جزءاً من الدخل يتحول من المقرض إلى المقترض.

في العلاقة بين المدينة والريف وصف التبادل السلعي بينهما وكيف أن أحدهما يوسع سوق الآخر، وفي نفس الوقت ربط بين حجم سكان المدن وفائض الغذاء من الريف. وهذه العلاقة لم تكن محكمة تماماً في عهده إذ بدأت التجارة بالغذاء، وقد أشار إلى التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. ويرى أن الاستثمار في الزراعة أجدى قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل للأرض وعند ذاك يتجه راس المال إلى الصناعة التحويلية. بيد أن الوقائع، وحتى في زمن سمث، لا تؤيد مثل هذا التعاقب، لأن الاستثمار ينتشر على كافة القطاعات.

في مسألة السكان والأجور والفقر تتسم إطروحات سمث بالتناغم مع موقفه الأنساني إذ يرفض فكرة أن معاناة الفقراء ضرورية لمصلحة المجموع، ويرى أن الأجور المرتفعة ترفع حماس العمال لأتقان العمل والكفاءة وبذلك يزدهر الاقتصاد وحياة العمال وأسرهم. ويعتمد مستوى الأجور على راس المال فهو الأداة الضرورية لأدامة التشغيل بأجور عالية. ولا يختلف عن الآخرين في تصور علاقة طردية بين الأجور العالية ونمو السكان، أي أن العلاقة السببية تتجه من الأجور إلى السكان، وهي قناعة مشتركة بين الكتاب في العهد اللاسيكي. لكنه يرى أن السكان، وربما يقصد النمو السكاني، دليل على قوة الأمة وحيويتها. وينسجم سمث في هذا المنحى مع ديفيد هيوم وآخرين في تأييد حق الإنسان في التمتع بثمار عمله لسد جميع الضروريات إلى جانب الاحتياجات العرفية؛ وهذه المساواة هي الأكثر ملائمة للطبيعة البشرية وأن السعادة التي يحياها عموم الناس في ظل هذه الرؤية تفوق كثيراً الضرر الذي يلحق الأغنياء من جرائها. وهكذا كان أكثر مشاهير الفكر، زمن آدم سمث، مناصرين لعموم الناس في عيش مستقر كريم، إزاء قلة ترى أن الفقر ضروري للأجر المنخفض والذي يساعد، عندهم، في التنافس عبر خفض التكاليف، وتلك القلة من الكتاب والمتحدثين كانوا يشعرون بالخطر على مصالحهم عند انتعاش مستوى معيشة العمال وامثالهم.

وكما تقدم بين سمث قناعته بأن الأجور العالية تؤدي إلى زيادة السكان والعكس صحيح، إضافة على تأكيد لقيد الغذاء على حجم السكان، والذي إشتغل عليه مalthus فيما بعد. إذ يرى سمث أن أي نوع من الكائنات الحية يتكاثر بالاعتماد على مدى وفرة وسائل العيش والبقاء Subsistence ولا يتجاوزها وهي الفكرة الأساسية في إقتصاد البيئة الحياتية Ecological Economics الذي ظهر في سبعينات القرن العشرين وأصبح له حضور أكاديمي في الثمانينات. وإيضاً يتصور بأن معدل المواليد مرتفع في الأسر الفقيرة لكن محدودة الغذاء هي التي تقلل من فرصهم في البقاء. وفي كتابه إشارات حول تناقص الإنتاجية الحدية للعمل وراس المال في الزراعة. ويشارك آدم سمث مع بقية الكلاسيك وماركس في ميل معدل الربح، نسبة الربح إلى راس المال، للانخفاض وعنده يأتي ذلك نتيجة للتنافس وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج، ولكي يستقيم التحليل لا بد أن المقصود هي الأسعار النسبية. لقد بقي تنظير سمث، في

نطاق التصورات المنطقية لأقتصاد ما قبل التصنيع، والتي لا زالت آثارها الى يومنا. وهي عموما تنطوي على تشكيك باستدامة النمو الاقتصادي، وتجاوزتها وقائع التاريخ. ومع ان كتاباته تتسم بالنفاؤل، ولا شك في تعاطفه مع العمال والفقراء، لكن أدبياته قدمت للمالثوسية عناصرها الأساسية. بيد أن آدم سمث لا يخشى تراكم رأس المال لتوسيع الطاقات الإنتاجية ويتفاعل بالنمو الاقتصادي وعموم الأزدهار.

أما ريكاردو فيعتمد النمو الاقتصادي، عنده، على تراكم رأس المال الذي يتعين بمقدار الأرباح التي يعاد استثمارها. بيد أن ريكاردو اسس لتقليد التبسيط والتجريد في التنظير الاقتصادي وهو ان المجتمع يتألف من طبقات نقيية: رأسماليين، ملاك الأرض، والعمال؛ والدخل يتوزع وظيفيا بينها الى: الأرباح والريع والأجور. وسوف يستخدمه ماركس هذا التصنيف، فيما بعد، باحتزاله الى عمال ورأسماليين والأجور والفائض، وايضا الكينزيون ما بعد كينز مثل كالدور وجوان روبنسون. ويرى ريكاردو ان الأرباح يحددها الإنتاج الزراعي، انتاج الغذاء او مايسميه السلعة الأجرية.

ويخضع الإنتاج الزراعي الى قانون تناقص العوائد، عوائد الأرض الحدية وتبعاً لذلك الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال، مع زيادة السكان وامتداد الزراعة الى اراضي اقل جودة. والأخيرة تؤدي الى زيادة أسعار الغذاء وترتفع الأجور فتتقلص الأرباح ليصل الاقتصاد الى حالة الثبات Stationary State بمعنى بقاء حجم الاقتصاد كما هو عبر الزمن لأن الربح ينخفض الى الصفر وينعدم التراكم في التصور النظري. أي ان النمو الاقتصادي يؤدي الى نقيضه فهو لا يمتلك ذاتيا مقومات الاستدامة وهو تنظير ستاتيكي دحضه التاريخ.

المنظمون Entrepreneurs يسميهم ريكاردو رأسماليين، يستأجرون الأرض والعمال مقابل الربح لأصحاب الأرض والأجور للعمال والباقي ارباحهم. وهذا النموذج يناسب الزراعة فالرأسماليون هنا هم الفلاحون الذين استأجروا الأرض من أصحابها ويستخدمون العمل الأجرى في عمليات الإنتاج، وقد أشار آدم سمث الى الزراعة بهذا المعنى. وقانون الغلة، العوائد، المتناقصة هو اساس العلاقة بين السكان والغذاء ووصول الاقتصاد الى الركود. النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل فترتفع الأجور فيزداد السكان لتتخفض الأجور الى مستوى الكفاف ولا تنزل دونه ومع اسعار غذاء عالية يكون اجر الكفاف مرتفعا، بقيمته النقدية، لا يبقى ربحا والنتيجة هي الركود. فهي دورة مغلقة حيث يحاصر قيد الغذاء السكان وارباح الرأسماليين. وبما ان اجر الكفاف يعرّف بمقدار من كمبة الغذاء المُنتج، الذرة وهي السلعة الأجرية عند ريكاردو، فما يبقى من الغذاء بعد أجر الكفاف ينقسمه مالك الأرض، الربح، مع الرأسمالي، الربح، وعندما تنخفض الإنتاجية الحدية اكثر فأكثر وصولا الى إنعدام الربح يصل الاقتصاد الى الركود مادام حجم الإنتاج الغذائي يحدد مجموع القوى العاملة القابلة للتوظيف بأجر الكفاف.

الإنتاج الزراعي يعتمد على الأرض القابلة للزراعة بانتاجية حدية لا تقل قيمتها عن النفقات الضرورية للإنتاج وعند افتراض ان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، للتبسيط، يكون الحد الأقصى للإنتاج الزراعي عند التساوي بين الإنتاجية الحدية للعمل وأجر الكفاف.

إن فائض الإنتاج الغذائي من الزراعة، عند إستبعاد التجارة الخارجية، يعين حجم القوى العاملة في الصناعة التي يعتمد إنتاجها على حجم رأس المال المحدد للطاقة الإنتاجية وهو قابل للزيادة لأنه يُنتج

بصفته العينية، مكانن وعدد وأبنية، ويمول من الأرباح. ومع تزايد القوى العاملة يزداد الطلب على الغذاء وعندما يصل الأخير الى نهايته القصوى ترتفع الأجور بالقيمة الأسمية وتتقلص الأرباح تدريجيا في الصناعة فإذا بلغ الربح الصفر يتوقف التراكم الراسمالي في الصناعة ويصل الاقتصاد الى الركود او الثبات. ان ارتفاع الأجر الحقيقي فوق مستوى الكفاف يؤدي، في تصور الكلاسيك وريكاردو منهم، الى زيادة السكان والقوى العاملة، فيعود الأجر مجددا الى مستوى الكفاف ويستمر التوسع الصناعي طالما يتوفر الغذاء بعرض تام المرونة. وقد استلهم آرثر لويس التنظير الريكاردي في نموذجة للتنمية الاقتصادية مطلع خمسينات القرن العشرين بعد تعديله لتزود الزراعة القطاع الحديث بفائض القوى العاملة والغذاء ويستمر النمو الاقتصادي. ان ربط الحجم السكاني بالأجر يعني ان النموذج الريكاردي في إطار الأمد البعيد بحيث يستغرق تعديل الأجر واستجابة السكان ومن ثم عرض القوى العاملة جيلا جديدا.

الراسمالي يستخدم راس المال الثابت، مكانن وعدد، ورأس مال متداول وهي الأجور التي يدفعها للعمل مقدما في انتظار إسترداد النفقات الإنتاجية وتحقيق ربح، وفي النموذج الريكاردي يتوسع راس المال دون انخفاض غلة الحجم. ويتمثل سبب انخفاض معدل الربح في ارتفاع اسعار الغذاء وبالتالي القيمة النقدية لأجر الكفاف حتى يصل الربح الى الصفر، وبذلك تنتقل الأرباح عبر الأسعار الجديدة للغذاء الى ملاك الأرض. وسوف ينطلق ماركس من نتيجة التحليل الريكاردي، بان معدل الربح ينخفض، لكنه يربط الانخفاض بالتقدم التكنولوجي، وعلاقات الملكية وتوزيع الدخل، كما سيتبين. وترك الكلاسيك الأمر للزمن ومalthus، سيأتي، للتوازن الطبيعي بينما توقع ماركس او حرّض على نقض الأسس التي يقوم عليها نظام الاقتصاد في زمنه.

ومن الضروري التذكير بأن الركود الذي يصل اليه الاقتصاد في النموذج الريكاردي يتجنبه الاقتصاد إذا ما اضيفت اراضي خصبة جديدة مع كل توسع في راس المال الصناعي، وريكاردو لم يغفل هذه المسألة وبيّنها في مراسلاته مع مalthus. وحتى عند وصول إمكانية إنتاج الغذاء الى حدودها القصوى فالمسألة قابلة للمعالجة عبر استيراد الغذاء مادام البلد المعني لديه مزايا في الإنتاج الصناعي، بحيث ان مبادلة السلع الصناعية بالغذاء تُبقي الأجور بالمستوى الذي يحقق ارباح في الصناعة تمول التراكم الراسمالي. ولهذا رأى ريكاردو ان التجارة الخارجية هي السبيل الوحيد كي تتجنب بريطانيا توقف النمو الاقتصادي وحالة الثبات **Stationary state**. ودعا ريكاردو الى إستيراد الغذاء من اجل الأزدهار الصناعي، وبموجب مبادئه في التجارة الخارجية، المزايا المقارنة **Comparative advantage** كانت لبريطانيا الفرصة في التحرر من قيد الغذاء بالصادرات الصناعية. وتبنى ريكاردو الليبرالية الاقتصادية، دعه يعمل دعه يمر، من اجل الصناعة مقابل نفوذ اصحاب الأرض، آنذاك، في البرلمان الذين يطالبون بحماية زراعة الحبوب من الاستيراد وفي نفس الوقت إعانتها للتصدير. ويعتقد البعض ان مalthus، ربما دون وعي منه، كان يمثل دفاع ملاك الأرض عن مصدر ثرائهم وهو الريع الذي يتوسع، كما لاحظ ريكاردو، على حساب الأرباح الصناعية كلما شح انتاج الغذاء وارتفعت أسعاره.

عموما لا تشير البيانات في الأمد البعيد الى اتجاه معدل الربح، او نسبة فائض العمليات الى راس المال، او القيمة المضافة الى راس المال نحو الانخفاض. كما ان متوسط الأجر الحقيقي في ارتفاع منذ الثورة الصناعية، ومعدل النمو الاقتصادي في القرن العشرين أعلى منه في القرن التاسع عشر، لكن استعداد

الأقتصاد للنمو يتناسب طرديا مع تخلفه النسبي وهو نمط عام يستنتج من إستقراء التجربة العالمية، التي بينت في العقود الأخيرة ارتفاع معدل النمو للدول النامية وانخفاضه للمتقدمة كما هو مبين في الجدول رقم (1) آنفا.

توماس مالثوس كان الأكثر تشاؤما من القيد الغذائي على السكان والنمو الأقتصادي ويرى ان المستوى الأعتيادي للأجر هو مستوى الكفاف، لأن زيادة الأجر فوق هذا المقدار تؤدي الى زيادة السكان ليعود الأجر الى المستوى الأعتيادي او التوازني وهو الكفاف. ولأن زيادة انتاج الغذاء تواجه صعوبات جمة عادة ما يتكيف السكان مع الغذاء، بمختلف الوسائل، وعنده ان مساعدة الفقراء لا تجدي نفعا لأنها تؤدي الى زيادة السكان لتعود المشكلة كما هي. والسياسات المناسبة حسب تحليله هي الأمتناع الطوعي عن زيادة السكان بتأخير الزواج او عدم الأنجاب... ويتصور ان الناس لو اصبحوا أغنياء عند ذاك يبقى حجم السكان منسجما مع الغذاء لأن الأغنياء لا يتزوجون ولا ينجبون إلا عند ضمان مستوى معيشي يناسب ما اعتادوا عليه. ويشكك مالثوس بإمكانية استدامة النمو الأقتصادي من جهة أخرى وهي عدم انسجام الطلب مع العرض، إذ لا يتفق مع ساي Say بأن الإنتاج يولد قوة شرائية مكافئة لقيمتة تتفق لشراءه، وبذلك لا ينسجم العرض مع الطلب تلقائيا. عند مالثوس الميل للأستهلاك أعلى لدى الأجراء، وهو منخفض لدى مستلمي الأرباح والريع ومن المحتمل قصور الطلب عن استيعاب العرض لهذا السبب، وبذلك سبق الكينزية او مهد لها، وفي التنظير الماركسي فكرة مشابهة يعبر عنها بعدم القدرة على إستيعاب فائض القيمة، وهو الدخل غير الأجري. واتخذ مالثوس، بخلاف ريكاردو، موقفا إيجابيا من ملاك الأرض ويدافع عن الريع على اساس انه حافز لتشجيع العناية بالأرض.

كان جون ستيوارت مل مقتنعا، مثل آدم سميث ومالثوس وريكاردو، بأن نمو الأقتصاد البريطاني سينتهي الى ركود stagnation ويرى استحالة تفادي حالة انعدام النمو الأقتصادي Stationary State في النهاية، دون بيان الضرورة المنطقية لتلك الاستحالة وربما إكتفى بمن سبق حيث تتناقص معدلات الريع الى الصفر ليبقى مجموع الثروة دون زيادة. او وجد ثبات مجموع الناتج مناسبا لأطروحاته الأصلحية لأن المزيد من النمو لا ينفع في تحسين حياة الأكثرية في نظره.

وهو، من بين مفكرين آخرين، يفضل النمو الذي رافق النهضة الصناعية على عهود الأقطاع، لكن التدافع والتنافس بين البشر طمعا في المزيد من الثراء لا يمثل النموذج الأعلى للنوع الأنساني في رأيه. ويسمي نمط السلوك الأقتصادي في عهده، منتصف القرن التاسع عشر، "صياد الدولار". وقد يتطلب الأستقلال الوطني، في نظره، مقدارا من الطاقة الإنتاجية بيد ان المزيد من مراكمة الثروة وارتفاع مستويات الأستهلاك ليست من دلالات عظمة الأمة. وبذلك يتبين ان مل تجاوز قبول حتمية الركود الى التبشير به مستقبلا سعيدا للناس !. ومن متطلبات الوصول الى المجتمع الذي ينتظره جون مل التقيد الصارم لحجم السكان، لأن بريطانيا كما يرى وصل حجمها السكاني أقصى تحملها، ومن الواضح ان مقاربات مل أقرب الى الأحكام المعيارية Normative منها الى الوضعية أو الموضوعية. وربما كان الحيز الجغرافي الصغير نسبيا لبريطانيا من الدوافع، غير الواعية، لظهور هذا الطراز من التفكير. والذي توافق على توقف النمو الأقتصادي انطلاقا من الأرض والسكان وقيد الغذاء، وبالفعل يصرح مل بأن النمو السكاني يعني المزيد من الضغوط على الأرض البريطانية والأكتظاظ. وعند ستيوارت مل ان الإنتاج،

ونموه، تحكمه الندرة الطبيعية والتكنولوجيا، موضوعيا باستقلال عن منظومة القيم والأبعاد المؤسسية، أما التوزيع فهو تابع لقوانين الدولة وتقاليد المجتمع ويركز هو على الأخير لأسعاد المجتمع. ويريد الأنسجام التام مع مستقبل الاقتصاد الذي يتصوره فيتساءل عن جدوى الحجم الأكبر من الكائنات البشرية حتى دون الركود الاقتصادي.

إمكانية النمو المستديم: ماركس والتنظير ما بعد الكلاسيك:

ان الاقتصاد المعاصر، منذ بداية التصنيع الحديث وما بعد الصناعة، على اتم الاستعداد للنمو المستديم، وهو ما اثبتته التجربة لأكثر من قرنين. يشترك الأقتصاديون في المرحلة الكلاسيكية في الاعتقاد بان النمو الاقتصادي مرحلة إنتقالية توصف باختصار: رصيد رأس المال يعين مخصص الأجور وزيادته تعني ارتفاع حجم المشتغلين، وترتفع الأهور، ويزداد السكان. يأتي إرتفاع الأجور نتيجة للتنافس ولأن الأرض محدودة فتتوسع الزراعة نحو الأراضي الأدنى خصوبة، فتتخفص الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال في الزراعة ، ريكاردو ومالثوس، وترتفع تبعا لذلك أسعار الغذاء. ونتيجة لذلك يزداد الربح فهو الفرق بين تكاليف الإنتاج في الأرض الحدية وبقية الأراضي، ولذلك فهو تفاضلي حسب تدرج الخصوبة، ويعني ارتفاع الربح إنخفاض أرباح الصناعة ويستمر الانخفاض وصولا الى الصفر، فينعدم التراكم الراسمالي ليكون الاقتصاد في وضع الثبات، ثبات حجم السكان والنواتج والقوى العاملة ورأس المال.

وأصبح واضحا بان مخاوف رواد التنظير الكلاسيك او توقعاتهم حول مصير الاقتصاد كانت بين الهواجس والأوهام . وتبين، ايضا، عدم توافق الأستنتاج النظري لماركس مع مسار النمو الاقتصادي منذ منتصف القرن التاسع عشر والى الآن، فلم ينخفض معدل الربح الى حد الأزمة التي تطيح بالنظام. وتُفسر أخطاء التنظير الكلاسيكي بالسكونية، إذ لم تتبلور بعد الخصائص الديناميكية لأقتصاد التصنيع، وبقي التفكير مشدودا الى ماقبل الصناعة ومخاض المرحلة الأولى للثورة الصناعية. أما إنتظار ماركس لانخفاض معدلات الربح، حتى الأزمة الساحقة، فقد جاء نتيجة التجريد المنطقي لآليات عمل النظام إستنادا الى العلاقة بين القيمة المنتجة ورأس المال في سياق تعميق الأخير او الزيادة المستمرة في نسبة رأس المال للعمل، وما يلزمها من تغير التناسب بين رأس المال والأجور، التركيب العضوي لرأس المال ، ومن ثم نسبة فائض القيمة الى رأس المال، كما سيتضح. ولا شك ان ماركس كان مدفوعا برغبة جامحة للبحث عن إمكانية، أو حتمية منطقية او رياضية، لأنهيال النظام الاقتصادي في زمنه ليقوم على أنقاضه بديل جذري.

ويتفق الكينزيون والماركسيون على أن إعاقة النمو الاقتصادي تعود الى طبيعة النظام الاقتصادي، لكنهم يختلفون في توصيف مواضع الخلل في مؤسسات وآليات النظام، ومعالجته او النتيجة النهائية لذلك الخلل في سياق التطور.

تفاوتت النظريات النيوكلاسيكية بين ثبات الاقتصاد Steady State، نهاية المطاف، عند مقدار من رأس المال للعامل لا يتجاوزه، وينمو متوسط الناتج للفرد إعتقادا على التطور التكنولوجي والمعرفة والخبرة ... ، وأبرز ما يمثل هذا التنظير نموذج Solow؛ ونماذج أحدث تركت الأمر لمجريات التغذية المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية بعد نمذجة الاقتصاد بحيث تكون جميع روافد النمو بما فيها أنشطة

البحث والتطوير R&D ونمو راس المال البشري داخلية Endogenous للنظام الاقتصادي. وعند النيوكلاسيك يأتي الاضطراب، الخروج عن المسار التوازني، من مصادر خارجية: التغيرات السريعة في أسعار المواد الأولية، تماثل مع الكلاسيك؛ الحروب؛ نواقص نظام السوق في إحتوائه على عناصر الاحتكار واحتكار القلة ، تماثل مع الكييزية الجديدة مع اختلاف في تعريف المنشأ، فالكينزيون في نظرهم هذا من طبيعة إقتصاد السوق، بينما يعزوها النيوكلاسيك للتدخل الحكومي وهم معروفون في تعصبهم الأيديولوجي تجاه الدور الحكومي في الإقتصاد. إن التبسيط والتجريد إستنادا الى فرضيات، ليست مختبرة في التاريخ الكمي أو لا تقبل الاختبار أصلا، لا زالت هي الأكثر تأثيرا في صناعة الرأي العام وتحظى بمكانة لا تدانيها مناهج البحث الوقائي. هذا إضافة إلى الخلط بين الموقف المعياري Normative والتحليل الموضوعي الصارم والذي كان ، ولم يزل، من اسباب تأخر وصول المعرفة الاجتماعية الى العلم.

معدل الربح الماركسي: يعرف معدل الربح الماركسي بالمعادلة رقم (1) التالية:

$$r = \frac{s}{c + v} = \frac{\left(\frac{s}{v}\right)}{1 + \left(\frac{c}{v}\right)}$$

r معدل الربح ؛ c راس المال الثابت بمعنى الذي لا يتغير Constant، أي لا يضيف قيمة يخرج كما دخل. ويتألف C من راس المال الثابت Fixed أي وسائل الإنتاج المعمرة، مضافا اليها راس المال المتداول وهو خزين المواد الأولية وما اليها والذي يتجدد مع كل دورة إنتاجية. s فائض القيمة ويساوي القيمة الجديدة، مقاسة بوقت العمل، مطروحا منها الوقت الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل v وهي الأجور التي تسمى في هذا النموذج راس المال المتغير. وبلغت الحسابات القومية السائدة منذ نهاية أربعينات القرن العشرين فإن s هي صافي فائض العمليات وتساوي القيمة المضافة بعد طرح تعويضات المشتغلين، او بتعبير آخر s هي القيمة المضافة غير الأجرية؛ و s+v القيمة الجديدة في المصطلح الماركسي تعادل صافي القيمة المضافة بلغة الإقتصاد الاعتيادي، وهي الناتج المحلي أو القومي الصافي على مستوى الإقتصاد الكلي.

$\frac{s}{v}$ معدل فائض القيمة Rate of Surplus Value ؛ $\frac{c}{v}$ نسبة راس المال الثابت الى المتغير حسب التعاريف آنفا، وهي التركيب العضوي لرأس المال Organic Composition of Capital . وبالنظر الى المعادلة أعلاه

لا يكون r صفرا إلا عند وصول s الى الصفر وهو مستبعد على المستوى الاقتصادي الكلي ، الوطني أو العالمي، أو بلوغ c مالا نهائية وهو خارج الواقع . ويرتفع r بارتفاع معدل فائض القيمة بثبات التركيب العضوي لرأس المال، أو إنخفاض التركيب العضوي لراس المال مع ثبات معدل فائض القيمة، او ارتفاع الأول مع انخفاض الثاني ، او ان معدل فائض القيمة يرتفع بوتيرة أعلى من وتيرة زيادة التركيب العضوي لرأس المال.

إشكالية النموذج: يفهم من تعريف المتغيرات في صيغتها الأصلية ان المعادلة، آنفا، لحساب هامش الربح على النفقة الانتاجية لدورة واحدة على مستوى المنشأة أو المشغل الانتاجي. وذلك لأن C عبارة عن الأندثرات والمواد الأولية، وما إليها، ولحساب مجموع التكاليف تضاف الأجور. وبالتالي المقصود بمعدل الربح الماركسي هو الهامش Markup المتعارف عليه أي العلاوة على الكلفة بالمعنى المالي. وتنطلق تسمية نفقات الإنتاج راسمال، ثابت ومتغير، من تصور ان رب العمل، الرأسمالي، يمول دورة انتاجية بمقدار مجموع النفقات وفي نهايتها يحصل على فائض قيمة. لكن راس المال، واقعيا، يوظف لمدة العمر الانتاجي لوسائل الإنتاج الثابتة، المكان والمعدات وتسهيلات الإنتاج الأساسية والأبنية الانتاجية وهو رأس المال الثابت ومقدار من الخزين السلعي والمجموع هو رصيد راس المال بالمعنى الاقتصادي على المستوى الوطني أو العالمي. اما على مستوى المنشأة فيضاف رصيد نقدي تحتفظ به المنشآت عادة لتسهيل عملياتها اليومية، وقيمة الأرض التي يقوم عليها النشاط. ومن الضروري الإشارة الى ان الأرض ليست من مكونات راس المال في الاقتصاد الكلي لأن مفهوم راس المال قيمة مُنتجة والأرض ليست كذلك، ولأن راس المال يتراكم من التكوين السنوي والأرض ليست من هذا التكوين Formation. كما ان النقود لا تُعد من مكونات راس المال على المستوى الكلي، ولا هي ثروة وطنية أو عالمية، لأنها موجودات في مقابل مطلوبات مساوية لها على الجهة التي أصدرتها.

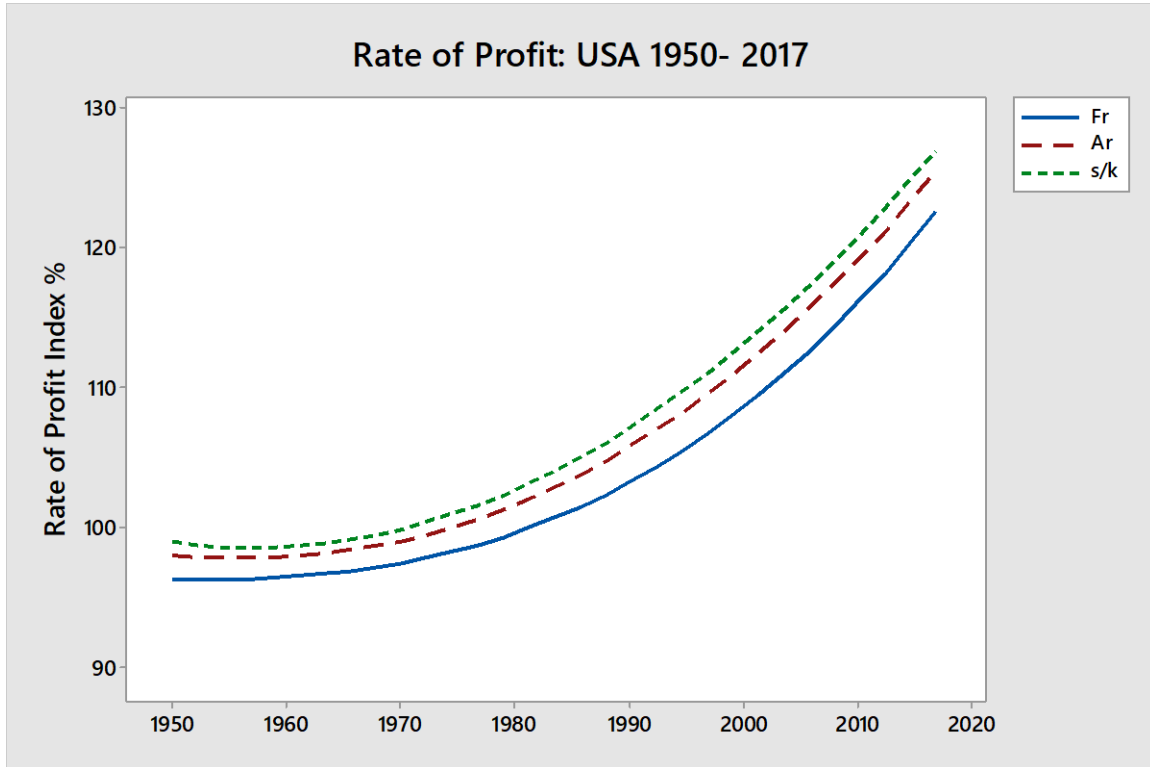
والمهم في معدل الربح قرار الاستثمار وعلى فرض تدهور النظام الاقتصادي الى غير رجعة فيبدأ هذا في الاستثمار وليس قرار التشغيل في المنشآت القائمة. ويستند قرار الاستثمار إلى معدل العائد المتوقع على راس المال، وليس هامش الربح على النفقات التشغيلية لدورة إنتاج واحدة. ورُبّ معترض بأن هامش الربح على النفقات الانتاجية هو الدليل على معدل العائد المتوقع، ولذا ينتقل النقاش الى مسألة الفروقات الجوهرية بين التحليل على مستوى المنشأة والمستوى الكلي. فعلى النطاق الجزئي من المحتمل ليس فقط انخفاض معدل الربح بل الخسارة وعادة ما تفلس العديد من المنشآت وهي ظاهرة مستمرة. بل وقد تختفي من الاقتصاد أنشطة انتاجية بأكملها لأنها لم تعد مجزية بدلالة معدل الربح. إذا التظير لمستقبل الاقتصاد والنظام الاقتصادي يتطلب التحليل على المستوى الاقتصادي الكلي.

الإنتاج في النظام الاقتصادي يجري على مراحل لكنها متزامنة ومتعاقبة من المادة الأولية الى المنتج النهائي، وفي كل لحظة زمنية ثمة وسائل إنتاج ثابتة وخزين من السلع، هذا هو راس المال في النظام الاقتصادي. أما مخرجات النظام الاقتصادي خلال مدة من الزمن فيعبر عنها الناتج المحلي، أو القومي، الصافي، والذي يساوي مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الانتاجية وهي لا تختلف بالمضمون عن $s+v$ ومعها قد انتج ما يعادل اندثار وسائل الإنتاج الثابتة وهو الجزء من الإنتاج المطلوب لأبقاء وسائل الإنتاج كما كانت بداية فترة الحساب أو دورة الإنتاج المفترضة. إذن النظام الاقتصادي لا ينتج سوى $s+v$ وهي قيمة كل السلع والخدمات المتاحة لجميع الاستخدامات وليس غيرها. لأن المواد الأولية ... ونصف المصنعة محتواة في السلع والخدمات النهائية والتي تساوي في القيمة $s+v$ وبالتالي فإن نسبة الربح ذات المعنى الاقتصادي على مستوى النظام S/C لكن C هنا راس المال بالمعنى الدقيق للكلمة وليس النفقات الانتاجية. لقد أجرينا حساب هذه النسبة للاقتصاد الأمريكي للمدة 1950-2017 مبينة في الشكل رقم (1) الى جانب نسب أخرى. وللتعامل مع معدل الربح الماركسي فقد أجرينا حساب نسبة الربح كما في المعادلة

رقم (1) لكن C هي رأس المال وليست النفقات الإنتاجية عدا الأجور؛ ثم الانتقال الى حساب معدل الربح الماركسي بمعنى الهامش على النفقات الإنتاجية، ولأن البيانات حول مستلزمات الإنتاج ليست متاحة لمدة زمنية طويلة، نفترض ان الأندثار والخزين السلعي كلاهما 25% من رأس المال على المستوى الوطني بالتعريف المعتمد في الحسابات القومية لرأس المال. وذلك على فرض ان الخزين السلعي ، تقريبا، يكفي لمستلزمات الإنتاج في دورة واحدة ثم يتجدد. ولضمان الاتساق تقسم جميع المتغيرات في البسط والمقام على الناتج المحلي الصافي. ان معدل الربح حسب هذا المؤشر لا يتطابق مع معدل الربح الماركسي الفعلي لكنه في الحركة ينوب عنه صعودا ونزولا. ولتجاوز احتمال التفاوت غير الموضوعي في الأرقام المطلقة جرى تحويل معدلات الربح الثلاث الى أرقام قياسية معروضة في الشكل رقم (1) أدناه.

الشكل رقم (1)

معدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية 1950- 2017



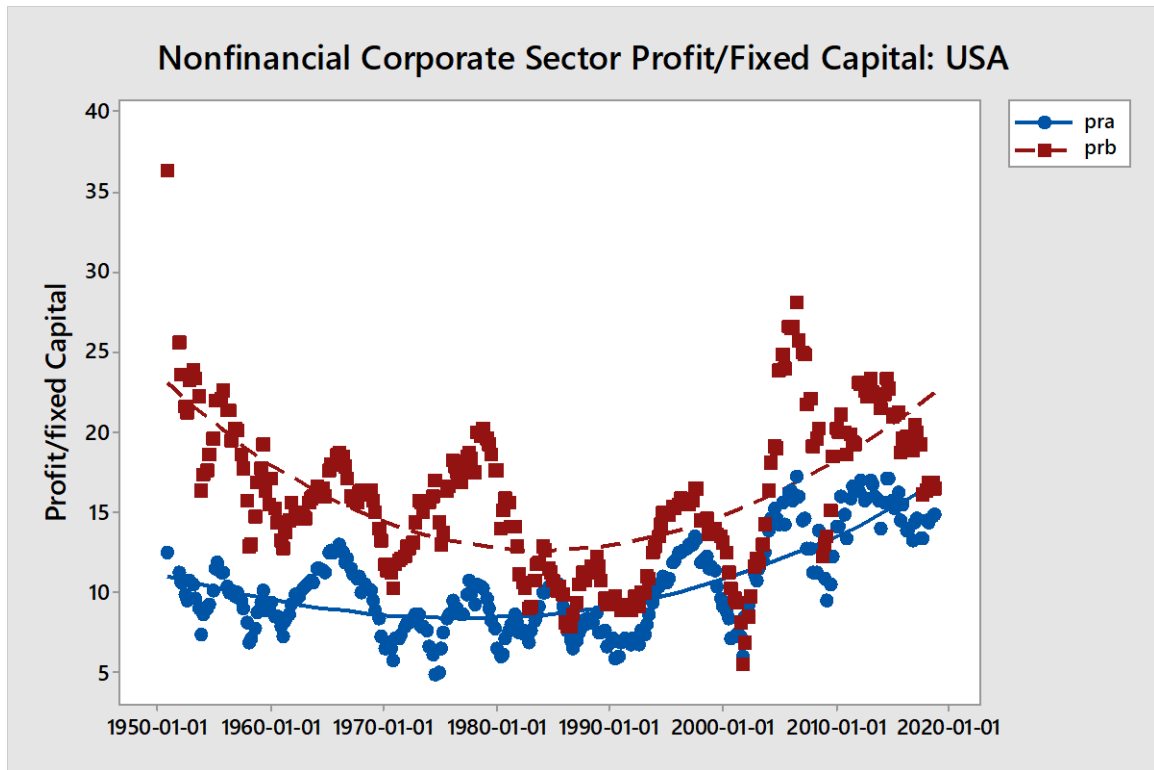
المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من FRB St. Louis Economic Database, FRED

ملاحظة: Fr معدل الربح الماركسي حيث c تمثل تقديرا للأندثار والمواد الأولية المستخدمة وكلاهما بنسبة 25% من رأس المال؛ Ar معدل الربح الماركسي حيث C رصيد رأس المال بأكمله؛ s/k نسبة صافي فائض العمليات الى رأس المال وهو المقياس المناسب للربح في نظر الباحث؛ والمنحنيات ممهدة وهي معادلات الأنحار مع الزمن لتلك المتغيرات.

يبين الشكل رقم (1) المنحنيات الممهدة، معادلات الانحدار مع الزمن، لمعدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ان التعاريف الثلاث، آنفا، منسجمة في النمط الزمني للحركة. وهي كافية لبيان ان معدل الربح لم ينخفض في الاقتصاد الأمريكي لمدة طويلة من الزمن بين عامي 1950 و 2017 ، وثمة دراسات أخرى توصلت لنتائج مغايرة، منها في قائمة المصادر. ومعدلات الربح المحسوبة في الشكل رقم (1) هي للاقتصاد الأمريكي الكلي. وفي الشكل رقم (2) نسبة الربح الى رأس المال الثابت في الشركات الأمريكية غير المالية، قبل الضريبة ومخصصات الأندثار وبعدهما، ويلاحظ تناسب مستقر لمعدل الربح في المنحنيين والخطوط الممهدة وسط التذبذب لا تشير الى انخفاض معدل الربح بل اقرب الى معادلة من الدرجة الثانية، أو كأنه طور لدورة بعيدة الأمد.

الشكل رقم (2)

نسبة الربح الى رأس المال الثابت في قطاع الشركات غير المالية للولايات المتحدة الأمريكية
الربح قبل الضريبة وتخصيص الأندثار وبعدهما



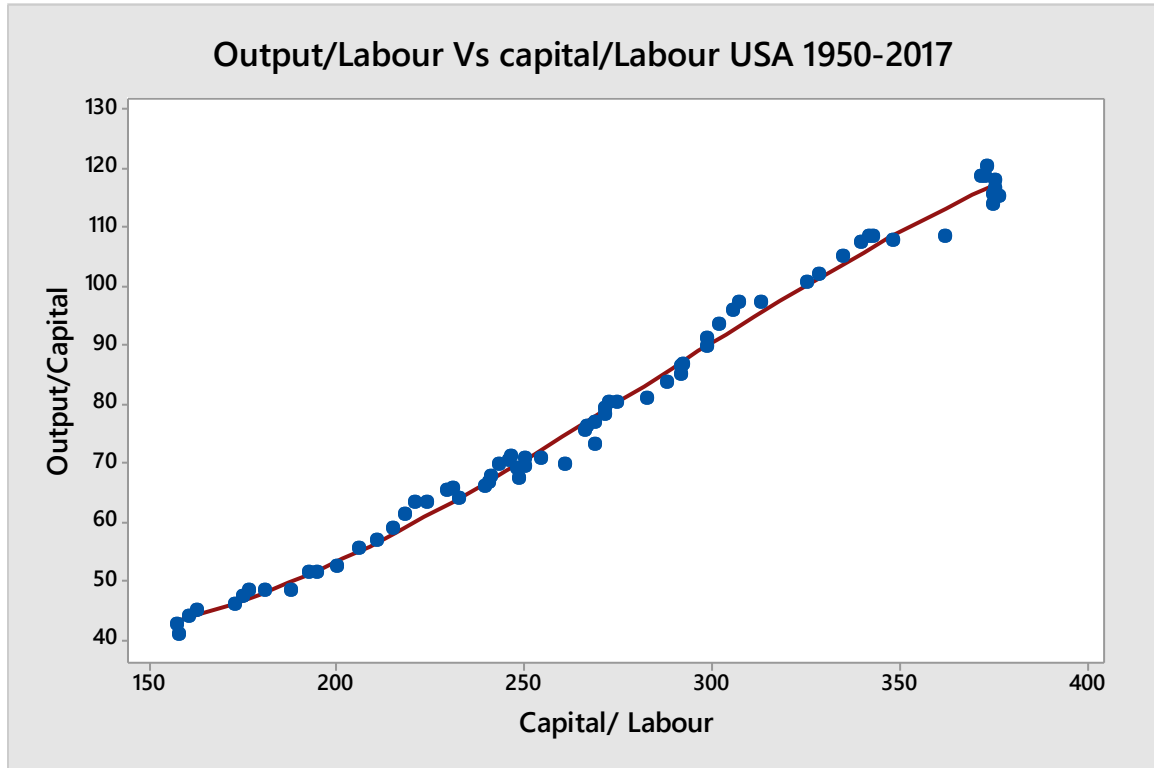
المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من FRB St.Louis Economic Database FRED.

عندما لا تنخفض نسبة فائض العمليات الى الناتج القومي انخفاضاً حاداً، فإن العلاقة الطردية بين إنتاجية العمل ومتوسط رأس المال للعامل تضمن استقرار نسبة الربح الى رأس المال عند عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال على نحو منتظم. ويوضح الشكل رقم (3) علاقة إنتاجية العمل بمتوسط رأس المال

للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية، والأنتاجية الحدية لا تنخفض بل تزداد قليلا . لا شك ان الشكل رقم (3) يعبر عن علاقة تقنية صرفة ، لكنها تترجم الى قيم بنفس النمط طالما بقيت الأسعار النسبية للناتج ورأس المال مستقرة. وتفيد البيانات تماثل حركة المستوى العام لأسعار رأس المال مع اسعار الناتج حتى عام 1983 وبعد ذلك انخفض السعر النسبي لرأس المال تجاه الناتج، وهذا يعزز إستنتاج ثبات معدل لربح إستنادا الى نمو الأنتاجية بالعلاقة مع رأس المال للعامل.

الشكل رقم (3)

إنتاجية العمل دالة براس المال للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1950- 2017



المصدر: إعداد الباحث ، ومصدر البيانات من FRB St. Louis Economic Database FRED.

ملاحظة: على المحور الأفقي متوسط صافي رأس المال للعامل ، وعلى المحور العمودي متوسط الناتج المحلي الأجمالي للعامل؛ معدل نمو إنتاجية العمل، في الشكل، 1.234% سنويا؛ ومرونة الأنتاجية مع متوسط رأس المال للعامل 1.226 .

توقع التنظير الماركسي ان التنافس الشديد لتعظيم الأرباح، ونزوع ارباب العمل لخفض الأجور تؤديان الى الأستمرار في توظيف التكنولوجيا التي تقتصد بالعمل أكثر فأكثر. فتزداد نسب البطالة، جيش العاطلين، ونتيجة التكتيف، الفني، الفائق لرأس المال، بالمعنى العيني، يرتفع التركيب العضوي لرأس المال بمعدلات سريعة مقارنة بزيادة معدل فائض القيمة فينخفض معدل الربح. وفي الاقتصاد الأمريكي، لم

تنخفض نسبة الربح بالمفهوم الماركسي اما نسبة البطالة فهي بالمتوسط 5.84% من البيانات الشهرية للمدة 1950 – 2017. وبحكم الطابع الدوري للأقتصاد تراوحت بين 2.4% و 11.4% وفي 75% من الحالات لا تتعدى 6.9%. لقد أرتفعت نسبة البطالة بين مطلع الخمسينات ومنتصف السبعينات ثم استقرت عند مستوى جديد وهذه من الأمثلة على الوقف والانتقال Structural Breaks وفي الملحق عرض بياني لحركة نسبة البطالة، شكل الانتشار وخط الانحدار مع الزمن.

إن تكثيف راس المال، تحويل مهمات تشغيلية الى المكان بدل العمل البشري، لا يعني انخفاض العمل الموظف في الأقتصاد الوطني فهذا يخالف المسلمات الواقعية، إذ تزداد كثافة راس المال وحجم القوى العاملة معا. ان التحول الأقتصادي الكبير في العالم منذ الثورة الصناعية يعود الى التصنيع الذي غير ويغير تكنولوجيا الإنتاج بصفة مستمرة فترتفع إنتاجية العمل وبلغة ماركس يتقلص الوقت الضروري إجتماعيا للحصول على نفس الكمية من المنتج، فعند إتخاذ وقت العمل مقياسا للقيمة فإنها لم تتغير بالمتوسط للفرد، وربما انخفضت، فالبيانات تشير الى انخفاض ساعات العمل السنوية بالمتوسط للعامل. ولذا فإن الأصرار على قياس القيمة بنفس وحدات عامل إنتاجها يفقد النموذج النظري القدرة على استيعاب الوقائع من داخله، بما في ذلك عند القول بقياس الوقت بوحدات كفاءة فهذه أيضا من خارج النموذج، لأن وحدات الكفاءة تحيل المسألة الى مقاييس القيمة المتعارف عليها في التحليل الأقتصادي الأعتيادي.

ننظر في عناصر المعادلة رقم (1) ونلاحظ: على المستوى الكلي $s+v$ هي القيمة الجديدة مقاسة بوقت عمل، و c راس المال او مستلزمات الإنتاج والأندثار مقاسة بوقت عمل أيضا فلماذا تنخفض s نسبة الى $c+v$ لو استبعدنا فرضية انخفاض مجموع القوى العاملة أكثر من مديات البطالة لتبقى القوى العاملة ومتوسط وقت العمل للعامل أيضا كما هو. لذا يبقى v ثابتا ولا ينخفض معدل الربح إلا بزيادة وقت العمل في c على حساب s ، وهي نفس فكرة تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بلغة أخرى. أي ان التطور التكنولوجي كان أبدا من سرعة تكثيف رأس المال فانخفضت الكفاءة الإنتاجية لمجموع النظام وانخفض معدل الربح. لكن هل من الجائز تصور مثل هذا التراجع في الكفاءة الإنتاجية، وقد يناسب الخروج من هذا الأشكال القول بارتفاع الأسعار النسبية لمستلزمات الإنتاج وبيع راس المال وهذا مستبعد في الأمد البعيد، لأن رؤوس الأموال تتحرك نحو الأسعار النسبية الأعلى حتى تعود الى الوضع الأعتيادي، وهذه الملاحظة خارج النموذج الذي لا يعالج انخفاض معدلات الربح في قطاع بعينه إنما للنظام بأكمله.

حركة معدل الربح بالمقاييس الثلاثة تنسجم مع إنتاجية العمل بدلالة راس المال للعامل في الشكل رقم (3) ولا يبدو منها تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال. ومنها يفهم بان معدل الربح لا يمكن ان يتناقص إلا عند زيادة تعويضات المشتغلين بمعدل يفوق النمو الأقتصادي وبصفة مستمرة. بيد ان مثل هذا السلوك لا ينسجم مع تزايد متوسط راس المال للعامل والذي يقترن بزيادة إنتاجية العمل بوتيرة مساوية أو أعلى لأن زيادة إنتاجية العمل تعني بالتعريف انخفاض وقت العمل بالمتوسط لوحدة المنتج النهائي وهي وحدة الدخل او القيمة المضافة. ولذا لا يمكن ان ينخفض معدل الربح، مع هذا النمط إلا بزيادة متوسط الأجر

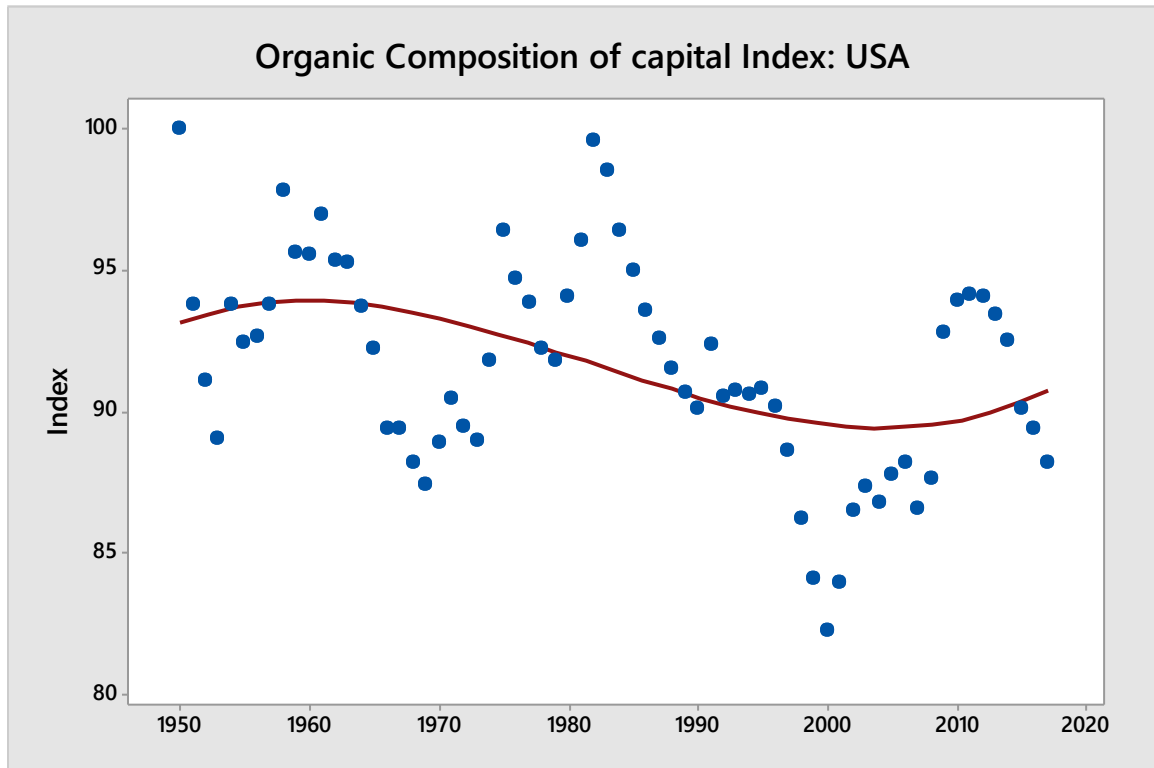
بمعدل يفوق نمو إنتاجية العمل ولا يستبعد هذا لكنه قابل للأرتداد وهي الظاهرة الشائعة في سلوك المتغيرات الاقتصادية التي تسمى العودة الى الوسط بمضمون الرجوع الى النمط الاعتيادي.

ومن هذه الوقائع يستنتج ان معدل فائض العمليات الى رأس المال لا يتناقص وهو المهم في حركة الاقتصاد الكلي. غير ان فائض العمليات بذاته ليس هو صافي الدخل الممكن التصرف به لمنشآت الأعمال لأن الضريبة لا يستهان بها في إقتصاد الدول المتقدمة منذ أربعينات القرن العشرين. بيد ان الضريبة تتناسب مع مقدار فائض العمليات فهي مرتبطة بنتائج الأداء وليست من تكاليف الإنتاج، لكن نسبة الضريبة تؤثر كثيرا في حوافز الإنتاج والاستثمار. في الشكل رقم (4) لا تنسجم حركة التركيب العضوي لرأس المال مع نمو متوسط رأس المال للعامل. والمنحنى الذي يبينه الشكل من قسمة رأس المال بأكمله على الأجور، ولأن المرسوم هو الرقم القياسي للمتغير فإن أي مقدار بنسبة ثابتة من رأس المال يرسم نفس الشكل. أي على فرض ان المقصود برأس المال الثابت Constant هو الأندثار ونفقات المستلزمات التشغيلية للإنتاج، وهذه بنسبة ثابتة من رأس المال، فالنتيجة لا تختلف.

الشكل رقم (4)

التركيب العضوي لرأس المال، رقم قياسي

الولايات المتحدة الأمريكية 1950-2017



المصدر: إعداد الباحث، ومصدر البيانات FRB St. Louis Economic Database , FRED

في حالة ثبات راس المال الى الناتج وثبات توزيع الدخل، الناتج المحلي، بين تعويضات المشتغلين والفائض يبقى التركيب العضوي لراس المال ثابتا الى جانب زيادة متوسط راس المال للعامل. ان الربط بين زيادة التركيب العضوي لراس المال والتركيب الفني في التفكير الماركسي مبني على اساس ثبات الأجر الى جانب عدم التمييز، في النموذج، بين التحليل على المستويين الجزئي والكلي . لأن المدخلات التشغيلية هي منتجات في عملية تضمنت خلق قيمة مضافة في منشآت أخرى دون المنشأة التي استخدمتها. ولذلك على المستوى الكلي يصبح الاقتصاد نظاما انتاجيا واحدا تولّد فيه القيمة الزائدة على مراحل وعلى اساس التكامل العمودي. ويتراكم راس المال في التاريخ ليكون جاهزا لبدء دورة انتاج جديدة، في جزئه الثابت Fixed أدوات الإنتاج بالمعنى الواسع، وفي جزئه المتداول خزين سلعي لأدماة استمرار الإنتاج والاستهلاك. ويتجدد راس المال وينمو فيستبدل الخزين السلعي بمقدار أكبر، وتعوض أدوات الإنتاج المستهلكة وتضاف أخرى ... وهكذا. وليس المقصود ان هذه العملية ليست واضحة لدى من يتبنى تلك المعادلة وتعريف متغيراتها بالصيغة الأصلية، إنما كيف يترجم واقع العمليات الاقتصادية في منهج تحليلي.

تحليل النمو والمنهج النيوكلاسيكي:

في الجدول رقم (2) خلاصة بحركة المتغيرات الرئيسية في النمو الاقتصادي الأمريكي وهو الحالة الدراسية لمراجعة واختبار الفرضيات حول استدامة النمو الاقتصادي في الأمد البعيد. ومنه يتضح ان جميع المتغيرات البسيطة والمركبة كانت نامية للمدة 1950- 2017 باستثناء حصة تعويضات المشتغلين من الناتج فهي اقرب الى الثبات، ونمت حصة فائض العمليات قليلا. ومن المتوقع ان التوزيع الوظيفي للدخل بين تعويضات المشتغلين والفائض يميل الى الثبات في النهاية. وهو الأساس لاستقرار الميل للأدخار ونسبة الاستثمار الى الناتج ومعدل النمو والعائد على راس المال ... وسواها من الحقائق الاقتصادية.

في المدة 1950- 2017 نما راس المال، الثابت والمخزون السلعي، بوحدات قياس ثابتة القوة الشرائية بمعدل سنوي 2.878%؛ والعمل بمعدل سنوي 1.597%، والناتج الكلي، الناتج المحلي الحقيقي، بمعدل 3.09%. ومن الجدول رقم (2) تنمو إنتاجية العمل بمعدل 1.47% ومتوسط راس المال للعامل بمعدل 1.261%. وهو دليل على انتفاء تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال والذي تستند اليه الكثير من التصورات، أنفا، حول مآل الاقتصاد المعاصر ومعها تنظير المدرسة النيوكلاسيكية. ومن معادلة الأنحدار كانت مرونة إنتاجية العمل لراس المال للعامل 1.169 باعتمادية إحصائية عالية ما يؤكد التحليل أنفا.

وبالأنسجام مع تلك المؤشرات تناقصت نسبة راس المال للناتج في الاتجاه العام، او من الجانب الآخر تزايدت نسبة الناتج الى رأس المال بمعدل سنوي 0.206%. وهذه نظريا لا بد ان تستقر وقد تنتقل الى الأعلى أو الأدنى ليس بعيدا، ومن غير الممكن استمرار صعودها او نزولها، بل تتذبذب في نطاق ضيق نظرا لحركة الناتج المتذبذبة على منحنى دوري وهذا أيضا حول مسار الاتجاه العام للنمو.

والنسبة المبينة والمعتمدة في هذا التحليل، هي بالمعنى الدقيق، بين الناتج المحلي الصافي وصافي رأس المال. وقد بين الجدول ان جميع المتغيرات البسيطة والمركبة كانت نامية بالمضمون الأيجابي عدا نسب تعويضات المشتغلين والفائض الى الناتج فقد نمت الأخيرة قليلا على حساب الأولى ويمكن القول تقريبا ان التوزيع الوظيفي للدخل كان ثابتا.

الجدول رقم (2)

متغيرات النمو الاقتصادي والعائد على رأس المال: الولايات المتحدة الأمريكية 1950- 2017

المتغير	الوسط	الخطا المعياري للوسط	الأدنى	الوسيط	الأعلى	معدل النمو السنوي
الناتج المحلي مليار دولار	7254	484	1995	6136	14924	3.09
راس المال مليار دولار	29196	1807	8892	26577	56215	2.878
العمل الف مشتغل	103443	1077	56189	102152	152437	1.588
تعويضات المشتغلين % من الناتج	60.237	0.222	55.931	60.533	63.984	-0.12
فائض العمليات % من الناتج	39.763	0.222	36.016	39.467	44.069	0.18
الناتج/ راس المال %	24.331	0.152	21.911	24.221	26.547	0.206
فائض العمليات الى راس المال %	9.688	0.104	8.249	9.494	11.37	0.382
نسبة الربح في ش.غ.م. %	15.19	0.273	5.59	14.812	32.855	صفر
معدل الربح م.ر.	8.4495	0.0881	7.2553	8.2902	9.9057	0.371
معدل الربح م. تد.	24.43	0.244	21.164	24.043	28.723	0.35
راس المال/العمل	268.36	7.73	157.72	266.83	376.80	1.234

المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من FRB St. Louis Economic Database FRED .

ملاحظة: راس المال هو الصافي ويشمل راس المال الثابت Fixed والخزين السلعي حسب التعريف المعتمد في الحسابات القومية وبالأسعار الثابتة لعام 2011؛ والناتج هو المحلي الصافي وبالأسعار الثابتة لعام 2011؛ معدل الربح م. ر. هو الماركسي عندما يكون C هو رصيد راس المال؛ ومعدل الربح م. تد. هو الماركسي على إفتراض c 25% من راس المال لتعادل المخزون السلعي والأندثار.

وبلغت نسبة صافي فائض العمليات الى الناتج القومي الصافي بالمتوسط 39.76% متزايدة قليلا؛ وتعويضات المشتغلين هي المتبقي 60.24% من الناتج المحلي الصافي وسلوكها الزمني عكس الفائض

بالتعريف. ومن أوضح الحقائق ان الأجور ايعد ما تكون عن فرضية أجر الكفاف التوازني للأمد البعيد التي أعتمدها التحليل الكلاسيكي والماركسي، والتسوية ليست ممكنة بين مجريات التاريخ وتلك الأطروحات النظرية.

وتسهم الرواتب والأجور في الأدخار وتمويل الأنفاق العام بالضرائب، وأغلب الفئة المتوسطة، بمقياس الدخل، من مستلمي الأجور والرواتب. وهذه تختلف عن حقيقة توزيع الدخل الأجرى وتوزيع الدخل بين الأسر، يأتي لا حقا، ومعاناة الفقراء. ومن المعروف ان توزيع الدخل بين الفائض وتعويضات المشتغلين متغير إقتصادي، ومن المعروف ان المتغيرات الاقتصادية، البسيطة والمركبة، تتغير متوسطاتها حسب مراحل التطور.

ومثلما ان الكلاسيك وماركس تجنبهم التاريخ في أجر الكفاف وميل معدل الربح للأنخفاض الى حد الأزمة أو الركود الدائم أو الاستقرار عند ثبات متوسط الناتج للفرد، كذلك النيوكلاسيك تورطوا بمشكلة عدم الأنسجام مع الوقائع نتيجة إفتراضهم ان التوزيع الوظيفي للدخل تابع للعلاقات التقنية في الاقتصاد. وتحديد إفتراضوا ان الأجر هو قيمة الإنتاجية الحدية للعمل MPL والربح او الفائض هو قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK. ونرمز لقيمة الناتج Y وهو الناتج العيني نفسه، نغض النظر عن السعر في التقييم إذ نفترضه وحدة واحدة وبذلك تتماثل قيمة الناتج مع نفس الناتج في الكم، w أجر العامل، و r سعر خدمات وحدة رأس المال او العائد او الربح. ولذلك تبين المعادلة رقم (2) أدناه تلك العلاقة بين الناتج وعناصر الإنتاج في الفهم النيوكلاسيكي:

$$Y = L(w) + K(r) = L(MPL) + K(MPK)$$

وبقسمة الطرفين على Y تكون النتيجة في المعادلة (3) أدناه:

$$1 = \frac{L(MPL)}{Y} + \frac{K(MPK)}{Y} = e_L + e_K$$

المعادلة رقم (3) تفيد ان مرونة الناتج للعمل e_L مضافا اليها مرونة الناتج لرأس المال e_K تساوي الواحد الصحيح، لأن الحد الأول في المعادلة رقم (3) هو التغير النسبي في الناتج الى التغير النسبي في العمل او الإنتاجية الحدية للعمل الى الإنتاجية المتوسطة له وهو في نفس الوقت حصة تعويضات المشتغلين من الناتج. والحد الثاني من المعادلة بنفس المعنى مرونة الناتج مع رأس المال وهو حصة رأس المال من الناتج. ومن الواضح ان المرونة هنا مقيدة أصلا بنظرية التوزيع النيوكلاسيكية، ووجد ان الصيغة التي تحقق هذه الخاصية، مجموع المرونتين يساوي الواحد الصحيح دائما، تسمى Cobb-Douglas ولهذا صارت شائعة، وهي عبارة عن حاصل ضرب ثلاثة مكونات: ثابت A وكل من رأس المال والعمل مرفوعين الى اسس هي حصة كل منهما في الناتج، وهو الدخل، كما في المعادلة رقم (4) التالية:

$$Y = A K^{e_K} L^{e_L}$$

وصيغتها مزدوجة اللوغاريتمات رقم (5):

$$\ln Y = \ln A + e_K \ln K + e_L \ln L$$

ونرمز لمعدلات نمو الناتج ورأس المال والعمل على التوالي G_Y و G_K و G_L لتكون المعادلة رقم (6):

$$G_Y = e_K G_K + e_L G_L$$

والأخيرة تعني ان نمو الناتج يساوي مجموع حاصل ضرب حصص رأس المال والعمل من الدخل في معدلات نموها. ومن المؤشرات أنفا في الجدول رقم (2) بالمتوسط كانت حصة رأس المال والعمل على التوالي 39.76%، و60.24%؛ ومعدلات نمو رأس المال والعمل على التوالي 2.878%، و1.588%،

و بذلك يكون معدل نمو الناتج 2.1% بموجب المعادلة رقم (6) ، بينما المعدل الفعلي لنمو الناتج 3.09% والفرق بينها 0.99 يعادل 32% من النمو، بالمتوسط لكل المدة الطويلة. وللخروج من عدم الاتساق، هذا، الى تسوية يسمى الفرق إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج Total factor Productivity TFP، وجرى العرف على إعتماده. ويوصف ايضا بأثر التقدم التقني أي انه مصدر آخر للنمو. وفي هذه الحالة الدراسية، وحسب المنهج النيوكلاسيكي أسهم العمل بمقدار 0.957 بما يعادل 31 % من النمو، ورأس المال 1.144 بنسبة 37% من النمو، والمتبقي 0.99 بنسبة 32 % من مجموع النمو هو الذي يسمى إنتاجية مجموع العوامل او التقدم التقني كما سلف. و في نظر أغلب الاقتصاديين ينظر الى المتبقي TFP دليلا على الكفاءة بينما يستند في حسابه على إفتراض لم يتأكد. وانسجاما مع الفرضيات والمعادلات أنفا تكون معادلة نمو إنتاجية العمل رقم (7):

$$G\left(\frac{Y}{L}\right) = e_k G\left(\frac{K}{L}\right)$$

وبما ان نمو رأس المال للعامل 1.234% وحصة رأس المال من الدخل 39.76% وهي مرونة إنتاجية العمل مع رأس المال للعامل حسب الفرضيات، أنفا، يكون النمو السنوي المقدر لإنتاجية العمل 0.4906% بينما النمو السنوي الفعلي لها 1.479% ، ويكون المتبقي 0.9884% وهو يعادل 66.8% من نمو إنتاجية العمل. والذي يعزى الى نمو إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج TFP أو التقدم التقني. ما يدل ، كما أرى، على مدى لا واقعية الأسس التي بني عليها النموذج النيوكلاسيكي وخلصتها المصادرة على ان حصص العمل ورأس المال في الدخل هي مرونة الناتج لعوامل الإنتاج، اي إخضاع الخصائص الاقتصادية – التقنية، تعسفا، للبنية المؤسسية. ويفترض هذا النموذج لو بقي متوسط رأس المال للعامل على ماكان عليه عام 1950 لنمت إنتاجية العمل سنويا بمعدل 0.9884%، والاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي 2.592% وهذه خرافة بمعنى الكلمة، لكنها محترمة في الوسط الأكاديمي.

وتعارفت الكثير من الأوساط الأكاديمية ومراكز دراسات النمو الاقتصادي على حساب النمو الموزون بحصص الدخل للعمل ورأس المال بصفته يمثل اسهامهما، والمتبقي لمجموع العوامل TFP أو التقدم التقني. لكن الاعتراض على هذه التسوية الشائعة سهل لأن التطور التكنولوجي والتنظيمي وأثر نمو رأس المال البشري وسواها لا بد أنها مجسدة في العمل ورأس المال. أو على الأقل إن كانت من محددات الإنتاج بصفة مستقلة لماذا بقيت خارج منظومته حسب هذا التوصيف النظري. وفيما بعد ، منذ مطلع التسعينات، جرت محاولات أخرى معقدة في اساليبها، وأسهمت ايضا في تطوير البحث الاقتصادي، للخروج من هذا المأزق ومنها ما سمي نماذج النمو الداخلي Endogenous Growth Models. وذلك لاستيعاب المتبقي ضمن التفسير وخاصة البحث والتطوير ورأس المال البشري.

مقارنة مسارات النمو وتصورات الوضع النهائي للاقتصاد:

يرى الكلاسيك، بما فيهم آدم سميث وريكاردو، أن ميل معدل الربح للانخفاض من المسلمات ، وقد أخطأوا الى الآن على الأقل، واختلفوا حول تفسير حتميته الى جانب قناعتهم بالحاجة لمزيد من البحث النظري. وماركس، ايضا، لا يختلف في هذا وعلى اساس ان نظام حقوق الملكية السائد في عصره الى زوال وسوف يعمل النظام البديل بآليات أخرى. وسمى ماركس ميل معدل الربح للانخفاض " القانون الأكثر أهمية في

الأقتصاد السياسي" وهو كذلك في نظر مؤيديه، إذ يمثل وعدا بانهياء المرتكزات المؤسسية للنظام الأقتصادي الحديث نتيجة لتوقف التكوين الراسمالي عندما يصل معدل الربح الى الحضيض.

عند آدم سميث تقترن زيادة التنافس بنمو راس المال ما يدفع معدل الربح للأخفاض، ويعترض ريكاردو على هذه الأطروحة بان التنافس لا يؤدي الى خفض المعدل العام للربح، عدا استثناءات محدودة، ولا ينخفض معدل الربح إلا بزيادة الأجر. وهذه مرتبطة بتناقص الأنتاجية الحدية لراس المال، والعمل، في الزراعة مع زيادة السكان فترتفع اسعار الغذاء ويرتفع الأجر النقدي ما يؤدي الى تخفيض ارباح الصناعة لصالح الربح الزراعي. وبذلك يختلف نموذج ريكاردو في كونه من قطاعين، ويرتبط انخفاض الربح، في نموذجه، بقيد الموارد الطبيعية وليس نتيجة لنمو راس المال بذاته.

وبخلاف ريكاردو يرى ماركس بان علة تناقص معدل الربح ليست في تناقص الأنتاجية بل في نموها، وعلى المستوى الكلي، يسميها الأنتاجية الأجماعية للعمل، مع زيادة الكثافة الرسمالية او تعويض العمل براس المال بالمضمون العيني. ولأن وحدات العمل تنخفض بالمعدل، في وحدة المنتج، أو لوحدة رأس المال، ينخفض تبعا لذلك فائض القيمة ومنه معدل الربح. أي ان انخفاض معدل الربح ليس نتيجة لأخفاض الأنتاجية الحدية لراس المال، كما عند الكثيرين، بل لكون التطور التكنولوجي يتحيز دائما نحو مزيد من الأقتصاد بالعمل، ما يؤدي الى خفض معدل الربح على راس المال الأنتاجي بغض النظر عن التذبذب والطابع الدوري للأقتصاد، وهو مما لم يثبت. وقد سبق بيان الأشكال النظري لهذه الأطروحة وعدم انسجام الوقائع مع ما يستنتج منها.

لا يختلف ماركس في فهمه لعلاقة انتاجية العمل براس المال عن واقعها بالمعنى العيني لكل من راس المال والأنتاج ، كما لم يتورط بافتراض تناقص الأنتاجية الحدية لراس المال بصفته قانونا عاما كما عند النيوكلاسيك . لكن زيادة التركيب العضوي لراس المال ، نسبته الى الأجور، عنده تؤدي الى خفض مستمر لفائض القيمة في الكم المنتج نسبة الى قيمة راس المال، وينخفض معدل الربح في الأمد البعيد. وهذا الأستنتاج ترتب على الخلط بين الجزئي والكلي ، من جهة، وعدم التمييز بين مبداء ان العمل هو المنتج وقياس الأنتاج وفائض القيمة بوقت العمل من جهة أخرى، أو بلغة ماركس بين فائض القيمة في جوهره التقني وتجسيد الفائض بالقيمة الأستعمالية لذلك الجزء من الأنتاج غير المخصص للعمال وهو الربح. والمشكلة في ان معادلة ماركس لمعدل الربح وشرح الآلية من خلال تلك المعادلة أقامت علاقة عكسية بين نمو انتاجية العمل وفائض القيمة رغم التقييد الافتراضي لمتوسط الأجر وبالتالي لم تنتفع النظرية من وضوح المقدمات التي شرحت العمليات الأقتصادية كما هي دون خطأ في تصوير العلاقة بين تكثيف راس المال والأنتاجية.

وقد أشارت الدراسات اللاحقة وفق المنهج الماركسي الى متغيرات أخرى أخرى للتخلص من الجزم المسبق بالقول ان ميل معدل الربح للأخفاض لا يعمل لوحده بل هناك عوامل في الأتجاه المعاكس، ومنها: انخفاض الأجور، فرضية زيادة البؤس وهي مخالفة للتاريخ؛ انخفاض اسعار راس المال، المكان والعدد والأبنية ... واسعار المال المتداول اي مستلزمات الأنتاج التشغيلية، وهذه لم تتأكد في الوقائع إضافة الى عدم التأكد النظري ؛ زيادة السكان وجيش العاطلين تعزز فرضية البؤس المخالفة للتاريخ؛ التجارة الخارجية تساعد على خفض اسعار مستلزمات الأنتاج وبيع الاستهلاك وهذه معروفة لدى الكلاسيك؛ وزيادة أسعار الأسهم وهي بمثابة تحويل مدخرات من الجمهور الى الشركات وزيادة قيمة حقوق المالكين. وأحيانا تتكاثر العوامل لتشمل المجال التقني الصرف مثل الثورات التكنولوجية، وتقصير دورة حياة رأس

المال الثابت Fixed Capital وتقلص زمن دورة الإنتاج ؛ والسياسات الضريبية للحكومة؛ والحروب؛ والأنتمان ؛... وسواها.

التاريخ الاقتصادي منذ بداية الثورة الصناعية لا يؤيد تصاعد أو تناقص معدل الربح لأن التكنولوجيا تقتصد ليس بالعمل فقط بل بالتكاليف بصفة عامة. ويؤكد نمط التطور وجود ميل أصيل في النظام الاقتصادي نحو الاستخدام الكامل للقوى العاملة ولا تؤثر في موضوعية هذا الافتراض نسبة البطالة المتعارف عليها. ولا يوجد سبب منطقي لعلاقة عكسية بين نسبة رأس المال للعمل ومعدل فائض القيمة أو نسبة فائض القيمة إلى رأس المال. ثم إن التراكم الفائض أو الزائد عن الحد Over accumulation لا يؤيده الواقع لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في عموم الدول المتقدمة عندما يقاس بنسبة الاستثمار السنوي إلى الناتج المحلي. وعند إضافة النمو الاقتصادي والتطور التقني تنمو متوسطات رأس المال للعامل والانتاجية والناتج للفرد والطلب على القوى العاملة.

وللنظر في تصورات حالات الوضع المستقر والثبات النهائي Stationary State أو Steady State وهي تختلف بين الكلاسيك ومن جاء بعدهم. عند الكلاسيك حالة الثبات أو الاستقرار تنصرف إلى مآل حيث يبقى حجم السكان ورصيد Stock رأس المال لا يتغيران. وعند المتأخرين صارت تعني النمو المتوازن أو حركة المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي بنفس الوتيرة وتتضمن معنى ثبات متوسط رأس المال للعامل أو حتى ثبات نسبة رأس المال للناتج. والتساوي بين كل من نمو انتاجية العمل والناتج للفرد مع نمو متوسط رأس المال للعامل. وبذلك تصبح حالة الثبات الكلاسيكية نتيجة لانخفاض تدريجي في معدل النمو وصولاً إلى الصفر ليبقى السكان ورأس المال والعمل كما هي عبر الزمن اللاحق. وعند إضافة فرض تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال، وبقاء نسبة القوى العاملة إلى السكان ثابتة فالنتيجة:

- وصول الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر، فيبقى متوسط رأس المال للعامل كما هو وفي حالة غياب مصادر النمو من غير عوامل الإنتاج الاعتيادية تبقى انتاجية العمل ثابتة، وكذلك متوسط الناتج للفرد، وينمو الناتج بنمو السكان؛ وعند وصول معدل نمو السكان إلى الصفر يثبت الناتج أيضاً عبر الزمن ، وهي حالة الاستقرار التي كان جون ستوارت مل يتمناها عندما يصل البشر إلى مقدار يكفي من الثروة، لينتهي الكفاح المادي للبشر ويستمتعوا بمصادر السعادة الأخرى، خاصة وأنه تساءل عن جدوى استمرار النمو السكاني.

- تصبح الانتاجية الحدية لرأس المال صفراً فيبقى متوسط رأس المال للعامل كما هو وتنمو انتاجية العمل ومتوسط الناتج للفرد من المصادر الأخرى، التقدم التقني أو TFP، وينمو مجموع الناتج بمجموع نمو العمل والنمو من التقدم التقني. وفي حالة انعدام النمو السكاني ينمو متوسط الناتج للفرد بالتقدم التقني وهو نمو الناتج الكلي أيضاً.

- في كل الأحوال عندما يتوقف نمو متوسط رأس المال للعامل ينمو بمعدل نمو السكان وعندما يصل الأخير إلى الصفر يبقى حجم رأس المال ثابتاً عبر الزمن.

كينز لا يوافق ساي، ويختلف مع التفكير الذي كان سائداً، في أن الأسواق الحرة تؤدي تلقائياً إلى الاستخدام الكامل، وعنده تبقى الحاجة إلى تدخل الحكومات مستمرة لتحفيز مجموع الطلب. ويركز التنظير الكينزي على الاستثمار وكفايته لاستيعاب الأدخار شرطاً للاستقرار والتوظيف الكامل للعمل والطاقة الانتاجية. وفي الأمد البعيد يقتضي التوازن الديناميكي نمو كل من رأس المال والطاقة الانتاجية والناتج والاستثمار والأدخار بنفس المعدل. ويتضمن التفكير الكينزي انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital، وهي لا تختلف في الجوهر عن معدل الربح. لكن التيار الكينزي لا يعتني بهذه المسألة تأكيداً أو نفياً.

وكينز لا يختلف عن الكلاسيك في الاعتقاد بحتمية وصول التراكم الرأسمالي الى مستوى التشبع saturation يوما ما، وربما جاء التوافق من تجربة بريطانيا. وفي عام 1930، ايام الكساد الكبير، توقع كينز وصول الاقتصاد الى مستوى الثبات عام 2030 وبقصد بذلك انها مسألة تخص المستقبل البعيد وليس عام 2030 فعلا. وهو لا يختلف عن جون ستيوارت مل في التفاؤل بذلك المصير ليعيش الأحفاد في الوفرة ويتحرروا من هموم الادخار والتراكم، أي سيكون صافي الاستثمار صفرا ويستهلك كل الدخل.

ويتطلع كينز الى تدخل الدولة لضمان ما يكفي من الطلب بصفته عاملا لتسريع الوصول الى حالة الثبات، أو شبه الثبات، عند الوفرة الكافية أو بلوغ التراكم الرأسمالي مستوى التشبع. ويفترن الثبات، وهو منطق رياضي لا أكثر، وصول الكفاءة الحدية لرأس المال الى الصفر وكذلك سعر الفائدة. وثمة تماثل بين تصور كينز لمسار الاقتصاد عند الوصول الى ثبات حجم رأس المال والنموذج النيوكلاسيكي عندما يثبت متوسط رأس المال للعامل ليبقى التقدم التقني مصدرا للنمو. كذلك كينز يفسح المجال لتغير التكنولوجيا والذوق والسكان والمؤسسات عوامل للحركة. وكينز لا ينظر الى الادخار عاملا جوهريا في النمو بل هو الطلب ومن الصعب الاتفاق معه في هذا لأن دور الطلب في تشغيل طاقة انتاجية أوجدها التراكم الذي لا يمكن تصوره دون الادخار، بينما كينز يصف المدخرين بالطبقة الريعية، وفي الوضع الذهبي الذي ينتظره تختفي المصادر الريعية للدخل؛ وهنا ثمة تشابه في المنطق الصوري بين كينز وماركس.

وفي مجتمع إقتصاد الثبات يتخلص الناس، حسب تصور كينز، من الجشع والتعلق بالمال الذي عُرفوا به الى ذلك الوقت، وينصرفوا الى الفن الحقيقي للحياة " العيش بالحكمة والتوافق على الخير" فقد تمكنوا من حل المشكلة الاقتصادية وتجاوزوا عهود الكفاح من أجل البقاء. وهنا يتضح الفرق بين بشرية مقهورة توقفت عن النماء لشح الطبيعة عند مalthus، والايكولوجيين الجدد؛ وأخرى عند جون ستيوارت مل وكينز ارتقت فتجاوزت النزاع على الموارد والكفاح من أجل البقاء، إذ وصلت الى الوفرة ولم تعد بحاجة الى مكاثرة الثروات بل كرست إهتماماتها لتححي على منابع الخير والتوافق وروعة الوجود في انسانياتها؛ وفي نموذج ماركس سوف يصل البشر الى طريق مسدود، لا مخرج منه إلا بانقلاب جذري أو ثورة عارمة، كي يبدأ الإنسان من جديد وصولا الى الصورة التي تخيلها مل وكينز، لكن في نمط من المجتمع يختلف عما افه الناس.

معدل الربح، ونسبة رأس المال للناتج، ونسب فائض العمليات وتعويضات المشتغلين من الناتج، هذه التناسبات البنوية من المستبعد إنخفاضها أو ارتفاعها على نحو دائم، بل تحصل تحولات الى الأسفل أو الأعلى وقد تتناوب تلك التحولات في الآماد البعيدة وتوصف في الاقتصاد القياسي بالقطع والتحول. هذا مع ملاحظة الطابع الدوري في الاقتصاد، وخاصة في الدول المتقدمة وهو واضح في تجربة الولايات المتحدة، ولا يستبعد ان يكون الانخفاض أو الارتفاع طورا لدورة بعيدة الأمد لم تكتمل بعد.

ان للنشاط الاقتصادي، بغض النظر عن دوافع وأهداف الأفراد، وظيفة أساسية في الاجتماع الانساني والأخير مشروط بالاستعداد الأصلي للتعاون، والالتزام الأخلاقي، وهو ما عليه الناس فعلا. وفي القرن العشرين تعاظمت القوة الاقتصادية للحكومات، التي تقاسم ارباب العمل أرباحهم بالضرائب مثل ما كان ملاك الأرض مع الفلاحين في عهود الأقطاع، مع الفارق، وهي ليست تابعا ذليلا لنزوات همجية. واصبح القطاع العام هو المكون الأكبر في إقتصاد الدول المتقدمة، مثلا في فرنسا إنفاق الحكومة 56% من الناتج المحلي، في مثل هذا الاقتصاد تعمل قوى أخرى، وتتحكم، عدا دوافع الربح وعمل الأسواق. وسوف يتبين ان توزيع الدخل يتحسن مع التطور الاقتصادي ويرتفع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة بصفة عامة وتزداد فرص العدالة الاجتماعية ويتوسع النطاق الاجتماعي للارتفاع من جميع وسائل الرفاه.

الاقتصاد الأيكولوجي:

ليس صحيحا القول ان العلم الاقتصادي قد أهمل أهمية الموارد الطبيعية حتى منتصف سبعينات القرن العشرين إنما تناولها في الدراسات التطبيقية والقطاعية، وفي الأبحاث التحضيرية لخطط التنمية وبرامج الاستثمار وسواها. ولقد شهدت الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 أعلى معدلات النمو الاقتصادي في تاريخها، ولا شك ان رخص الطاقة والاستقرار المالي والنقدي قد ساعدا في ذلك. إضافة إلى عوامل أخرى منها فاعلية الدور الحكومي، والتغير التكنولوجي، والدفعة القوية لإعادة الأعمار ما بعد الحرب، وزخم الاقتصاد الياباني والألماني، وتوسع حجم السكان في الولايات المتحدة مع انتاجية عمل مرتفعة ونامية.

وقد تصادف انتهاء حقبة النمو المرتفع مع أزمة النفط عام 1973، ثم فتور النمو الاقتصادي **Recession** في السنوات 1973-1975، وكانت أزمة نظام بريتون وودز قد بدأت نهاية الستينات مع اشتداد طلب الحكومات على تحويل الأرصدة الدولارية الى ذهب بالسعر الثابت مما استنزف إحتياطيات الذهب الأمريكية . وبالنتيجة تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة تبادل الدولار بالذهب عام 1971، واستغرقت عملية التكيف مع النظام النقدي الجديد حتى عام 1976. كما ان أزمة النفط لم تكن دليلا على تقييد الموارد الطبيعية لنمو الاقتصاد العالمي، إذ لا شك في وفرة الوقود الأحفوري نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

منذ أواخر الستينات وسبعينات القرن الماضي أخذ الاقتصاد الأيكولوجي، وإقتصاد البيئة، شيئا فشيئا مكانهما في الجامعات ومراكز الأبحاث الى جانب مسائل المحافظة على الغابات والتنوع الأحيائي ... ثم ارتبط مفهوم الاستدامة **Sustainability** بالبيئة والتلوث والأحترار منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين.

تنطلق المقاربات الجديدة التي ارساها **Kenneth Boulding** من المحافظة على الطبيعة هدفا يقترحه ضمنا لسياسة الاقتصاد. وفي هذا السياق يمثل الناتج القومي الأجمالي تدفقات من الطبيعة الى الاقتصاد وبهذا المعنى هو كلفة وبالتالي ينبغي استدعاء الناتج القومي وليس تعظيمه. ولتبرير او تفسير مبدا النظر الى الناتج القومي بصفته كلفة تشبه الأرض بسفينة فضائية **Spaceship Earth** في محدودية وسائل بقاء ركبها على قيد الحياة، أو الأرض نظام مغلق لا يناسبها إقتصاد طليق في استخدام مواردها المحدودة. ولا شك ان الدول المتقدمة لم تعد بحاجة ماسة الى استمرار النمو الاقتصادي بقدر إعادة النظر في انماط التصرف بالقدرات الانتاجية للحفاظ على مستويات الرفاه مع العدالة التوزيعية. والأهتمام بالمناخ والبيئة يناسبها في مرحلتها من التطور وخصائص إقتصاد ما بعد الصناعة. لكن الدول واطنة ومتوسطة الدخل والتي تضم 84% من سكان العالم لم تزال بأمس الحاجة لمباشرة اللحاق بالدول المتقدمة والحفاظ على زخم النمو الاقتصادي لحين انجاز تحولها الاقتصادي. وليس بوسع الدول النامية إعتداد سياست تقوم على المقايضة بين مزيد من النمو الاقتصادي وسلامة البيئة.

وليم ستانلي جيفونز عام 1865 أول إقتصادي معروف يهتم بالموارد الطبيعية غير المتجددة تميزا لها عن الزراعة القابلة للتكرار بصفة دائمة على نفس المساحة من الأرض. ومستلهما، في نفس الوقت، مقاربة مalthus في " مسألة الفحم " للانتقال بها من تكاثر السكان الى النمو الاقتصادي في مقابل كمية ثابتة من مخزونات الأرض. وقد أشار الى علاقة طردية بين كفاءة إنتاج الطاقة، إستخراج الفحم، واستهلاكها وهي " مفارقة جيفونز". وقد توقع اكتشاف واستخدام مصادر أخرى للطاقة عند نفاد الفحم. وكان إهتمام جيفونز

منصبا على بريطانيا وليس العالم، مؤكدا على الميزة النسبية لها آنذاك بوفرة الفحم، وكيف سيتراجع إقتصادها عند فقدانها لتلك الميزة. وفي العالم لم يزل الفحم وفيرا، الى جانب مصادر الوقود الأحفوري الأخرى، لتنتقل إثارة المخاوف من محدودية الموارد الى نتائج استخدامها.

إستعار **Nicholas Georgescu-Roegen** مفهوم الأنثروبي **Entropy** من فيزياء الديناميك الحراري عام 1971 لدراسة الأقتصاد والموارد الطبيعية. ويصف مفهوم الأنثروبي نقصان كفاءة عمل النظام واستمراره في العمل بالعلاقة مع زيادة الخلل في التنظيم الداخلي للطاقة وعندما يصل الأنثروبي الى مداه الأقصى يتوقف النظام عن العمل. ولا تختلف تصورات **Roegen** في تشاؤمها عن مالثوس، إذ "سوف ينتهي وجود الموارد المعدنية حتما يوما ما" ليرسم صورة قاتمة للأقتصاد. وفي عام 1971 اضاف **Howard Odum** مبدا أقصى قوة **Maximum Power** ومضمونه ان أي نظام بيئي أحيائي **Ecosystem** والمجتمع البشري، كذلك، ينتظم بكيفية لتعظيم استخدامه للطاقة المتاحة من أجل البقاء. والمجتمعات البشرية التي في متناولها مصادر عالية النوعية للطاقة لها ميزات على بقية المجتمعات من زاوية التنافس على البقاء بالمفهوم الدارويني. وفي عام 1972 نشر منتدى روما دراسة حدود النمو الأقتصادي الذي أعده فريق عمل برئاسة **Dennis Meadows** والذي قدر، من خلال نمذجة اتجاهات نمو الأقتصاد العالمي، بأن متوسط الإنتاج الصناعي، وإنتاج الغذاء، للفرد في العالم، وكذلك السكان، تصل ذروتها منتصف القرن الحادي والعشرين والجزء الأخير منه، لتتخفض بعد ذلك سريعا ويحدث الانهيار.

يعرض **هيرمان دالي**، أشهر منظري الأقتصاد البيئي هذه السنوات، ثلاثة نماذج لأنتظام الأقتصاد مع البيئة الطبيعية، وبقصد بذلك الأحكام المعيارية والسياسات المنظمة لأستخدام الأقتصاد لموارد الطبيعة وهي: هيمنة الأقتصاد ليستوعب الطبيعة جزءا من نظامه **Internalisation** وهي كلياينة الأقتصاد شاملا للطبيعة؛ والنموذج الثاني إخضاع الأقتصاد للطبيعة بصفته نظاما جزئيا منها وهي اختزالية أي ان الأقتصاد لا يتجاوز كونه نظاما جزئيا من البيئة الحيوية **Ecosystem** ويبدو ان هذ النموذج في خلفية أدبيات الرهاب البيئي؛ والنموذج الثالث هو حالة الثبات **Steady State**.

في النموذج الأول تصبح جميع التكاليف والعوائد الخارجية داخلية من خلال أسعار الظل **Shadow Prices**، وهذه ليست جديدة تماما فالتحليل الأقتصادي للمشاريع يقوم على مبدا التسعير الظلي بديلا عن أسعار السوق أو الأسعار الرسمية من اجل القياس الدقيق للعوائد والتكاليف من زاوية الأقتصاد الكلي. وقد سبقت الكثير من المحاولات الجادة لحساب أضرار التلوث أو مكاسب العدالة الاجتماعية وسواها ضمن التحليل الأقتصادي للمشاريع، ونفس الفكرة مطروحة لتسعير الكربون ... وهكذا. لكن دالي لا يقبل بهذا المنهج لأسباب منها ان التسعير الظلي يبقى ذاتيا في نظره ومن الصعب تصور إمكانية الحساب الشامل لمدخلات ومخرجات الأقتصاد في التبادل مع البيئة. والنتيجة استمرار نمو الأستهلاك من السلع والخدمات. لأن المنطلقات التي يسميها نيوكلاسيكية تركزى التفضيلات الفردية، ولأن رغبات الأفراد لا حد لها ولذا لا يتوقف النمو الأقتصادي واستنزاف البيئة.

ومن بين المقدمات النظرية للأقتصاد البيئي، أن حياة الإنسان قبل الثورة الصناعية إنتظمت على اساس إرتباط الناتج، الدخل، بالطاقة الشمسية. أي ان النبات هو المصنع الأول للغذاء إعتمادا على ضوء الشمس والأقتصاد زراعي، والصناعة بسيطة محدودة وأغلبها تعتمد أيضا على مواد نباتية، أخشاب وأنسجة، وبقي النوع الأنساني في كنف ذلك التوازن. ومنذ الثورة الصناعية اعتمد الإنسان على موارد

الأرض وهي ليست متجددة وسوف تنفد، أما الشمس فهي باقية لمليارات او مئات ملايين السنين القادمة. وبهذا، يرى دالي ومن معه ان الثورة الصناعية أخرجت النوع الأنساني من حالة التوازن، البيئي الحيوي، الى اللاتوازن واصبح مستقبل بقاء النوع الأنساني في خطر حقيقي وهو تشاؤم يحسدهم عليه مالثوس.

أما النموذج الثاني، إختزال الأقتصاد الى نظام جزئي من النسق البيئي الأحيائي، فهو تقريبا ما تقدم أنفا في إستعارة مفاهيم الديناميك الحراري للعلاقة بين الأقتصاد والبيئة، ومفهوم تحمل Carrying Capacity البيئة للأحياء، أي أقصى عدد من النوع يمكن استمراره دون تدهور البيئة. وبالتالي يخضع الأقتصاد الى حتمية مادية بحتة لا تفسح مجالا للأرادة والهدف. بيد ان هذا النموذج يوظف بالاتجاهين أي ان الأقتصاد مثل بقية الأنظمة الطبيعية يعمل على اساس تعظيم إنتاج الأنتروبي، أقصى استخدام للطاقة وتحويلها الى عوادم وتلوث؛ او ان الأقتصاد عندما يترك لقوانينه سوف ينتهي الى خراب.

أما النموذج الثالث فهو الحجم الثابت المستمر عبر الزمن كما هو Steady State ويحافظ هذا النموذج على استقلال النظام الأقتصادي مع تفاعله مع نظام البيئة الأحيائي. وفي سياق هذا التفكير يثار التساؤل حول الحجم الأمثل للأقتصاد ، والذي يحيل بالنتيجة الى تثبيت حجم السكان والناج عبر الزمن. ولا يختلف مفهوم حالة الثبات وفق هذا النموذج عن التصور الكلاسيكي لجون ستيوارت مل، ويعبر عنه بمفردات حديثة مثل الأنتروبي الواطئ أي التلوث الأدنى وهذا يقتضي بالطبع الأستخدام الأدنى للطاقة. لكنه معتدل ضمن خطاب الأقتصاد البيئي، مثل إدامة التمتع بالحياة متأثرا بعض الشئ برومانسية جون ستيوارت مل.

وعموما لا زال الأقتصاد البيئي محدود التأثير في السياسات الأقتصادية، خاصة وان الصين دولة ناهضة ويتطلب استمرار نموها رفع معدلات الطاقة المستخدمة، والولايات المتحدة أقل حماسا للتعاون بشأن المناخ وهما الدولتان الأكبر إقتصادا في العالم. وبالضرورة، وكما تقدم حول حاجة الدول النامية لمواصلة اللحاق بالتنمي، من المستبعد إتفاق الدول النامية والمتقدمة على منظومة معيارية موحدة في التعامل مع الطبيعة والبيئة والمناخ.

الأهداف الدولية للتنمية المستدامة وتنمية الأقتصاد

الأهداف والمؤشرات:

تتناول هذه الفقرة مفهوم التنمية المستدامة، وفجوة التنمية ضمن هذا الأطار؛ وقياس الأداء الخدماتي والمجتمعي؛ وتهتميش التنمية الأقتصادية؛ والخوف من التلوث: التطرف في الأهتمامات ومجافاة معاناة وأحلام شعوب الدول النامية.

التنمية المستدامة، في سياق المبادرة الدولية هذه، تعرّف بأهدافها أي محاور الأهتمام والسياسات المنظرة للتعامل معها، وهي على التوالي حسب تسلسلها : إنهاء الفقر (1): نسبة الفقراء بمعيار 1.9،

و3.2 دولار دولي باسعار 2011 للفرد في اليوم؛ إنهاء المجاعة (2): نقص التغذية والهزال والتقزم ومسائل تتعلق بالبيئة مثل تسلسل المستويات الغذائية والنيتروجين؛

الجدول رقم (3)

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تقرير 2019

الأهداف ومتغيرات أخرى	عدد الدول	المتوسط	الوسيط	الربيع الثالث	العراق
تجاوز الفقر بموجب خط الفقر الدولي الثاني	124	78.84	94.51	99.18	69.86
تجاوز نقص التغذية	149	76.91	85.82	94.09	34.52
عدالة توزيع الدخل حسب معامل جيني	144	60.76	61.64	78.07	94.37
إنهاء الفقر (1)	149	75.40	90.41	99.11	84.06
إنهاء المجاعة (2)	162	53.56	53.70	60.89	41.74
الصحة ومستوى الحياة (3)	162	70.04	75.62	85.85	62.65
النوعية العالية للتعليم (4)	162	76.90	85.86	94.88	44.35
الجنس (5)	162	60.17	62.71	71.92	38.18
مياه الشرب والصرف الصحي (6)	162	67.64	69.20	79.90	46.34
الطاقة النظيفة (7)	161	71.57	86.53	91.60	87.82
فرص عمل ... (8)	162	71.63	72.57	79.48	61.52
التطوير التقني والبنى التحتية ... (9)	162	35.06	29.32	49.26	20.87
خفض التفاوت (10)	148	59.12	60.68	77.86	94.37
استدامة المدن ... (11)	162	71.81	77.43	83.03	59.71
الاستهلاك المسؤول والانتاج (12)	162	77.43	82.80	93.41	90.59
المناخ (13)	162	86.61	90.91	94.91	89.96
الحياة البحرية (14)	126	50.51	52.32	60.50	28.52
الأرض والغذاء والتنوع ... (15)	162	64.81	65.38	75.24	39.40
السلام والعدالة والمؤسسات القوية (16)	162	66.01	67.44	75.56	65.16
الشراكة ، التنفيذ، (17)	162	64.46	63.04	74.36	78.24

المصدر : إعداد الباحث، والبيانات من Sustainable Development Report, 28 June 2019.

خفض التفاوت في توزيع الدخل (10)؛ استدامة المدن والمجتمعات المحلية (11): التركيزات الملوثة في الهواء، والنقل العام، والوصول الى مياه الشرب ... ؛

الصحة ومستوى الحياة (3): معدلات الوفيات، ونسب الإصابة بأمراض معينة، وتلوث الهواء؛

النوعية العالية للتعليم (4)؛ الجندر (5): المساواة بين النساء والرجال والأبناء والبنات؛ مياه الشرب والصرف الصحي (6)؛ الطاقة النظيفة (7): الكهرباء وطاقة الاستخدام المنزلي ومقذوفات الكربون؛

فرص عمل لائقة ونمو إقتصادي (8)؛ الصناعة والتطوير التقني والبنى التحتية (9): موبايل، الإنترنت، طرق التجارة والنقل، الجامعات في سلم التقييم، الأبحاث المنشورة؛

الأستهلاك المسؤول والأنتاج (12): النفايات الصلبة في المدن، والمقذوفات من اوكسيد الكبريت والملوثات النيتروجينية والمستوردات منها؛ المناخ (13): الوقود ومقذوفات الكربون، وصادرات واستيرادات الكربون وما الى ذلك؛ الحياة البحرية (14): ايضا لها علاقة بالبيئة؛

الحياة والأرض والغذاء (15): ايضا تهتم بالبيئة والتنوع الأحيائي؛ السلام والعدالة والمؤسسات القوية (16)؛ الشراكة في الأهداف (17) : وسائل التنفيذ وتعاون الدوائر الحكومية في الوصول الى الأهداف.

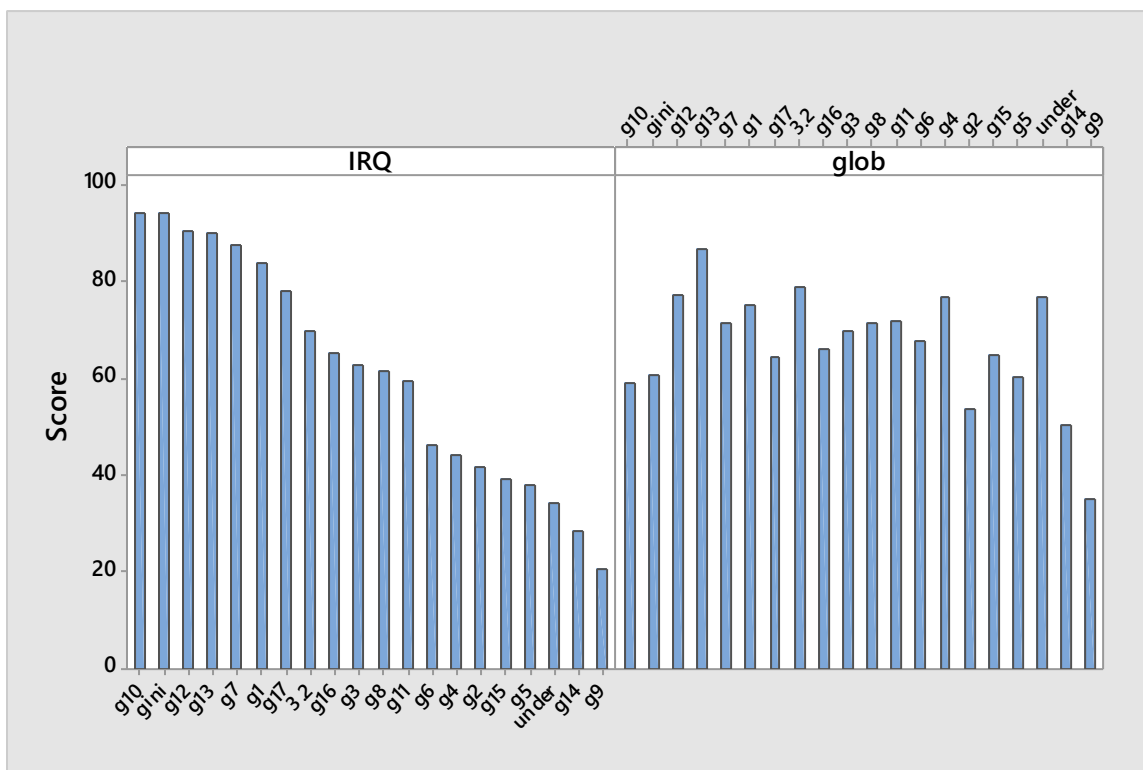
وبالرجوع إلى أحدث تقرير دولي يعرض الجدول رقم (3) مستويات تحقق تلك الأهداف مقارنة مع العراق بنفس المقاييس. وإضيفت ثلاث مؤشرات فرعية: نسبة السكان الفقراء، ونسبة السكان في وضع التغذية الناقصة، وتوزيع الدخل بمقياس جيني.

و يلخص الجدول رقم (3) قياس تلك المتغيرات الهدفية لدول العالم مقارنة بالعراق استنادا الى التقرير الدولي للتنمية المستدامة. ويعرض متوسطات الأهداف للدول المشمولة بالمؤشر، والوسيط والربيع الثالث وهو المستوى الذي عنده او دونه 75% من الدول. وذلك الى جانب العراق، ثم يعرض الشكل رقم (5) تلك الأهداف حسب ترتيبها بالتنازل لدول العالم جهة اليمين والعراق الى اليسار. وبذلك يتضح التباين بين العراق والمتوسط العالمي في تراتبية تلك الأهداف بالمقاييس المعتمدة في التقرير الدولي.

في الشكل رقم (5) على المحور الأفقي اهداف التنمية المستدامة وثلاثة مقاييس لتوزيع الدخل والتغذية وتقلص الفقر؛ وعلى المحور العمودي المستويات لتلك المتغيرات بالمعنى الأيجابي. الجزء الأيسر للعراق، والأيمن المتوسط للدول بعدد 162 دولة. المتغيرات من اليسار الى اليمين: (10) خفض التفاوت؛ معامل جيني؛ (12) الأستهلاك المسؤول، نفايات المدن ...؛ (13) المناخ...؛ (7) الطاقة النظيفة ؛ (1) إنهاء الفقر؛ (17) التنفيذ؛ نسبة الفقر، 3.2 دولار للفرد؛ (16) السلام والمؤسسات...؛ (3) الصحة ومستوى الحياة؛ (8) فرص العمل ...؛ (11) استدامة المدن؛ (6) مياه الشرب والصرف الصحي ...؛ (4) التعليم؛ (2) إنهاء المجاعة؛ (15) الأرض والغذاء والتنوع ...؛ (5) الجندر؛ نقص التغذية؛ (14) الحياة البحرية ...؛ (9) التطوير التقني، موبايل، تكنولوجيا رقمية ... الخ ونفس التسلسل للعراق. ويبين الشكل اختلاف العراق عن العالم. تسلسل العراق 117 من مجموع 162 دولة ودرجته، كما في الجدول 60.8. وبالنظر الى الجدول رقم (3)، والشكل البياني رقم (5) نتعرف على الميادين التي تجاوز فيها العراق المتوسطات الدولية أو تخلف عنها حسب منهجية الدائرة الدولية التي أعدت التقرير، والتي قد تتفق او تختلف معها دوائر الحكومة العراقية المختصة.

الشكل رقم (5)

عرض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: العراق والعالم

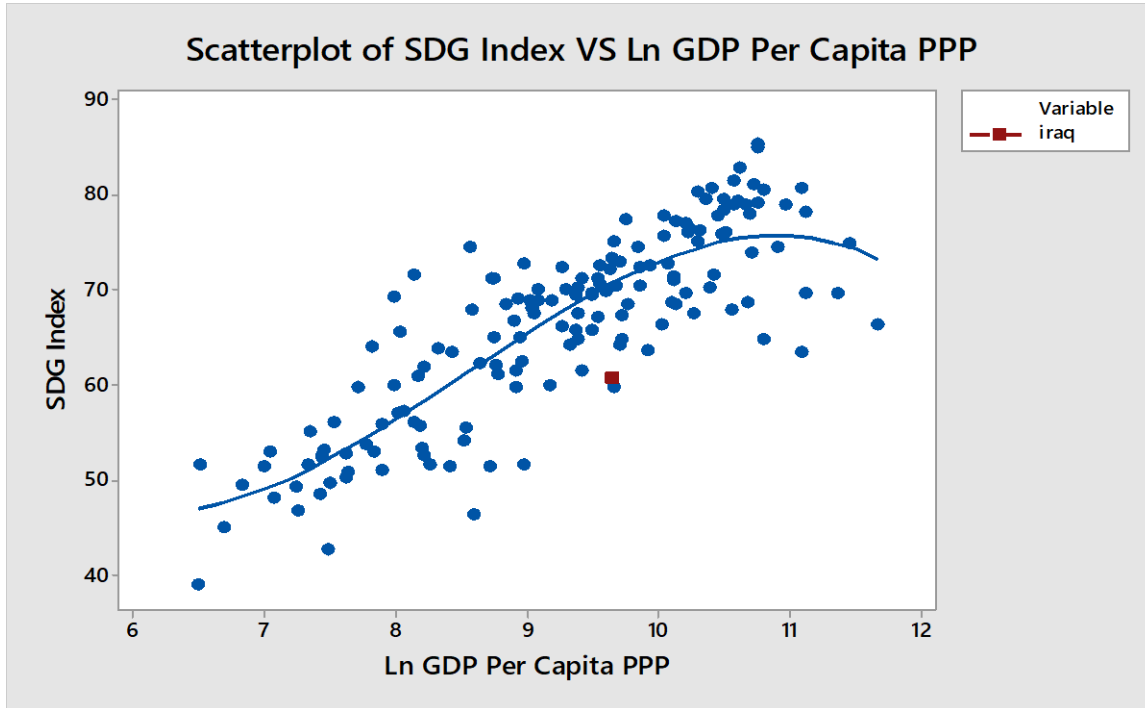


المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من Sustainable development Report 28 June 2019.

واري ان التحفظ وجيه على مؤشرات الفقر ونقص التغذية في العراق والتي وردت في الملف الإحصائي الذي استند اليه قياس تحقيق الأهداف. فالمبالغة في تقدير نقص التغذية في العراق، وكذلك نسبة السكان الفقراء على اساس خط الفقر الدولي الثاني الذي يناسب الدول متوسطة الدخل، واضحة بالكثير من القرائن. إضافة على التناقض حيث لا تكون نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية أكبر من نسبة السكان الفقراء بموجب خط الفقر الدولي الثاني. ويلاحظ من الشكل البياني رقم (5) كيف اختلفت مؤشرات الأهداف في العراق عن العالم حسب منهج التقرير الدولي للتنمية المستدامة. ويعرض الشكل رقم (6) المؤشر التجميعي للتنمية المستدامة بالعلاقة مع متوسط الناتج المحلي للفرد. وعلى الرغم من تصاعد مؤشر التنمية المستدامة طرديا مع لوغاريتم متوسط الناتج للفرد لكن الفرق كبير بين مديات التفاوت للمتغيرين. والمنحني وشكل الانتشار لا يخفيان تقليل أهمية النمو الاقتصادي في الأهداف التي تعتني بها المبادرة الدولية موضوع التحليل. وسوف يتأكد هذه المنحى أكثر عند نسبة مؤشر التنمية المستدامة الى متوسط الناتج للفرد، لاحقا، ومع ذلك يبقى شكل الانتشار قريبا من خط الانحدار ما يعني إنظام تقليل أهمية الأمكانية الاقتصادية بعلاقة طردية مع تزايد متوسط الدخل.

الشكل رقم (6)

مؤشر التنمية المستدامة بالعلاقة مع اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد عام 2019



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من Sustainable development report 2019, Database.

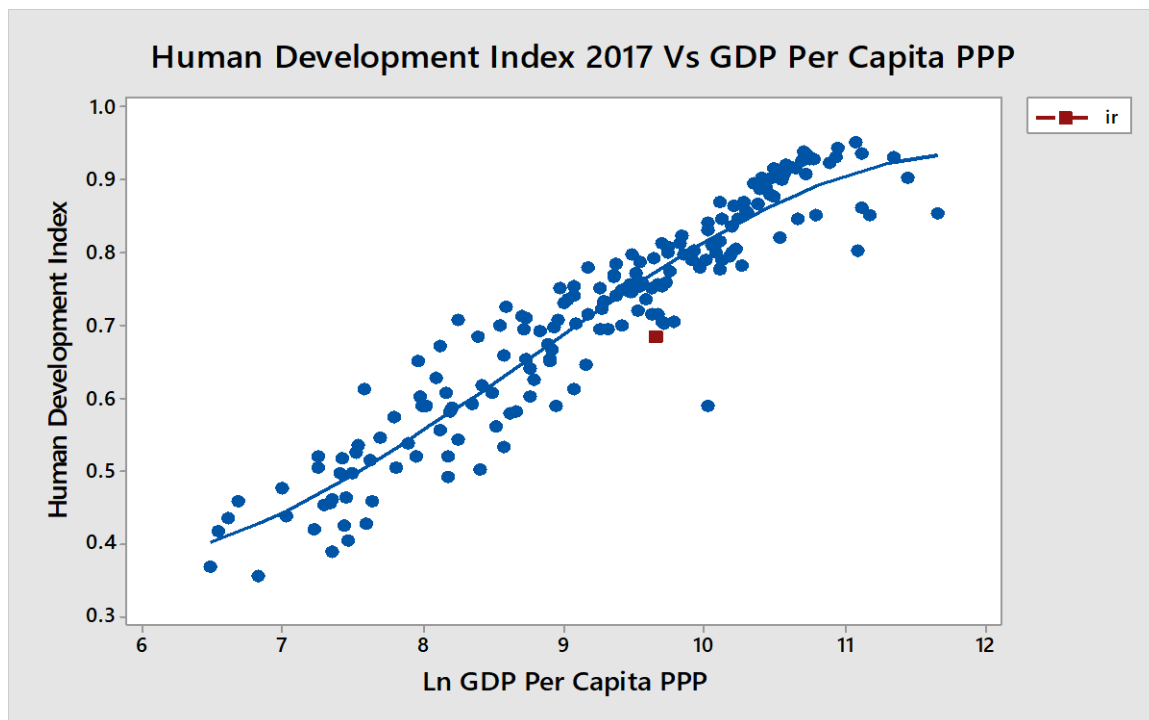
ملاحظة : على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية عام 2017؛ وعلى المحور العمودي المؤشر التجميعي للتنمية المستدامة وشكل الانتشار لجميع الدول، عددها 162، والمستطيل الصغير الأحمر موقع العراق في شكل الانتشار.

متوسط الناتج المحلي للفرد في العراق 15394 دولار دولي متعادل القوة الشرائية عام 2017 بأسعار نفس السنة وهو المعتمد في الملف الإحصائي لتقرير التنمية المستدامة عام 2019. واللوغاريتم الطبيعي له 9.642 على المحور الأفقي مقابل مؤشر التنمية المستدامة للعراق المبين بالمستطيل الصغير الأحمر.

نلاحظ انتشار الدول حول خط الانحدار وهو النمط العام للعلاقة بين متغير متوسط الناتج المحلي للفرد، باللوغاريتم الطبيعي، والمؤشر التجميعي للتنمية المستدامة. النقاط فوق الخط للدول التي ارتفع مؤشر تنميتها المستدامة فوق مستوى التناسب مع الناتج، والتي دون الخط على العكس من ذلك ومنها العراق في الطرف الأدنى لانتشار الدول أسفل الخط. ومن الواضح ان منهجية تقرير التنمية المستدامة قد أظهرت تفاوت الدول في مستويات التنمية أدنى كثيرا من الواقع. فقد تراوح متوسط الناتج للفرد بين 661 دولار و 116932 بينما ينحصر مؤشر التنمية المستدامة بين 39.1 و 85.2، في المتغير الأول نسبة الأدنى الى الأعلى أقل من 1% بينما في الثاني يعادل الأدنى 46% من الأعلى. ويتساق هذا المنحى مع منهج التنمية البشرية المستدامة في الشكل رقم (7) التالي.

الشكل رقم (7)

مؤشر التنمية البشرية المستدامة لعام 2017 بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج للفرد



المصدر إعداد الباحث، والبيانات من الملحق الإحصائي لتقرير التنمية البشرية المستدامة عام 2018.

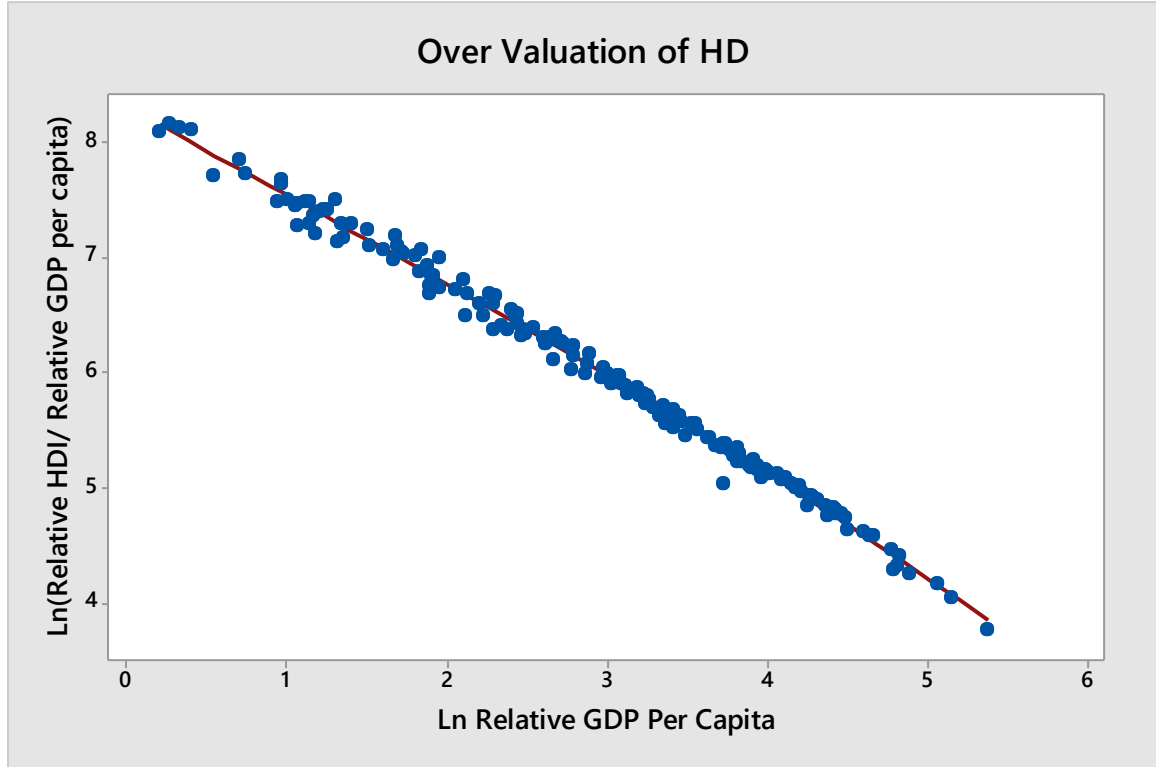
ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد ؛ وعلى المحور العمودي مؤشر التنمية البشرية المستدامة ؛ والمستطيل الأحمر الصغير موقع العراق.

متوسط الناتج القومي للفرد في العراق بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية 15664 دولار عام 2017 بأسعار عام 2011 وهو المعتمد في التقرير الدولي للتنمية البشرية عام 2018. واللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج القومي في العراق 9.6591 على المحور الأفقي مقابل مؤشر التنمية البشرية المستدامة للعراق وهو 0.6853. ويغالي مؤشر التنمية البشرية المستدامة، أيضاً، في مستويات الدول النامية ويخفض فجوة التنمية بعلاقة عكسية مع متوسط الناتج المحلي للفرد كما يبين الشكل رقم (8).

وقد أوضح الشكل البياني رقم (8) كيف ينخفض منسوب التنمية البشرية الى متوسط الناتج للفرد مع تزايد الأخير، والمتغيرات جميعاً نسبة الى نظيرها للولايات المتحدة الأمريكية، ما يدل على المبالغة في تقدير مستوى التنمية البشرية للدول الأقل تطوراً. ويمكن النظر الى مؤشري التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، بأنهما يجمعان الأسباب والنتائج في مركب واحد.

الشكل رقم (8)

منسوب التنمية البشرية الى متوسط الناتج للفرد بالعلاقة مع متوسط الناتج للفرد:
المتغيرات نسبية



المصدر إعداد الباحث، والبيانات من الملحق الإحصائي لتقرير التنمية البشرية المستدامة عام 2018 .

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد؛ وعلى المحور العمودي اللوغاريتم الطبيعي لمنسوب التنمية البشرية الى الناتج المحلي للفرد؛ المتغيرات نسبية بمعنى انها مقسومة على نظيرها للولايات المتحدة الأمريكية .

ويوضح معامل الارتباط، ايضا، تلك العلاقة العكسية إذ يرتبط منسوب المستوى النسبي للتنمية البشرية الى الناتج النسبي للفرد عكسيا مع الأخير ومعامل الارتباط السالب (0.577) ومستوى الدلالة 0.000 بمعنى الاعتمادية الأحصائية العالية. وتنطوي هذه المنهجية على تقليل اهمية فارق الأماكن الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة. وفي حالة التناسب الثابت بين مقياس التنمية البشرية ومتوسط الناتج للفرد يكون المنحني في الشكل رقم (8) خطا أفقيا، ولو فرضنا تدخل العوامل الأخرى وهي كذلك، يكون خط الانحدار افقيا يتوسط شكل الانتشار، ولو كان المقياس متحيزا للدول المتقدمة يكون خط الانحدار تصاعديا، اما المنحني التنازلي أعلاه فيدل على التحيز للدول الأقل تطورا في تقدير مستوى التنمية البشرية، ويتضمن هذا المنهج إخفاءا لتخلف.

فجوة التنمية وكفاءة الأداء في توظيف الموارد من أجلها:

لقد تضمن مشروع التنمية المستدامة، هذا، مسألة التخفيف من الفقر نحو إنهائه، وإزالة المجاعة؛ وتحسين توزيع الدخل؛ وتقليص البطالة، وذلك ضمن قائمة طويلة من المؤشرات والأهداف الفرعية. ويستخدم التقرير تعريفاً موحداً للمفاهيم التي تتضافر لقياس مستوى المعيشة والصحة والتمتع بثمار الحضارة المعاصرة، عموماً، وتحمل أعبائها المتمثلة بالتلوث والمخاطر التي تهدد فرص الحياة الطيبة.

الجدول رقم (4)

فجوة التنمية والأداء الخدمي والاجتماعي لدول مختارة

مقاييس " أهداف التنمية المستدامة 2030 "

الدولة	الرتبة	المؤشر التجميعي للتنمية المستدامة	المؤشر التجميعي المعدل	المؤشر التجميعي المعدل بالناتج للفرد	المؤشر التجميعي المعدل بالأيرادات الحكومية للفرد	المؤشر التجميعي المعدل بالناتج للفرد بالأسعار الدولية
الدانيمارك	1	85.20	100.00	4.64	1.83	19.47
السويد	2	85.00	99.77	5.18	2.14	19.61
اليابان	15	78.90	92.61	6.63	3.66	20.77
كوريا ج.	18	78.30	91.90	8.24	7.47	23.59
الجزائر	53	71.10	83.45	54.83	37.41	53.75
المكسيك	78	68.50	80.40	23.31	21.71	43.59
تركيا	79	68.50	80.40	24.27	16.03	28.34
الهند	115	61.10	71.71	100.00	100.00	100.00

المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development Report 28 June 2019 ،

وموقع البنك الدولي WDI.

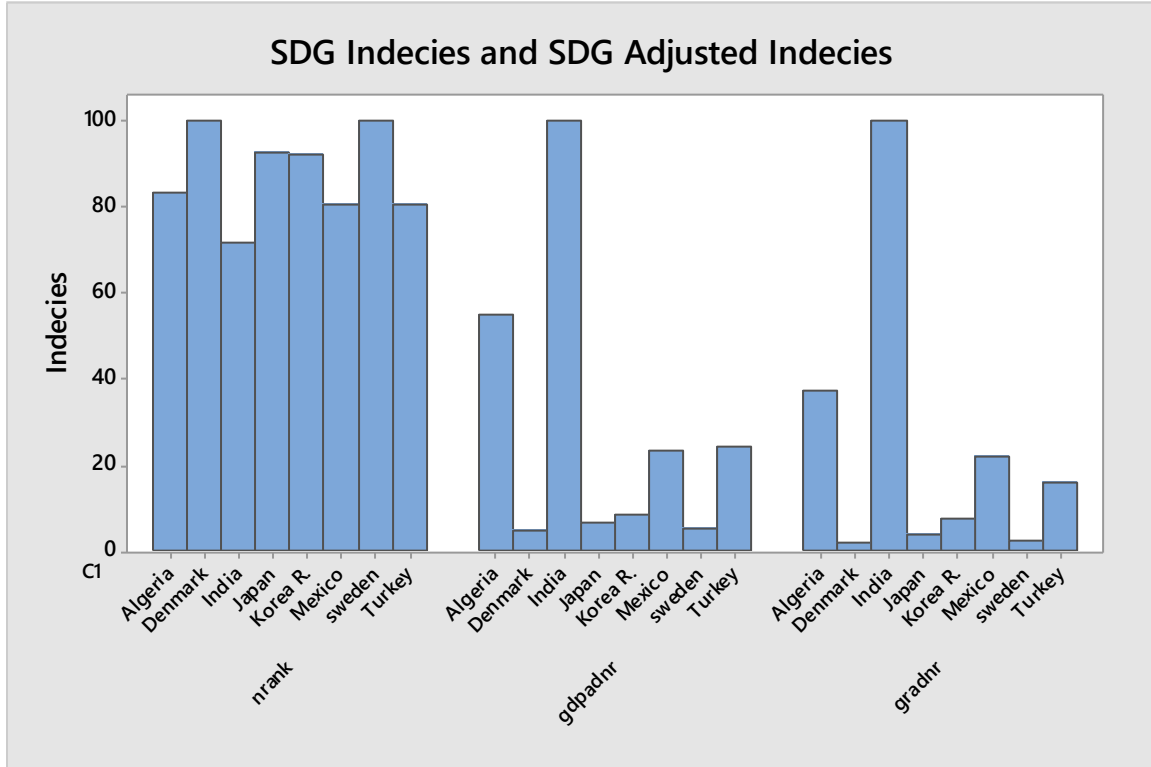
ويعالج التحليل، في هذه الفقرة، موضوعية تقدير التنمية بمقاييس منهجية التنمية المستدامة إستكمالاً لما سبق بالملاحظة المباشرة لبيانات عدد من الدول. ولعل من أبسط اختبارات موضوعية التقديرات قياس مسافات الرفاه أو فوارق التنمية، وخاصة بين الدول الفقيرة، وفي الشريحة الدنيا من فئة متوسطة الدخل من جهة، وعالية الدخل والمتقدمة من جهة أخرى. وهو ما بينه الجدول رقم (4). ويتضح من المقارنة في الجدول رقم (4) ان مستوى الهند في التنمية، حسب تعريف التقرير، يعادل حوالي 72% من الدولة الأولى، الدانيمارك، وهو تقدير مبالغ به لمستوى الهند يقلص المسافة بين الهند والدول المتقدمة لا شك في ذلك. ويفهم منه ان تعريف التنمية في سياق "أهداف التنمية المستدامة" لا ينسجم مع التفاوت

الواقعي في مستويات التطور الاقتصادي والرفاه، ولا مع الخدمات والصحة... او درجة الانتفاع من وسائل الحضارة المعاصرة.

الشكل رقم (9)

فجوة التنمية والأداء الخدمي والاجتماعي

منسوبة الى الناتج والأيرادات الحكومية للفرد بالقياس الاعتيادي



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development Report 30 June 2019 ، وموقع البنك الدولي WDI.

ملاحظة: في القسم الأول من اليسار مؤشرات التنمية المستدامة كما هي، وفي القسم الذي يليه معدلة بنسبتها الى متوسط الناتج المحلي للفرد؛ وفي القسم الأخير معدلة بنسبتها الى الأيرادات الحكومية.

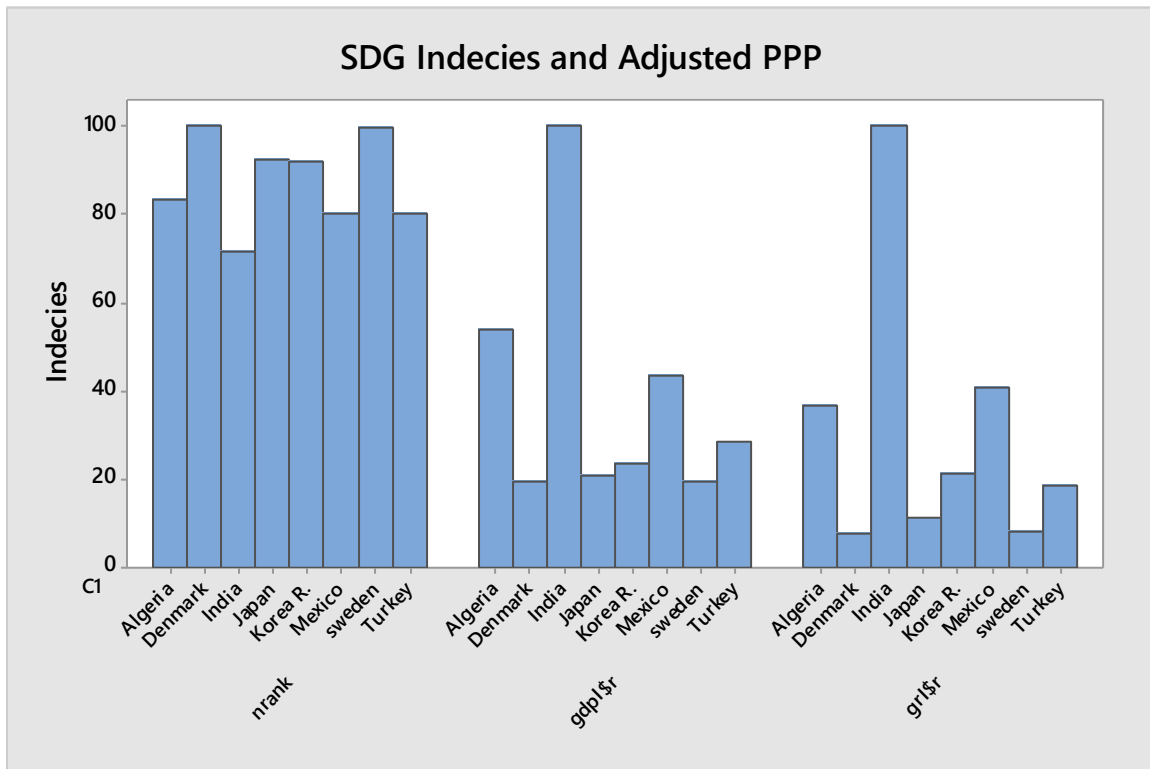
أفغانستان، مثلا، درجتها 49.6 أكثر من نصف مستوى الدانيمارك، متوسط الدخل للفرد فيها 512 دولار، والدانيمارك 60600 دولار. في افغانستان 0.28 طبيب لكل الف من السكان؛ و62.7% من سكان المدن في الأحياء الفقيرة Slums التي تفتقر لمقومات الحياة الاعتيادية. روسيا 11289 دولار متوسط الدخل للفرد فيها؛ 4.2 طبيب لكل 1000 من السكان أعلى من الدانيمارك في هذا المؤشر؛ درجتها 70.9؛ مستوى التنمية في افغانستان 70% من المستوى الروسي هل يعقل هذا!!!.

ويشير التقدير الواطئ لفجوة التنمية إشكالا آخر وهو المبالغة في أداء الدول النامية مقارنة بالمتقدمة، وذلك عندما تنسب مستويات التنمية، حسب مؤشرات التقرير، الى متوسط الناتج المحلي للفرد بالمقياس الأعتيادي، أو بتعادل القوة الشرائية؛ أو عندما تنسب الى متوسط الأيراد الحكومي للفرد في الشكلين رقم (9) ورقم (10).

الشكل رقم (10)

فجوة التنمية والأداء الخدمي والاجتماعي

منسوبة الى متوسط الناتج والأيرادات الحكومية للفرد بالأسعار الدولية والدولارات متعادلة القوة الشرائية



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development Report 30 June 2019 ، وموقع البنك الدولي WDI.

ملاحظة: الأقسام الثلاثة كما في الشكل البياني رقم (9) لكنها معدلة بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية لمتوسط الناتج المحلي للفرد ومتوسط الإيراد الحكومي للفرد.

في الشكلين أنفي الذكر ظهر الأداء الذي تهتم به التنمية المستدامة منخفضا في الدول المتقدمة بينما يرتفع في الدول النامية بعلاقة عكسية مع متوسط الناتج للفرد، والأيراد الحكومي للفرد. والتفاوت بين المؤشر الأصلي والمعدل في الشكل رقم (10) أدنى منه في الشكل رقم (9). ان العلاقة العكسية، التي

يتضمنها منهج التنمية المستدامة، بين الأداء التنموي ومستوى التطور الاقتصادي في الشكّلين رقم (9) ورقم (10) هي التي عبّر عنها الشكّل رقم (8) لكافة الدول.

العراق ودول أخرى: الفقر والمجاعة:

اعتمد التقرير ثلاثة مقاييس مرجعية لحساب نسبة الفقراء من مجموع السكان: 1.9 و 3.2 دولار دولي متعادل القوة الشرائية PPP للفرد في اليوم بأسعار عام 2011. ومقياس آخر للدول المتقدمة هو نصف وسيط الدخل للفرد ما بعد الضرائب والأعانات.

النتائج المحلي للعراق عام 2018 بالأسعار الدولية والمحلية بسعر الصرف الأعتيادي على التوالي : 673 مليار دولار و 226 مليار دولار، (WB, WDI). وتبعاً لذلك عند التحول من الأسعار الدولية الى الأسعار المحلية نعلم التناسب 3:1 ليكون خط الفقر الدولي في العراق بالدولار الأعتيادي واسعار عام 2011 للأول 0.63، وللثاني 1.06 دولار في اليوم. وبفرض 2.5% معدل تضخم سنوي بين عامي 2011 و 2019 يكون خط الفقر الدولي في العراق للفرد يومياً عام 2019 بالدولار الأعتيادي والدينار: الأول 0.78 دولار، والثاني 1.31 دولار؛ وبالدينار الأول 933، والثاني 1572. وللأسرة بستة افراد بالدينار للشهر، الأول 171 ألف، والثاني 288 ألف.

لقد أظهر التقرير الدولي نسبة السكان الفقراء في العراق 1.3% و 15.5% على التوالي للمقياسين آنفي الذكر، ومن الصعب الأقتناع بهذا التقدير المرتفع لنسبة السكان الفقراء في العراق خاصة حسب مقياس الفقر الثاني. فهل يوجد في العراق حقا 1.3% من الأسر لا يصل اليها 171 ألف دينار في الشهر من الدخل الأسري الممكن التصرف به بالمعنى الدقيق للكلمة؛ و 15.5% من الأسر لا تحصل على 288 ألف دينار شهرياً بنفس التعريف. وتتطلب الأجابة على هذا السؤال تدقيقاً من وزارة التخطيط. بينما في مصر نسبة الفقراء 0.5% و 9.5%؛ و المغرب 0.2% و 5.1% حسب المعيارين على التوالي.

نسبة السكان الذين يعانون تغذية ناقصة: المغرب 3.9%؛ مصر 4.8%؛ الهند 14.8؛ العراق 27.7%، ويستبعد وجود مثل هذه النسبة العالية من سكان العراق في وضع المعاناة من نقص التغذية، والكلمة الأخيرة للجهات العراقية المختصة.

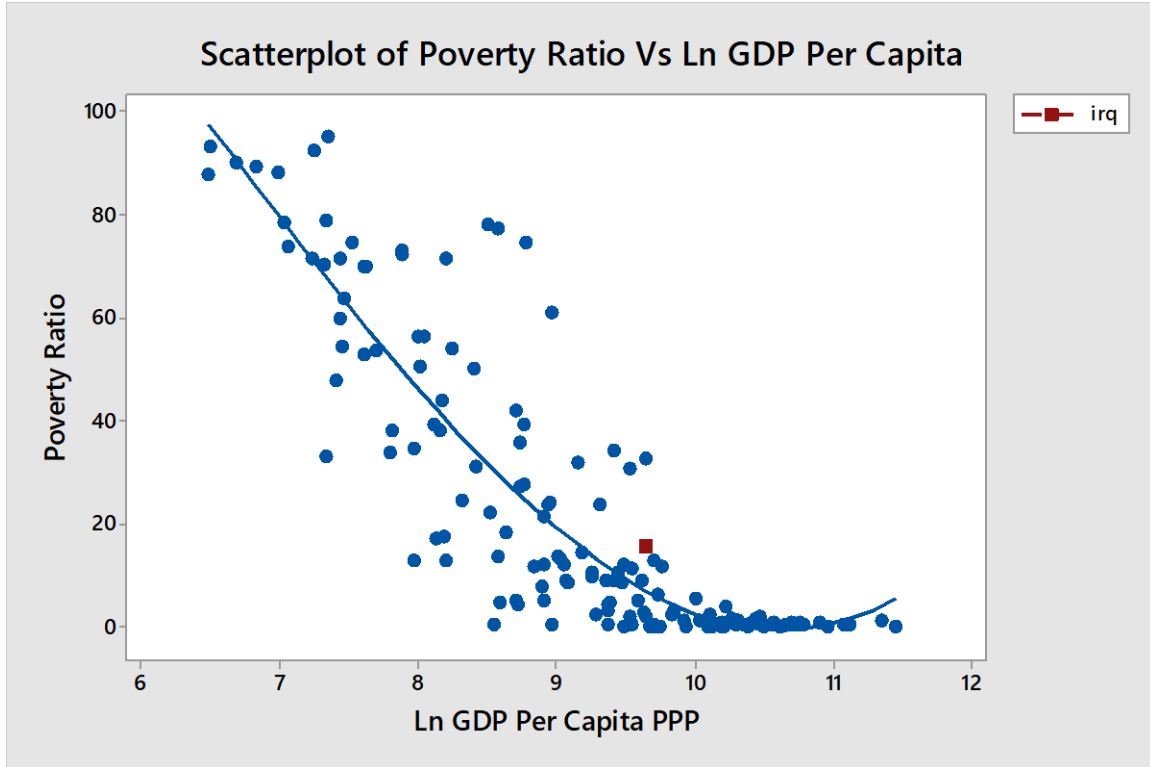
ومن بيانات الملف الأحصائي لتقرير التنمية المستدامة يكشف الشكّل رقم (11) عن قسوة الفقر في الدول واطنة الدخل والشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، ووضوح الارتباط العكسي بين نسبة السكان الفقراء ومتوسط الناتج المحلي للفرد ما يؤكد ضرورة التنمية الاقتصادية من هذه الزاوية الإنسانية أيضاً.

أن الاستجابة السريعة لهذا المتغير بالأنخفاض مع النمو الاقتصادي واضحة مع انتشار حول خط الأنحدار ينحسر مداه في المستويات العليا لمتوسط الناتج المحلي للفرد، ويشير المستطيل الأحمر الصغير لموقع العراق فوق خط الأنحدار أي أعلى من النمط العام للتناسب، وهو مبالغ به للعراق على الأغلب ولا ينفي هذا التحفظ معاناة الفئة واطنة الدخل، ومشكلة العدالة التوزيعية، ووجود مصادر أخرى للحرمان في نقص الخدمات وعجز البنى التحتية وتفاوت انتفاع السكان منها.

الشكل رقم (11)

نسبة الفقراء من مجموع السكان بمعيار خط الفقر الدولي الثاني

3.2 دولار دولي للفرد في اليوم بأسعار عام 2011



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development report 2019, Database.

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد في بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية؛ وعلى المحور العمودي نسبة السكان الفقراء من مجموع السكان.

متوسط الناتج المحلي للفرد في العراق 15394 دولار دولي متعادل القوة الشرائية عام 2017 بأسعار نفس السنة هو المعتمد في الملف الإحصائي لتقرير التنمية المستدامة عام 2019. واللوغاريتم الطبيعي له 9.642 على المحور الأفقي مقابل مؤشر نسبة الفقر للعراق المبين بالمستطيل الصغير الأحمر.

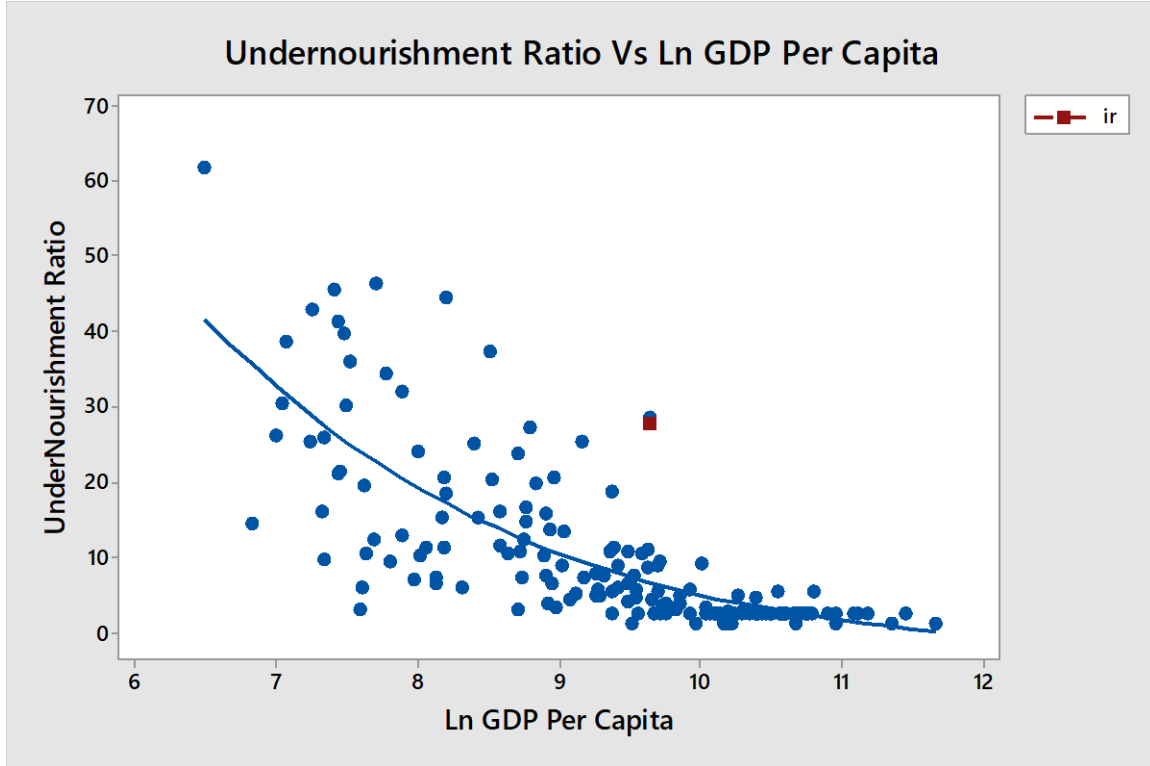
في الشكل رقم (12) يتقلص نطاق الانتشار حول خط الانحدار لنسبة السكان في وضع التغذية الناقصة ويتسارع انخفاض النسبة بالعلاقة مع اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد بالأسعار الدولية،

ويرتفع مؤشر العراق كثيرا فوق خط الانحدار وقد سبق التحفظ عليه. وبالمتوسط يمثل السكان الذين يعانون نقص التغذية، في العالم من هذه البيانات، 43% من السكان الفقراء بمعيار خط الفقر الدولي

الثاني، بينما أظهرت مؤشرات العراق السكان في وضع التغذية الناقصة 180 % من السكان الفقراء ما يضيف سببا وجيها لعدم قبول هذا التقدير.

الشكل رقم (12)

نسبة السكان في وضع التغذية الناقصة الى مجموع السكان



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development report 2019, Database.

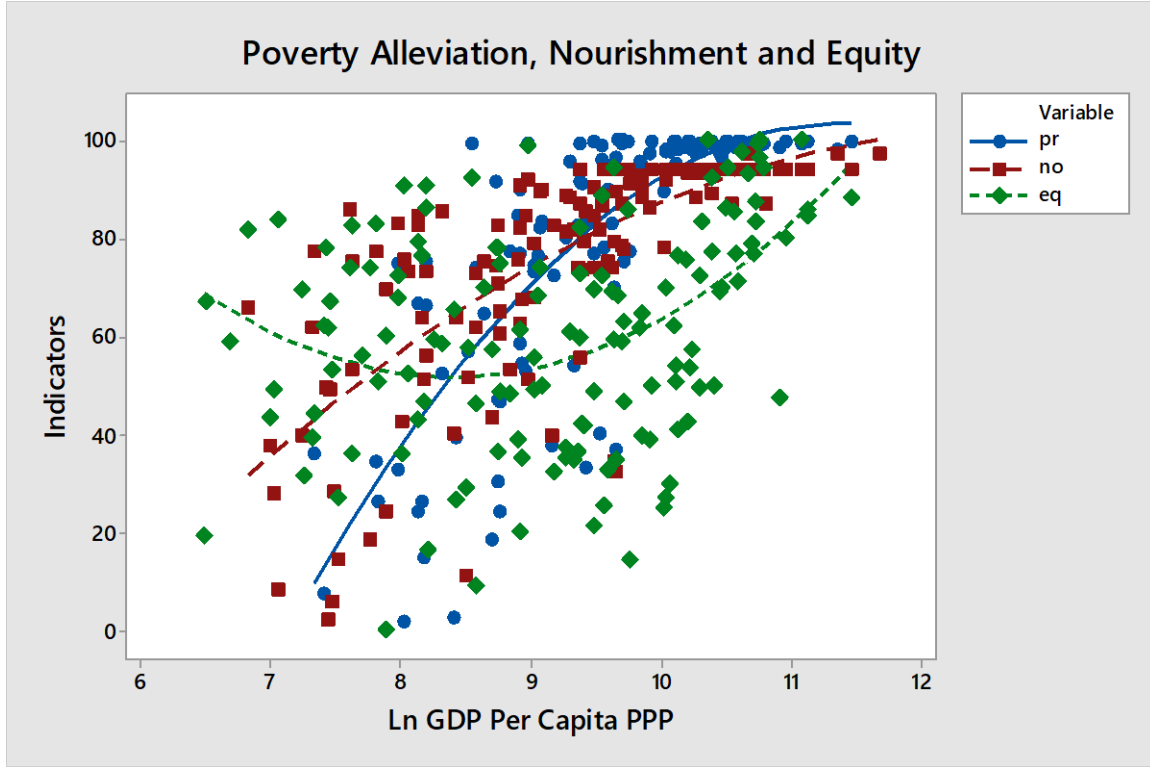
ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد في بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية؛ وعلى المحور العمودي نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية.

متوسط الناتج المحلي للفرد 15394 دولار دولي متعادل القوة الشرائية عام 2017 بأسعار نفس السنة هو المعتمد في الملف الإحصائي لتقرير التنمية المستدامة عام 2019. واللوغاريتم الطبيعي له 9.642 على المحور الأفقي مقابل مؤشر نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية في العراق المبينة بالمستطيل الصغير الأحمر.

في الشكل رقم (13) تقديرات التقرير الدولي، آنفا، لمستويات الدول في إزالة الفقر بمعيار 3.2 دولار دولي يوميا للفرد بأسعار عام 2011 ، وخفض نطاق نقص التغذية في السكان، والعدالة في توزيع الدخل بمقياس جيني ini Coeficient . وهي درجات بين الصفر والمائة للدول، وتلك المتغيرات دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد بالدولار الدولي.

الشكل رقم (13)

تقلص الفقر، وتحسن التغذية وخفض التفاوت في توزيع الدخل
بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development Report 28 June 2019.

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد بالأسعار الدولية، وعلى المحور العمودي مؤشرات التغذية وتجاوز الفقراء وعدالة التوزيع .

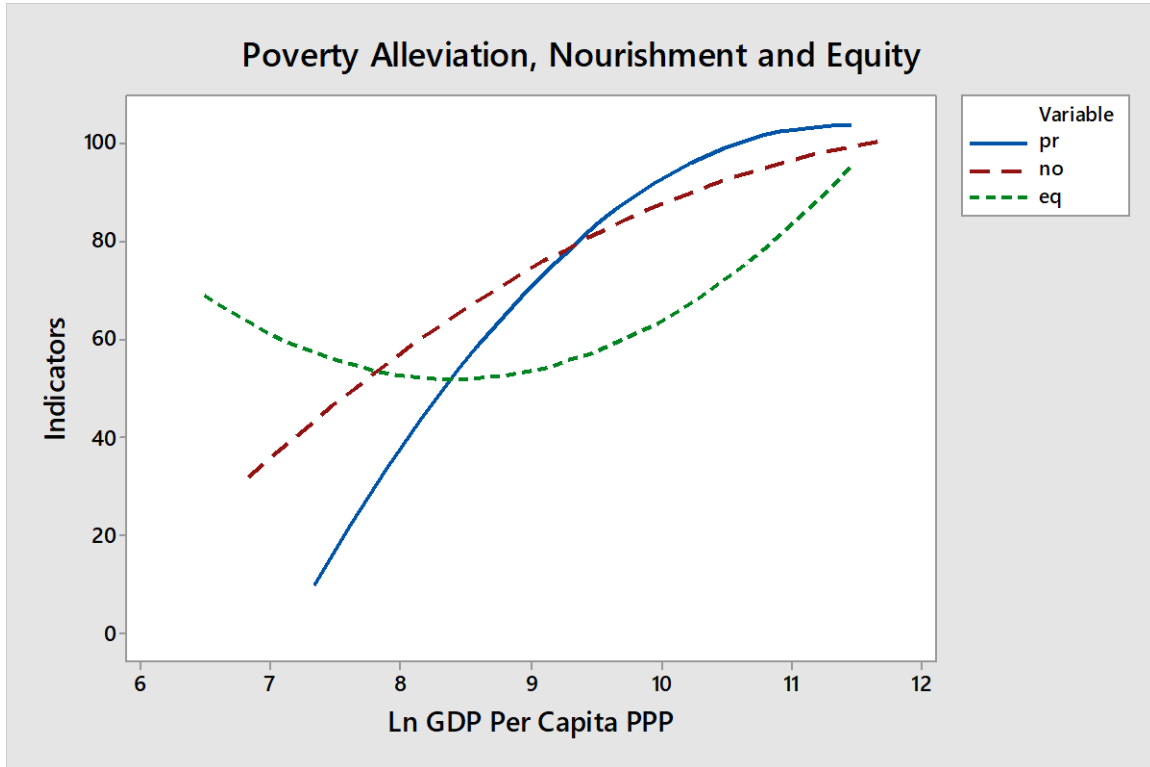
ورغم سعة الانتشار في الشكل رقم (13) لكن تحسن المعيشة وزيادة فرص العدالة مع النمو الاقتصادي واضحة في الاتجاه العام، وهو ارتباط تقلص الفقر وتحسن التغذية بمستوى تطور الأمكانية الاقتصادية التي يعبر عنها متوسط الناتج المحلي للفرد. ومهما بلغت سياسات الدول من وضوح القصد والعزيمة للأرتقاء بحياة الناس يبقى تأثيرها في نطاق محدود إن لم تستند الى نمو إقتصادي، ولا يبتعد عن حقائق الواقع القول الشائع ان العدالة التوزيعية في الدول منخفضة الدخل لا تعدو كثيرا توزيع البؤس على كل الناس.

يوضح الشكل رقم (14) النمط الوسطي لحركة متغيرات إزالة الفقر وتحسن التغذية وتوزيع الدخل بالعلاقة مع متوسط الناتج للفرد بالدولار الدولي متعادل القوة الشرائية. ونلاحظ تسارع التحسن عند تجاوز الدولة مرحلة من الدخل المتوسط يمكن ملاحظتها في الشكل.

الشكل رقم (14)

تقلص الفقر، وتحسن التغذية وخفض التفاوت في توزيع الدخل: المنحنيات الممهدة

بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من Sustainable development Report 28 June 2019.

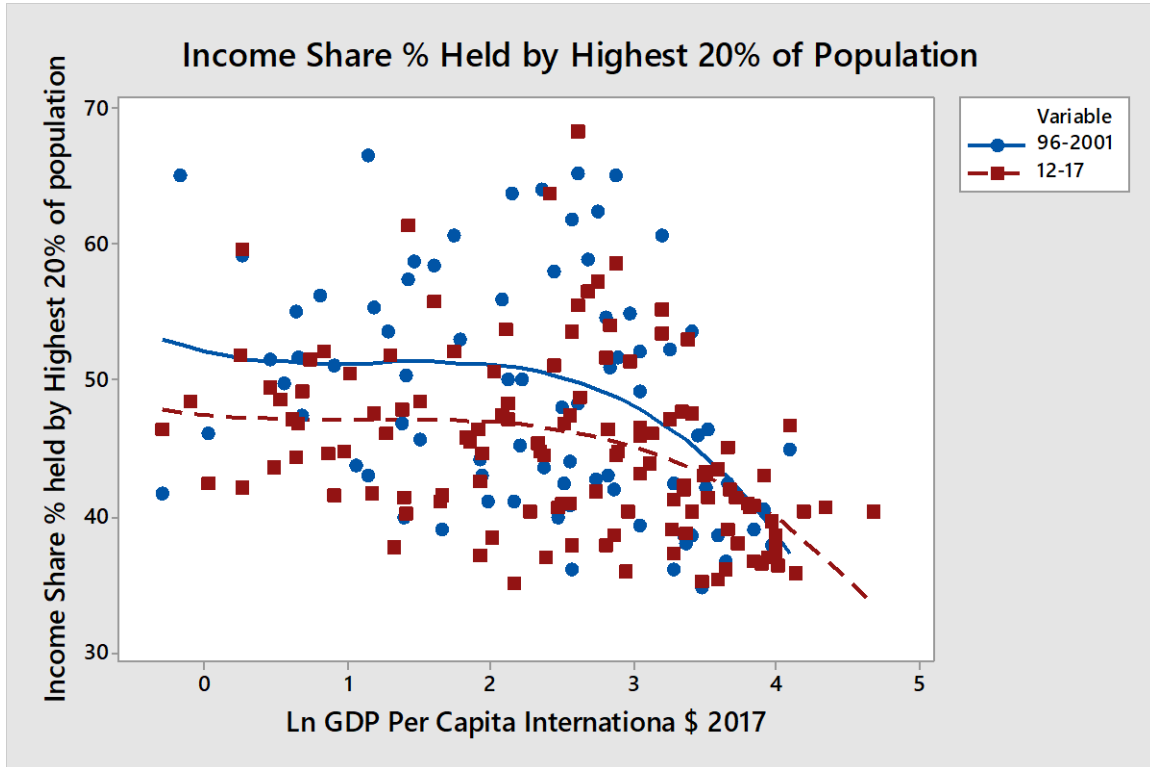
يؤكد الشكل رقم (14) ان المتغيرات ذات الأهمية في مقارنة التنمية البشرية واهداف التنمية المستدامة تعتمد على النمو الاقتصادي وهو العامل الأقوى لتحقيق تلك الأهداف. وأظهر النمط ميلا لزيادة التفاوت عند الانتقال من الدخل المنخفض الى فئة الدخل المتوسط للدول، لكن هذا لا يعيق الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في تخفيف الفقر وتحسن الغذاء. ثم ينخفض التفاوت في توزيع الدخل إنخفاضاً معجلاً بعد عبور مستوى الدخل للفرد للمرحلة الانتقالية.

يتحسن توزيع الدخل بصفة مستمرة مع التطور الاقتصادي ومع الزمن أيضا، فقد ارتفعت حصة أدنى 20% دخلا بالمتوسط لدول العالم من 5.07% الى 6.7% للمدة 2012-2017 مقارنة بالمدة 1996-2001، والوسيط من 6% الى 6.8% . وكانت حصة أعلى 20% دخلا للسنوات 1996-2001 بالمتوسط 48.9% والوسيط 47.9% انخفضت في السنوات 2012-2017 الى 44.9% للمتوسط والوسيط 44.3%. وفي الشكل رقم (15) تنخفض حصة 20% من السكان ذوي الدخل الأعلى بعلاقة بينتها خطوط الانحدار واشكال الانتشار من بيانات دول العالم. ويؤكد الشكل رقم (15) الارتباط الأيجابي بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، في المديتين آنفا، وذلك من ملاحظة حصة أعلى 20% دخلا من مجموع الدخل بالعلاقة مع اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد الذي يبينه الشكل إضافة على أثر الزمن.

الشكل رقم (15)

حصة 20% من السكان الأعلى دخلا من مجموع الدخل للمدة 2001-1996 و 2012-2017

دالة باللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد



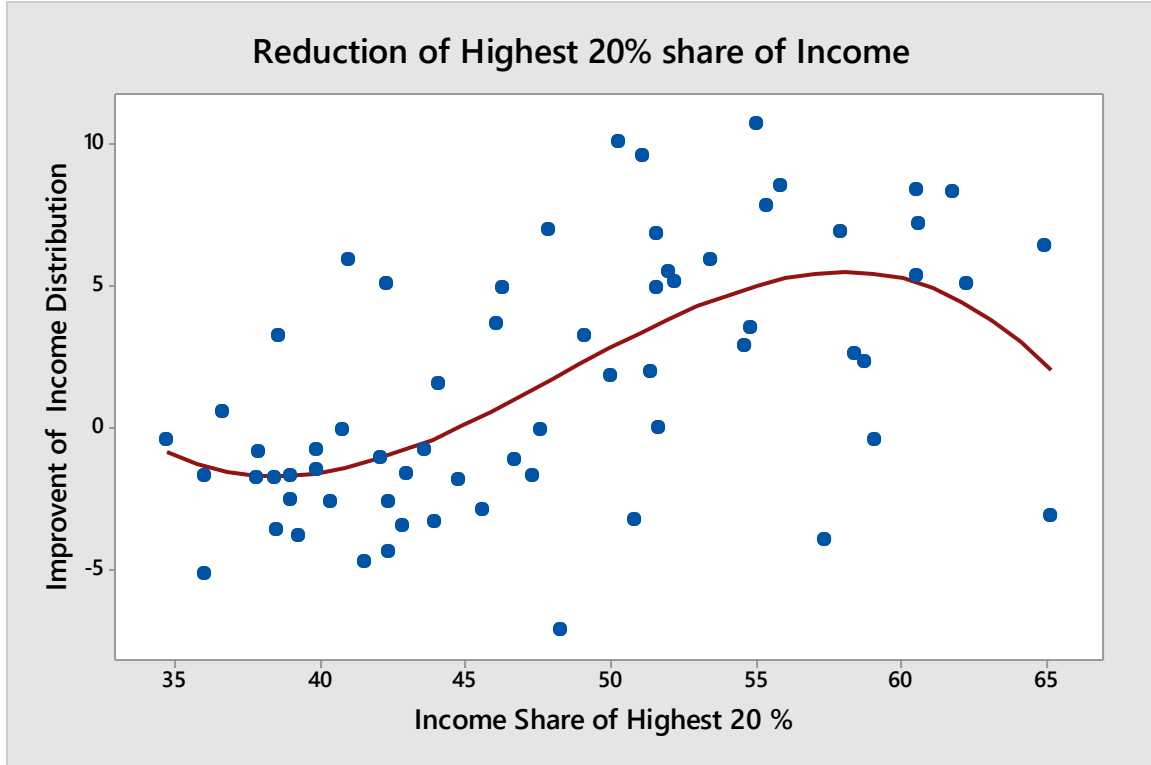
المصدر : إعداد الباحث والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد بتعادل القوة الشرائية؛ وعلى المحور العمودي حصة أعلى 20% دخلا من السكان. للسنوات 2001-1996 ؛ والسنوات 2012-2017.

ويوضح الشكل رقم (16) العلاقة الطردية بين فرص التحسن في توزيع الدخل وشدة التفاوت في الوضع الابتدائي، وذلك من ملاحظة الارتباط العكسي بين حصة 20% من السكان ذوي الدخل الأدنى وانخفاض هذه الحصة بمقارنة المدة 1996 – 2001 مع 2012- 2017.

الشكل رقم (16)

العلاقة الطردية بين تحسن توزيع الدخل وشدة التفاوت في الوضع الابتدائي



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

ملاحظة: على المحور الأفقي حصة 20% من السكان ذوي الدخل الأعلى من مجموع الدخل؛ وعلى المحور العمودي انخفاض تلك الحصة بين المدة الأولى 1996- 2001 والمدة الثانية 2012- 2017.

وبذا تؤكد الوقائع ان النمو الاقتصادي يساعد على تعزيز العدالة الاجتماعية في النهاية، ولا تستند فرضية التعارض بين التركيز على النمو الاقتصادي والعناية بالإنسان الى دلالات موضوعية كافية. ومنهجيا لا يمكن معرفة فاعلية السياسات إلا بعد عزل أثر النمو الاقتصادي وقد يتضح ان الكثير من السياسات المدعاة جعجة بلا طائل، وان العامل الأكثر حسما يتمثل في الأمكانية الاقتصادية التي يعبر عنها الناتج، الدخل، بالمتوسط للفرد والنمو الاقتصادي بدلالة هذا المتغير هو الجدير باهتمام الإدارة الاقتصادية.

العناية بالضعفاء ونشر الخدمات لكل الناس تتطلب الأرزدياد المنتظم في انتاجية العمل، وتبعاً لذلك متوسط الناتج للفرد والذي يعني توسع حجم الموارد المتاحة للرفاه، لتتكاثر مفردات الاستهلاك السلعي والخدمي الى جانب شمول المزيد من السكان في ثمار النمو الاقتصادي الأحدث.

البيئة ورهاب التلوث:

عاش النوع الأنساني من بداية الزراعة وحتى عهد النمو الاقتصادي الحديث، بعد إنطلاق التصنيع، تحديات استدامة النمو السكاني إذ يصطدم حجم السكان بقيد الغذاء الذي اصطلح عليه بالفخ المalthوسي. وتحرر منه بالتصنيع والتطور التكنولوجي، ويمكن القول ان تاريخ الإنسان منذ بداية الحضارة في العراق القديم وحتى انتصاره بالتصنيع هو تاريخ كفاحه للتغلب على قيود الموارد الطبيعية. وعندما إعتضت نهضة التصنيع عدم امكانية استدامة صناعة الحديد إعتقادا على فحم الخشب لم يستسلم الإنسان بل ذهب الى الفحم الحجري، ولم يعد الأخير هو المصدر الوحيد للطاقة بل أضيف النفط والغاز ... ؛ وعندما واجه عدم كفاية المطاط الطبيعي لتلبية الطلب بعد إزدهار صناعة السيارات لم يذعن ويقترح إيقاف نمو السيارات، بل إبتكر وطور المطاط الاصطناعي؛ ومع زيادة حجم السكان صارت الأنسجة الطبيعية، الصوف والقطن والكتان ... ، لا تكفي فاتجهت الصناعة نحو الأنسجة التركيبية واصبح لها الثقل الأكبر في صناعات الملابس والمنسوجات؛ وبهذا صنع الكفاح البشري، بالعناية الربانية، هذه الحضارة الزاهية. وفي السنوات الأخيرة ظهرت مalthوسية جديدة في غير وقتها أشاعت الخوف من قيود الموارد ورهاب التلوث.

والمقاربة الجديدة المرتبطة بالبيئة والمناخ والموارد الطبيعية تقوم على اساس ان الاقتصاد نظام جزئي من نظام الطبيعة الكبير وهو المبدأ الذي يتبناه الاقتصاد الأيكولوجي Ecological Economics. والفكرة الأساسية هي ما دامت الطبيعة نظاما ثابتا فلا بد للنظام الجزئي من الثبات، في النهاية، وبخلافه يتجاوز القدرة على التحمل، فتحدث الكارثة. وهذه الأطروحة ليست حجة على توقف النمو الاقتصادي، فالطبيعة كانت هكذا قبل الثورة الصناعية والى ان يشاء الله. والتطور الاقتصادي بمضامينه التقنية والتنظيمية هو عملية تكيف مستمرة بآليات متغيرة كي يرتفع تحمل الطبيعة لنشاط إقتصادي أكبر وبصفة دائمة.

وبدل التكاثر لشحذ الهمم وتخصيص مزيد من الموارد لأبتكار وسائل تكنولوجية جديدة لمعالجة مشكلة التلوث من اساسها صار الهروب منها نحو تهميش النمو الاقتصادي، وصرف الأذهان عن التصنيع، ثقافة يراد الترويج لها في الأوساط الأكاديمية ودوائر القرار. الهاجس البيئي مهيمن على هذا المشروع الدولي للتنمية المستدامة ثمانية من 17 هدف اما مشغولة كليا بالبيئة او مقيدة بها.

البيئة متغير إقتصادي ودائما تُعالج بمنطق المقايضة مع اهداف أخرى ضرورية مثل: التصنيع، والنهضة العمرانية والسكن، والنقل، والنمو الاقتصادي عموما، وهذه كلها في تناقض، إبتدائي، مع نظافة البيئة ولا بد من قبول هذا التناقض وإيجاد سبل مناسبة لمعالجته.

الصين ماكان لها ان تحقق انجازها الصناعي الكبير والتوسع الحضري والعمراني لولا انها تحملت درجات عالية من التلوث. صحيح اتجهت في السنوات الأخيرة نحو إعادة نشر الصناعة للحد من تدهور البيئة في مناطق الساحل الشرقي، وتعهدت بعدم زيادة المستخدم من الأسمدة، على سبيل المثال، لكنها مع ذلك تستمر في التوسع الصناعي والريادة في النمو الاقتصادي المرتفع.

الصين لوحدها تنتج 60% من سمنت العالم أكثر من ثلاثة أمثال وزنها السكاني؛ والسمنت كثيف الطاقة وهو بذاته من ملوثات الهواء، غبار السمنت، إضافة على الطاقة المطلوبة لإنتاجه، واستخدام الصين للفحم هائل، وهذه من بين مقتضيات التصنيع والحقاق التنموي. والعراق لا بد أن يباشر التصنيع يوما ما، ويحتاج سد فجوة البنى التحتية ما يعني تلوث أكثر.

والراسخ في منهجيات التفكير والبحث الاقتصادي النظر الى نظافة البيئة وفق مقاربة الكلفة - المنفعة. والعراق لا بد لكوادره وخبرائه ترسيخ مبدأ التفاوض والتسوية الى جانب التعاون الإيجابي مع المجتمع الدولي، لأن التناقض في المصالح بين المستوى الوطني والمستوى العالمي من الحقائق الواضحة التي يملئها التفاوت في مراحل التطور وتبعاً لذلك الاحتياجات والأولويات.

يمثل المشروع الدولي للتنمية المستدامة تحفظاً على النمو الاقتصادي والتصنيع وانماط الاستهلاك انطلاقاً من مشكلات البيئة، وكأنه يتسابق مع إهتمامات بعيدة عن معاناة وآمال الأغلبية الساحقة للنوع الإنساني. ويدور مفهوم الاستدامة Sustainability حول شروط إدامة سلامة البيئة. وتكاد تقتصر سياسات حماية البيئة، ضمناً، على الحد من مختلف أشكال الإنتاج والاستهلاك التي تتطلب استخدام الوقود الأحفوري مباشرة أو المنتجات الكربوهيدراتية، ومركبات كيميائية وغازات، ومختلف العناصر التي تصنف ضمن الملوثات أو التي تهدد التنوع الأحيائي. كما أن الإنتاج الغذائي في شقه الحيواني يشمل التحفظ على أساس أن استخدامه للطاقة كثيف.

سكان الدول واطنة ومتوسط الدخل 84% من مجموع سكان العالم، ومتوسط الناتج المحلي للفرد لتلك الدول 11% من نظيره للدول المتقدمة. وتعرف التنمية الاقتصادية بالحقاق Catch-up بمعنى تقليص فجوة الدخل، ومستوى التطور عموماً، والأقتراب التدريجي من الدول المتقدمة. أي أن نموذج الاقتصاد للدول عالية الدخل والمتقدمة هو الذي تتطلع اليه الدول التي تمثل 84% من سكان العالم. ولذا، يتعارض تقييد الإنتاج والاستهلاك بالصميم مع المطالب المشروعة لأكثرية البشر على الأرض، وليس أمام الدول النامية من خيار آخر سوى مواصلة الحقاق.

ومهما انخفضت كثافة الطاقة للوحدة الإضافية من الناتج المحلي للعالم فسوف يزداد مجموع الطاقة المستخدمة لحوالي أربعة أمثالها على الأقل قبل أن يستقر السكان والإنتاج في العالم أن كانت فرضية مستوى الثبات steady state نهاية المطاف ممكنة. ولا شك أن الوقود الحيوي يتنافس مع الغذاء على موارد محدودة نسبياً وأهمها الأرض والمياه؛ كما أن انتشار الوقود النووي ينطوي على مخاطر جمة تتضاءل أمامها مشاكل التلوث.

ويلاحظ إهمال الارتباط المنتظم بين متغيرات البيئة، خاصة من جهة استخدام الطاقة والمقدوفات الكربونية وما إليها، وحجم الاقتصاد وبنية ومستوى تطوره. ولذلك لا يتضح للكثير من ذوي العلاقة والأهتمام التعارض المحتمل بين سياسات تتخذ من أدبيات التنمية المستدامة دليلاً والسياسات ذات الأنسجام مع التنمية الاقتصادية. ولأزالة الالتباس أو التذكير بالحقائق الوقائعية النمطية نتناول في التالي متغيرات مختارة ويسري المنهج على غيرها مما لم يتسع، الآن، له المجال.

الطاقة والخدمات ومستوى التطور الاقتصادي:

ثمة ترابط محكم بين كثافة تعامل الإنسان مع الطبيعة والتوظيف الإنتاجي لعناصرها من جهة والمتغيرات الدالة على الرقي الاقتصادي من جهة أخرى. والأخيرة هي متوسط راس المال للعامل، والفرد من السكان، ومتوسط إنتاجية العمل، والناتج للفرد؛ ومتوسط استهلاك الطاقة للفرد، ونسبة السكان الحصر من مجموع السكان، ونسبة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي،...، وغيرها مما يرتبط بها في الأنماط المعروفة للتنمية الاقتصادية. كما ان مستويات الرفاه بجميع أشكالها تعتمد وثيقا على متوسط الناتج المحلي للفرد، وهو المتغير الأكثر دلالة على مستوى التطور والأشد ارتباطا مع جميع أشكال النشاط البشري. ونقدم أمثلة على هذه العلاقات من البيانات الدولية، ولا يتسع المجال لتناول الكثير منها. ومن الضروري للإدارة الاقتصادية في دولة نامية ان تكون مثل هذه الارتباطات مفردات اساسية في تفكيرها بل ولغتها اليومية. يعرض الشكل رقم (17) نمط استخدام الطاقة في دول العالم التي يزيد حجمها السكاني عن 300 ألف نسمة، ويقاس استخدام الطاقة بالمتوسط للفرد بما يعادل النفط بالكيلوغرام. ودراسة استهلاك الطاقة دالة بمتوسط الناتج للفرد وباللوغاريتمات الطبيعية للمتغيرات كشفت عن النمط المبين.

انتشار الاستهلاك حول خط الانحدار متقارب عموما ما يدل على قوة العامل الاقتصادي في الطلب على الطاقة. ويبدو من هذه العينة عن دول العالم لآخر سنة توفرت عنها بيانات في موقع البنك الدولي ان مرونة الطلب الداخلية على الطاقة 0.667 من معادلة الانحدار، مزدوجة اللوغاريتمات، رقم (1).

معادلة الانحدار رقم (1): استخدام الطاقة للفرد، كيلو غرام مكافئ للنفط الخام، $Lneusepc$ بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد $Lngdppc$ ، والمتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية.

$$Lneusepc = 1.348 + 0.6666 Lngdppc$$

PV 0.00 0.00

Rsqr 76.3% ; DW 1.963

المرونة هي معامل المتغير المستقل وإعتماديتها الأحصائية عالية، واستنادا الى مرونة الطلب الداخلية، يعادل نمو الطلب على الطاقة في العالم ثلثي نمو الناتج المحلي، وتتفاوت مرونة الطلب الداخلية على مكونات الطاقة وهي للنفط دون المرونة آنفا كما سيتضح. فعندما يصل متوسط الناتج للفرد في الدول النامية، وسكانها 84% من سكان العالم، مستوى نظيره للدول المتقدمة سيرتفع متوسط استهلاك الطاقة للفرد في العالم بين أربعة الى ستة أمثال المستوى الحالي. ويتبع ذلك مقذوفات كاربونية وملوثات، ولا بد للعالم من مواجهة هذه الحقيقية ليس بالدعوة الصريحة أو الضمنية لتهميش التنمية الاقتصادية إنما بوسائل أخرى هي ممكنة بالتعاون الدولي ومن خلال التكنولوجيا ذاتها.

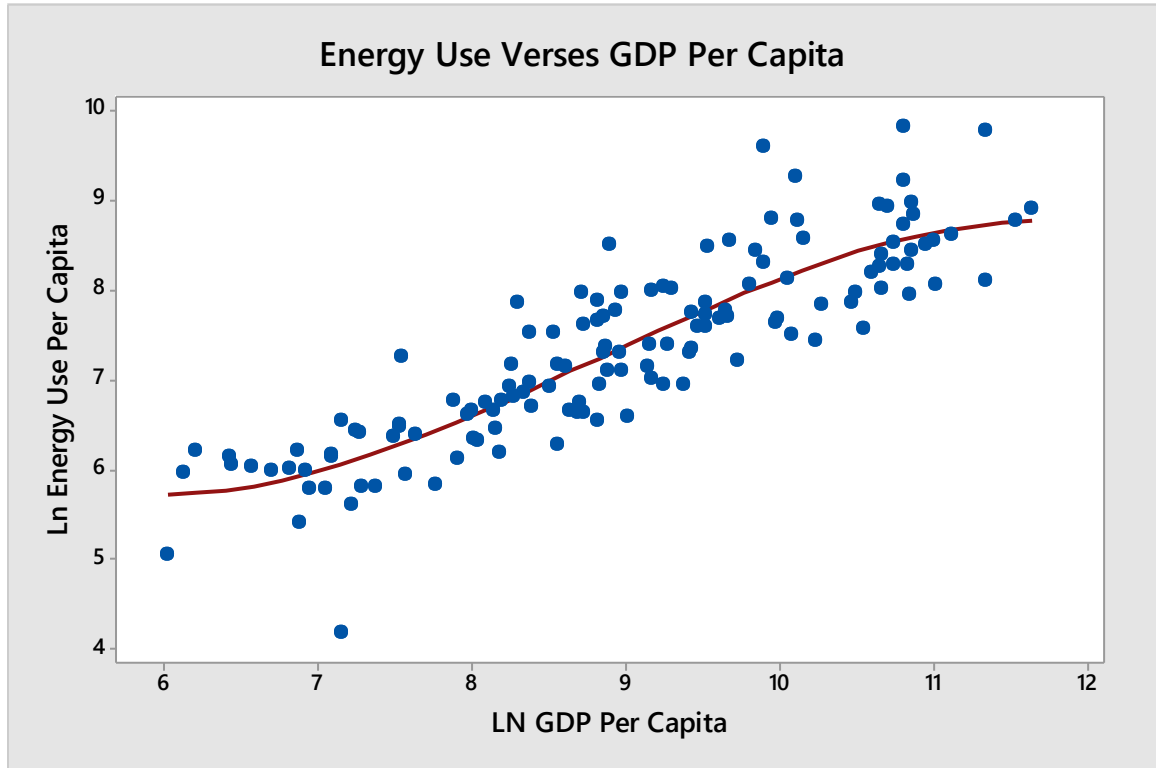
ولعام 2013، على نفس الأسس في اختيار عينة الدول، يقدم الشكل رقم (18) نمط المقذوفات الكربونية دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد والمتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية.

الشكل رقم (17)

إستخدام الطاقة بالمتوسط للفرد دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد عام 2014

للدول التي يزيد سكانها عن 300 ألف نسمة

المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

معادلة الانحدار رقم (2): متوسط المقذوفات الكبرونية للفرد دالة بالناتج المحلي الأجمالي للفرد؛ والمتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية.

$$\text{LnCO2empc} = -7.570 + 0.9476 \text{ LnGDPPC}$$

$$\text{PV} \quad \quad \quad 0.00 \quad \quad \quad 0.00$$

$$\text{Rsqu} \quad 78.0 ; \text{DW} \quad 1.80 .$$

تبين معادلة الانحدار رقم (2) ارتباط نمو الملوثات بنمو الناتج المحلي من بيانات المقارنة الدولية وهي مقطعية، ويمكن إعادة التقدير من بيانات مجمعة Pooled Data شاملة لأكثر عينة من دول العالم لأطول

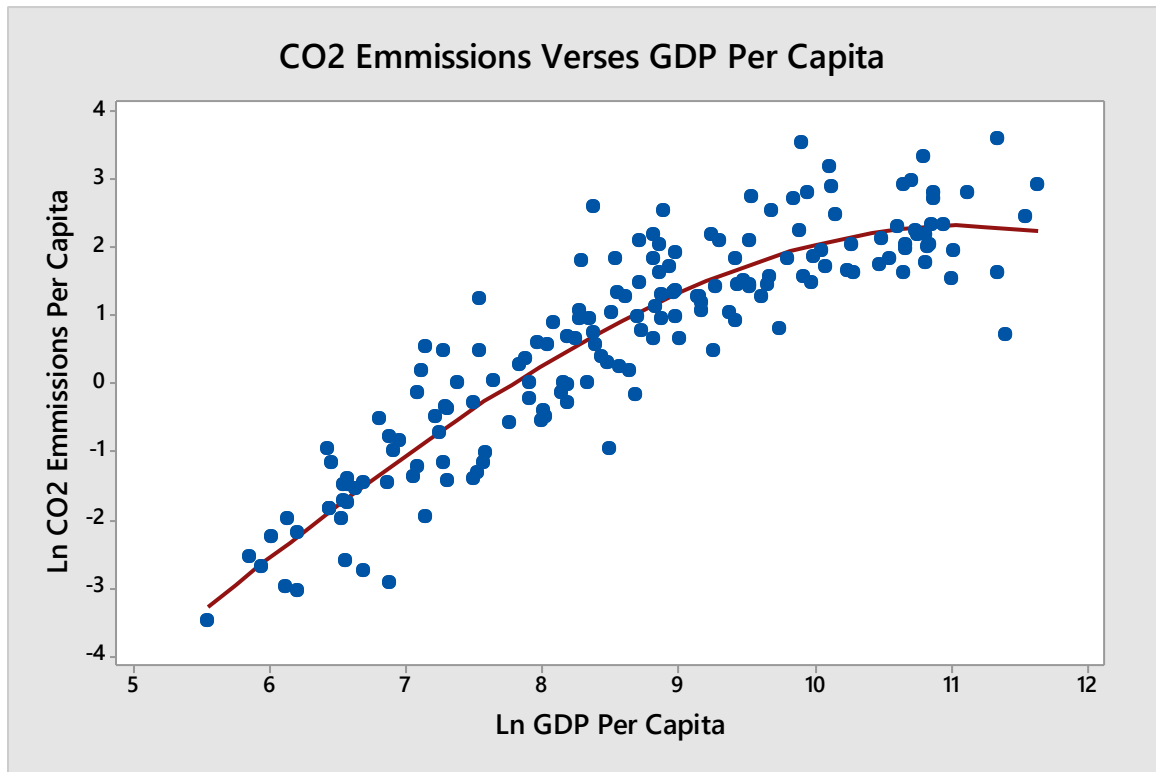
مدة زمنية، ومن المتوقع عند إضافة البعد الزمني نجد ان مرونة المقذوفات الكربونية للنتائج أدنى من الذي بينته معادلة الانحدار رقم (2). بيد ان المقصود من هذا التحليل التذكير بالأرتباط العكسي بين أهداف نظافة البيئة في المشروع الدولي للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (18)

مقذوفات الكربون للفرد دالة بمتوسط الناتج المحلي الأجمالي للفرد عام 2013

للدول التي يزيد سكانها عن 300 ألف نسمة

المتغيرات باللوغاريتيمات الطبيعية



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI .

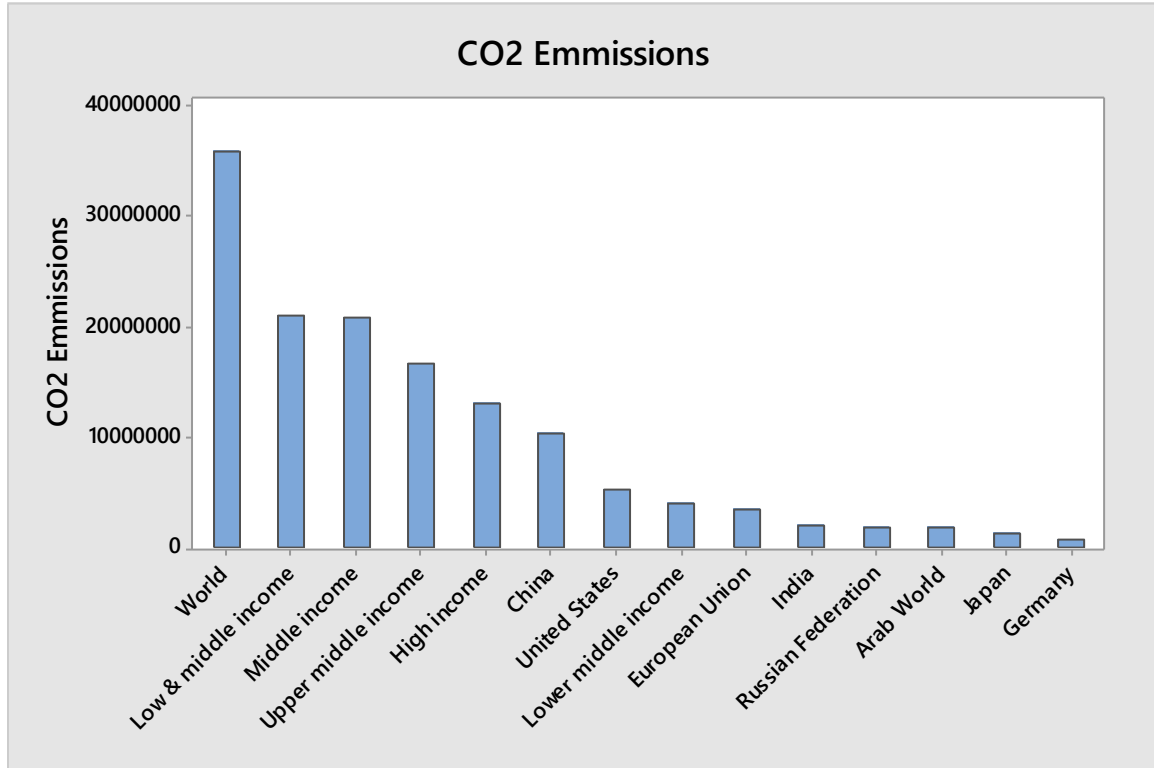
ويتصف نمط المقذوفات الكربونية بالتقارب حول معادلة الانحدار، في الغالب، ومن معادلة الانحدار رقم (2) يبدو ان المرونة الداخلية للمقذوفات الكربونية أعلى من نظيرتها في معادلة الطاقة رقم (1).

ولو اضيفت المحددات الأخرى للطلب على الطاقة والمقذوفات الكربونية ومنها البنية القطاعية للإنتاج والأسعار النسبية لمكونات الوقود لأرتفعت القوة التفسيرية لمعادلات الانحدار، ومع ذلك كان متوسط الناتج المحلي للفرد دليلا لحركة متغير الطاقة والتلوث. ومن المتوقع أن يؤثر توزيع المقذوفات الكربونية بين

مجموعات الدول على تباين الموقف والسياسات تجاه الطاقة والبيئة والمناخ. والمعروف ان توزيع الطاقة المستخدمة والملوثات بين الدول قد تغير كثيرا في العقود الثلاثة الأخيرة كما يبين الشغل رقم (19).

الشكل رقم رقم (19)

توزيع المقذوفات الكربونية بين مجموعات الدول عام 2013



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

مجموعات الدول حسب حجم المقذوفات الكربونية من اليسار الى اليمين: العالم ؛ الدول واطنة ومتوسطة الدخل؛ الدول متوسطة الدخل؛ الدول متوسطة الدخل في الشريحة العليا؛ الدول عالية الدخل؛ الصين؛ الولايات المتحدة؛ الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل؛ الاتحاد الأوروبي؛ الهند؛ روسيا؛ العالم العربي؛ اليابان؛ وألمانيا.

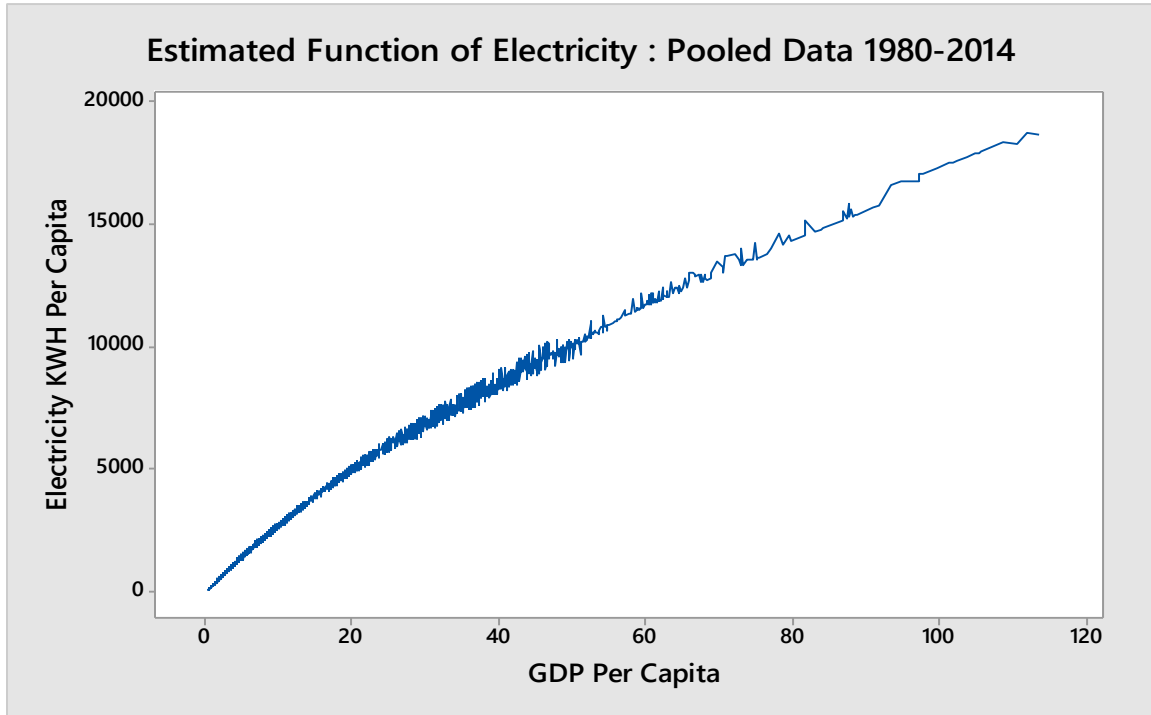
في عام 2013 كانت المقذوفات الكربونية من الشريحة العليا لفئة الدول متوسطة الدخل أكثر من الدول عالية الدخل، وبضمنها جميع الدول المتقدمة، والصين لوحدها تسهم بأكثر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فالثقل العالمي لاستخدام الطاقة والمصدر الرئيس للمقذوفات الكربونية لم يعد في الدول المتقدمة ولا بد لهذا الواقع الجديد من نتائج في إطروحات دوائر الأمم المتحدة وغيرها. وفي تحليل الطلب على الكهرباء اعتمدت البيانات المجمعّة للدول والسنوات التي توفرت عنها وأضيف حجم السكان وتوصيف الدالة بكيفية تبين أثر مراحل التطور إضافة الى متوسط الناتج للفرد.

الشكل رقم (20)

إستهلاك الكهرباء، كيلو وات /ساعة للفرد

الدالة المقدرة من البيانات المجمعة: 173 دولة للسنوات 2014-1980

المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

ملاحظة: المحور العمودي إستهلاك الكهرباء سنويا للفرد المقدر من دالة الانحدار رقم (3)؛ والمحور الأفقي متوسط الناتج المحلي للفرد بالدولار والأسعار الثابتة لعام 2010.

واستكمالا لبيان التحديد Determination الاقتصادي للطاقة والملوثات، يعرض الشكل رقم (20) الطلب على الكهرباء المقدر من معادلة الانحدار رقم (3) بالعلاقة مع متوسط الناتج المحلي للفرد بأسعار عام 2010 من البيانات المجمعة للدول في المدة 1980 – 2014. إستهلاك الكهرباء يتزايد بالمتوسط للفرد مع تزايد الناتج للفرد، تزايداً متناقصاً، ولحجم السكان اثر تخفيضي بسيط على معدلات الإستهلاك. مرونة الطلب الدخلية على الكهرباء تزيد على الواحد الصحيح بمعنى ان النمو التوازني للكهرباء يزيد على نمو الناتج المحلي الأجمالي.

معادلة الانحدار رقم (3): اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط استهلاك الكهرباء للفرد Lnelec دالة باللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد Lngdgpc ومربعه sqLngdppc واللوغاريتم الطبيعي للسكان Lnpop. عدد المشاهدات، دول – سنوات، 4195 ؛ معامل التحديد $R^2 = 75.95\%$.

$$Lnelec = 5.6111 - 0.01626 Lnpop + 1.1191 Lngdgpc - 0.04801 sqLngdppc$$

P-V 0.00 0.04 0.00 0.00

تقدير المعاملات ذو اعتمادية عالية، والدالة منسجمة مع بقية اشكال الطلب على الطاقة وتفسر حوالي 76% من التباين وهو مناسب نظرا لأن مجموعة الدول متباينة في أوضاعها الابتدائية، ولو إضيفت متغيرات أخرى تعكس بنية الإنتاج وسواها ترتفع قدرة المعادلة على التفسير. ان مثل هذه التقديرات تساعد على إنارة الطريق لأعداد برامج الاستثمار.

التنمية الاقتصادية اساس التحضر والرفاه:

ظاهرة التحضر، النمو المضطرد لسكان المدن ونسبتهم من مجموع السكان، انتجت الثورة الصناعية، وتعهدها النمو الاقتصادي الحديث. ويتعذر فهمها سوى انها دالة بمستوى التطور الاقتصادي الذي يمثلته متوسط الناتج المحلي للفرد إضافة على التصنيع. صحيح ان صادرات الموارد الطبيعية أسهمت في تسريع التحضر، لكن هذا التأثير ايضا من خلال متوسط الناتج للفرد الذي يتضمن القيم المضافة من صادرات تلك الموارد.

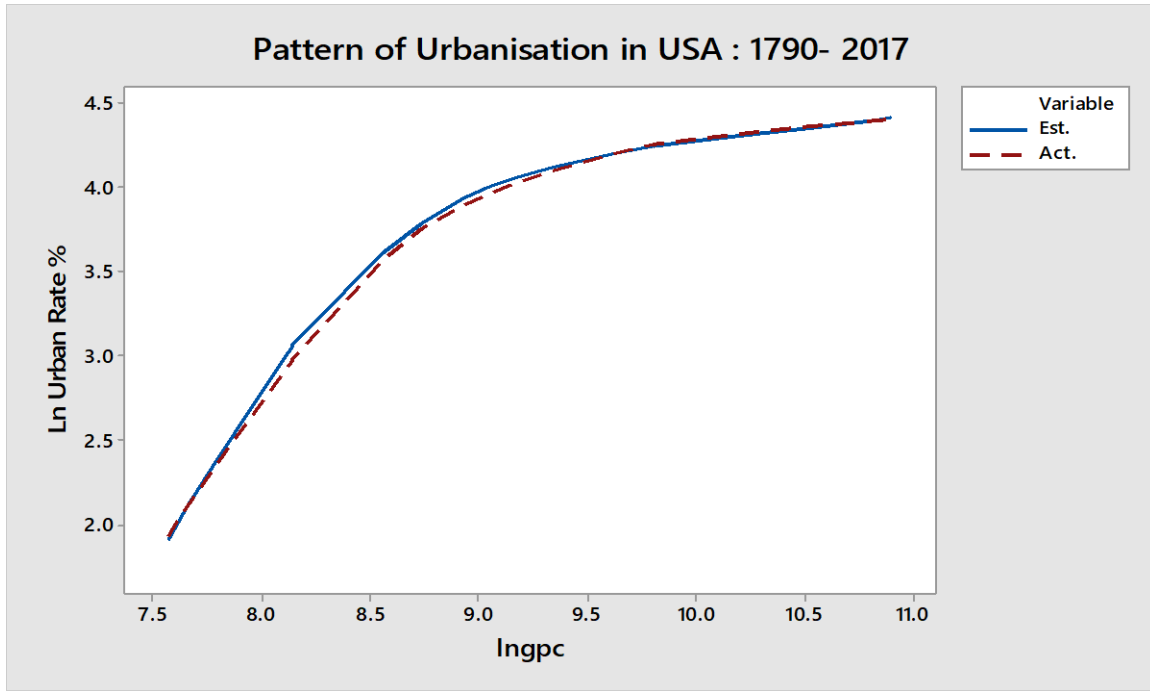
لقد كانت حياة الناس في المدن بانسة الى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حتى في الدول المتقدمة لغرب أوروبا. ومن المعروف في التاريخ ان معدلات الوفيات في المدن كانت اعلى منها في الريف، لأن كثافة السكان في مساحة ضيقة يؤدي الى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية مثل النار في الهشيم لتكون المدن مجازر بشرية عند انتشار الطاعون خاصة. ولذلك بقيت نسبة السكان الحضر واطنة، في عام 1700 تقدر 5.1% من سكان العالم ، وفي أوروبا الغربية 12.8% من سكانها. وفي عام 1800 اصبحت نسبة السكان الحضر في العالم 7.3% وفي اوربا الغربية تقدر 21.4% من سكانها. وفي الدول عالية الدخل اصبح الحضر 63.5% من السكان عام 1960 وفي العالم نفس السنة 33.6% . اما في عام 2018 فقد ارتفعت نسبة السكان الحضر في الدول عالية الدخل الى 81.3% وفي العالم باجمعه 55.3% من مجموع سكانه، موقع البنك الدولي WDI. ماهي العوامل التي تفسر هذا التحول الكبير في التاريخ الحديث بعد ركود تعاقبت عليه الاف السنين منذ بداية الحضارة الزراعية ودول المدن في العراق القديم، إن هو إلا متغير الامكانية الاقتصادية بالتعريف الدقيق للكلمة، متوسط الناتج المحلي للفرد، وليس بالفهم الشائع، اراضي وانهار ومخزونات في الأرض ومستوى تعليمي وما إلى ذلك.

في الشكل رقم (21) نمط التحضر في الولايات المتحدة الأمريكية يتكرر مثله في دول العالم على اختلافها. وفي تجارب الدول المصنعة حديثا استغرق هذا التحول اقل من ثلث المدة في التجربة الأمريكية والفرق في سرعة النمو الاقتصادي. وشهدت الدول النامية ما يعرف بالتحضر الزائد حيث تكون نسبة السكان

الحضر اعلى من التي كانت للدول المتقدمة في مرحلة مماثلة من التطور الاقتصادي. ونتيجة لسرعة نمو السكان الحضر في كثير من الدول النامية بما لا يتناسب مع نمو الأمكانية الاقتصادية تعاني المدن من عجز البنى التحتية، والإشغال غير الرسمي للأرض ولذا تواجه الحكومات صعوبة تهيئة ما يكفي من الموارد لمواكبة تزايد سكان المدن.

الشكل رقم (21)

نمط التحضر في الولايات المتحدة الأمريكية : 1790- 2017



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI،

Maddison database, Groningen University. ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد بأسعار عام 2011؛ وعلى المحور العمودي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة التحضر المقدرة من معادلة الانحدار والفعالية.

التحضر، كما يبين الشكل رقم (21)، تابع للنمو الاقتصادي متمثلاً بحركة الناتج المحلي بالمتوسط للفرد وهذا الأخير محدد لأمكانية توسيع الخدمات ومنها شبكة الصرف الصحي. لكن في نفس الوقت يكون لنمو السكان الحضر تأثير سلبي على شمول سكان المدن بالخدمات. وتوضح معادلة الانحدار رقم (4) كيف يساعد النمو الاقتصادي على زيادة نسبة السكان المشمولين بالخدمات، وفي نفس الوقت يرفع نسبة السكان الحضر ما يؤدي الى صعوبة مواكبة الخدمات للحجوم السكانية الحضرية المتزايدة.

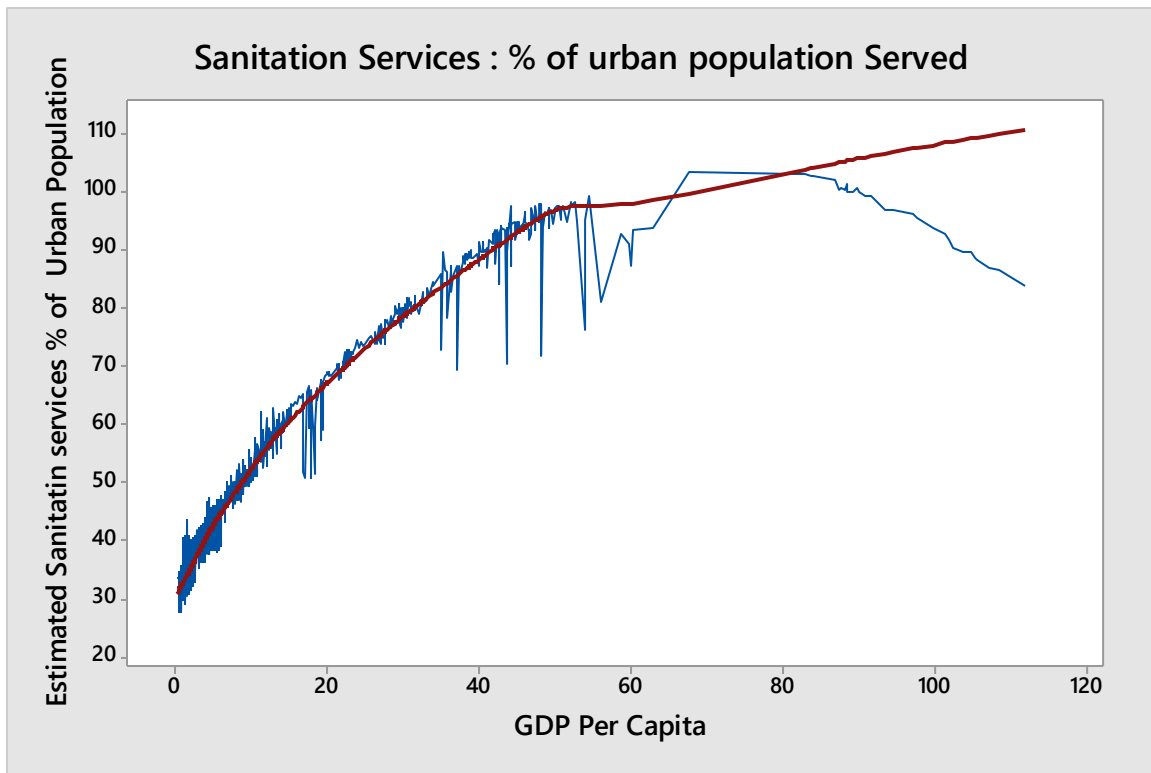
وبقية الخدمات ضمن هذا السياق من التفاعل الذي يفسر التحضر وكفاية او عجز الخدمات في الأنماط العامة، وتختلف تجربة هذه الدولة او تلك عن النمط العام حسب تاريخها الخاص والخدمات التي تعرضت لها في مسار التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (22)

نسبة السكان الحضر % المخدمين بشبكات الصرف الصحي المقدرة من دالة الانحدار

عدد الدول 62 للسنوات 2000-2015

المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI .

ملاحظة: المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية؛ والمحور العمودي نسبة السكان الحضر الذين تصلهم خدمات شبكات الصرف الصحي المقدرة من معادلة الانحدار؛ يبين المنحنى المتذبذب التقديرات كما هي من دالة الانحدار حول المنحنى الممهد.

معادلة الانحدار رقم (4) : نسبة المخدمين بشبكات الصرف الصحي sa دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد $dppc$ ، ومربعه $sqgdppc$ ، ونمو السكان الحضر $urgr$ ؛ والمتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية.

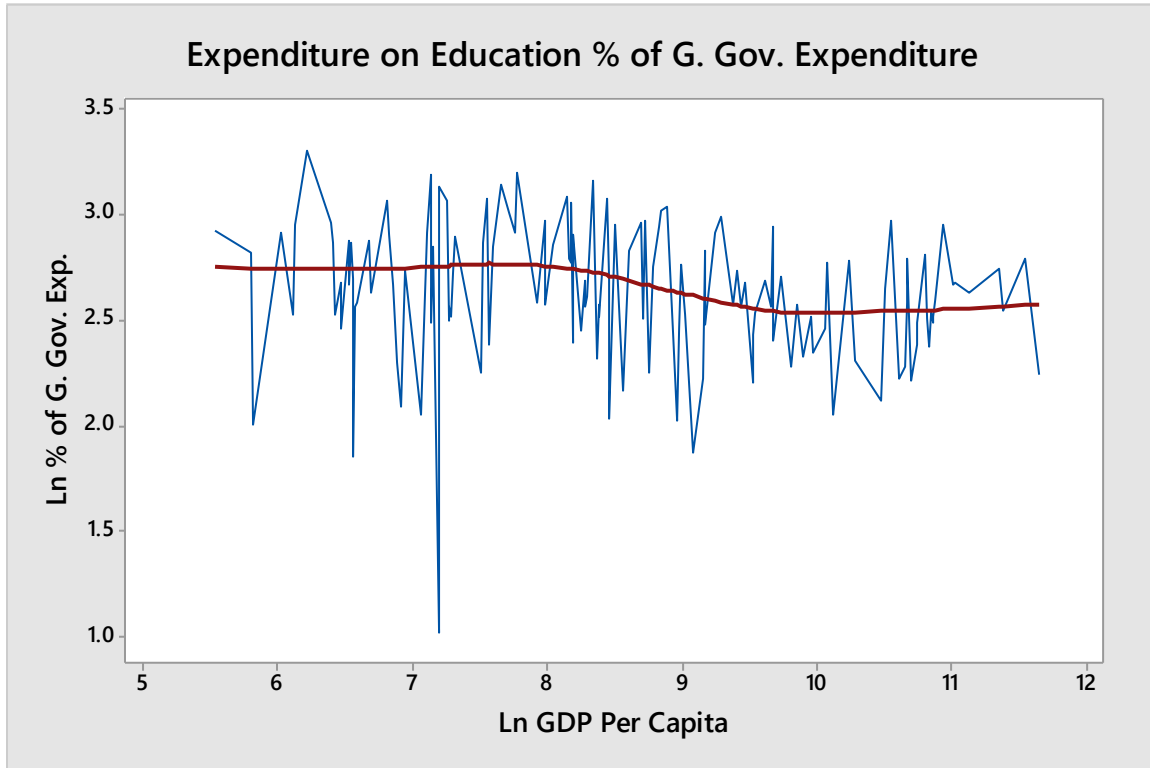
سرعة النمو الحضري تُوسّع عجز الشبكات، وتتسارع التغطية ارتباطاً بمتوسط الناتج المحلي للفرد. عدد المشاهدات، دول – سنوات، 777 مشاهدة ، ومعامل التحديد 48.24% .

$$sa = 36.14 + 1.8902 \text{ gdppc} - 1.763 \text{ urgr} - 0.01282 \text{ sqgdppc}$$

P-V 0.00 0.00 0.00 0.00

الارتباط الطردي بين الإنفاق الحكومي والحجم الاقتصادي للدولة معروف، لكن الخاصية التي تستدعي المزيد من الاهتمام تزايد نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي مع ارتفاع متوسط الناتج المحلي للفرد، نعود إليها لاحقاً، اما المكونات النسبية للإنفاق الحكومي فالتعرف على انماط حركاتها ذو أهمية في إدارة المالية العامة والتنمية.

الشكل رقم (23)
الإنفاق على التعليم % من إنفاق الحكومة العامة
بالم متوسط للسنوات 2009-2013
دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد



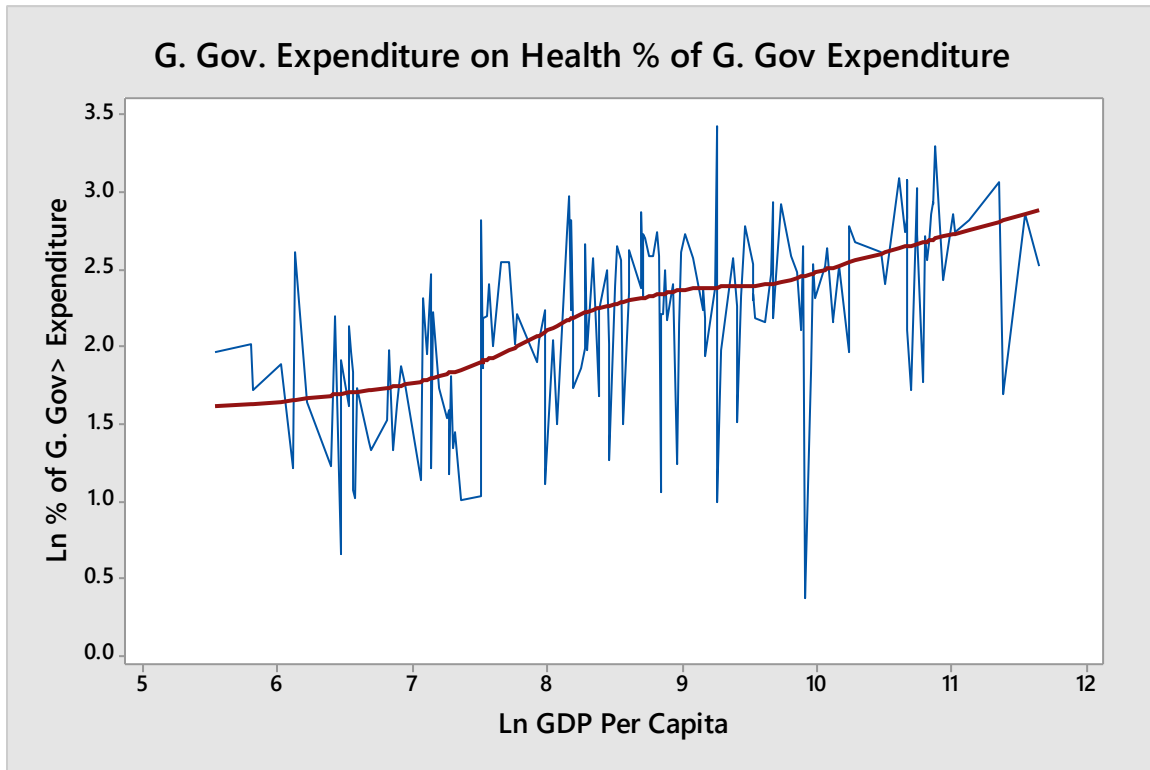
المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI .
ملاحظة: المحور العمودي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة إنفاق الحكومة العامة على التعليم % من مجموع إنفاقها ؛ والمحور العمودي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي الأجمالي للفرد.

منها، أي تلك المكونات، ما يميل إلى الثبات، أي ينمو بنفس معدل نمو الإنفاق الحكومي، ولأن الأخير يتزايد نسبة إلى الناتج المحلي يتزايد ذلك المكون نسبة إلى الناتج المحلي بنفس الوتيرة. وثمة مكونات ترتفع نسبتها من مجموع الإنفاق الحكومي من أمثلتها الإعانات والتحويلات وأخرى تنخفض ومنها تعويضات المشتغلين. ويوضح الشكل رقم (23) الإنفاق على التعليم من مجموع إنفاق الحكومة العامة دالة بمتوسط الناتج المحلي للفرد وكلاهما باللوغاريتمات الطبيعية.

في الشكل رقم (23) يميل الإنفاق على التعليم إلى الاستقرار في نسبته من مجموع إنفاق الحكومة العامة ولذا يتحرك في نسبته من الناتج المحلي بما يماثل حركة مجموع الإنفاق الحكومي. بينما في الشكل رقم (24) تتزايد نسبة الإنفاق على الصحة من مجموع الإنفاق الحكومي، وبذلك يتجاوز هذه المكون، مجموع الإنفاق الحكومي في سرعة ارتفاع نسبته من الناتج المحلي.

الشكل رقم (24)

إنفاق الحكومة العامة على الصحة % من مجموع الإنفاق
بالمعدل للسنوات 2010-2016



المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.
ملاحظة: المحور العمودي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة إنفاق الحكومة العامة على الصحة % من مجموع إنفاقها؛ والمحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد عام 2013.

الحاق وتجاوز الدخل المتوسط هو التحدي الأكبر:

يقاس التخلف النسبي بالفارق بين متوسط الناتج للفرد في الدولة النامية ونظيره للدول المتقدمة وتكون المقارنة عادة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا تقاس متوسطات الناتج للفرد في الدول نسبة إليها. ويعرض الشكل رقم (25) هذا المتغير لعام 2016 بدلالة ما كان عليه عام 1950. ويبين شكل الانتشار ان الدول التي اخفقت في تقليص تخلفها النسبي لا يستهان بعددها وهي التي تنتشر تحت خط المساواة.

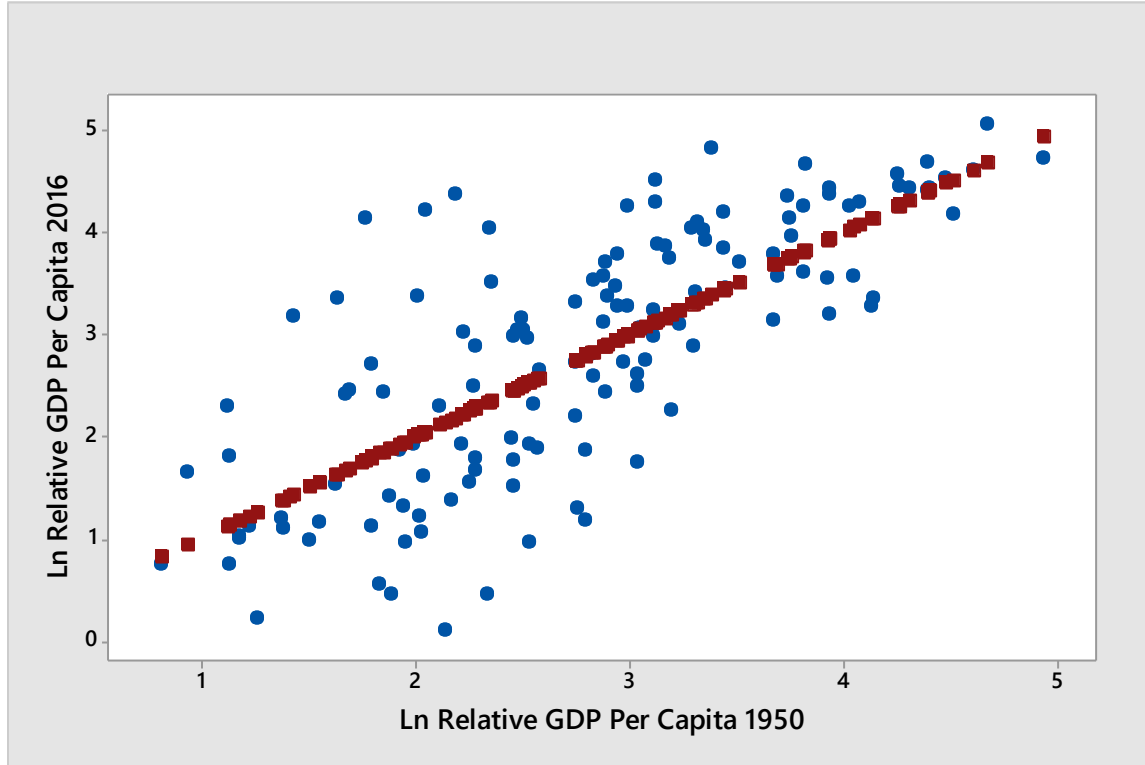
الشكل رقم (25)

حركة متوسط الناتج المحلي للفرد نسبة الى نظيره للولايات المتحدة

بمقياس تعادل القوة الشرائية واسعار عام 2011

بين عامي 1950 و2016

دولة 137



المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من Maddison Project Database, www.ggdc.net

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد منسوبا الى نظيره في الولايات المتحدة عام 1950 ؛ وعلى المحور العمودي المتغير بالتعريف آنفا لعام 2016. تتوزع الدول حول خط المساواة للمتغير بين السنتين ؛ الدول التي فوق الخط تحسن متوسط الناتج للفرد فيها نسبة الى الولايات المتحدة ، والتي دونه تخلفت.

ان الدول التي نجحت في تقليص الفجوة أكثرها لم تتمكن من الانتقال الى فئة الدول عالية الدخل، ويوضح الشكل رقم (26) صعوبة الانتقال بملاحظة الدول التي تجاوزت نصف الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة والذي يمثل الخط الأفقي وعددها قليل آخذين بالأعتبار طول المدة الزمنية بين عامي 1950 و2016. ويستنتج من هذه الوقائع مدى صعوبة التنمية الاقتصادية وما تقتضيه عملية التحول من تدابير معقدة والأهمية الحاسمة لأختيار مسار الانتقال.

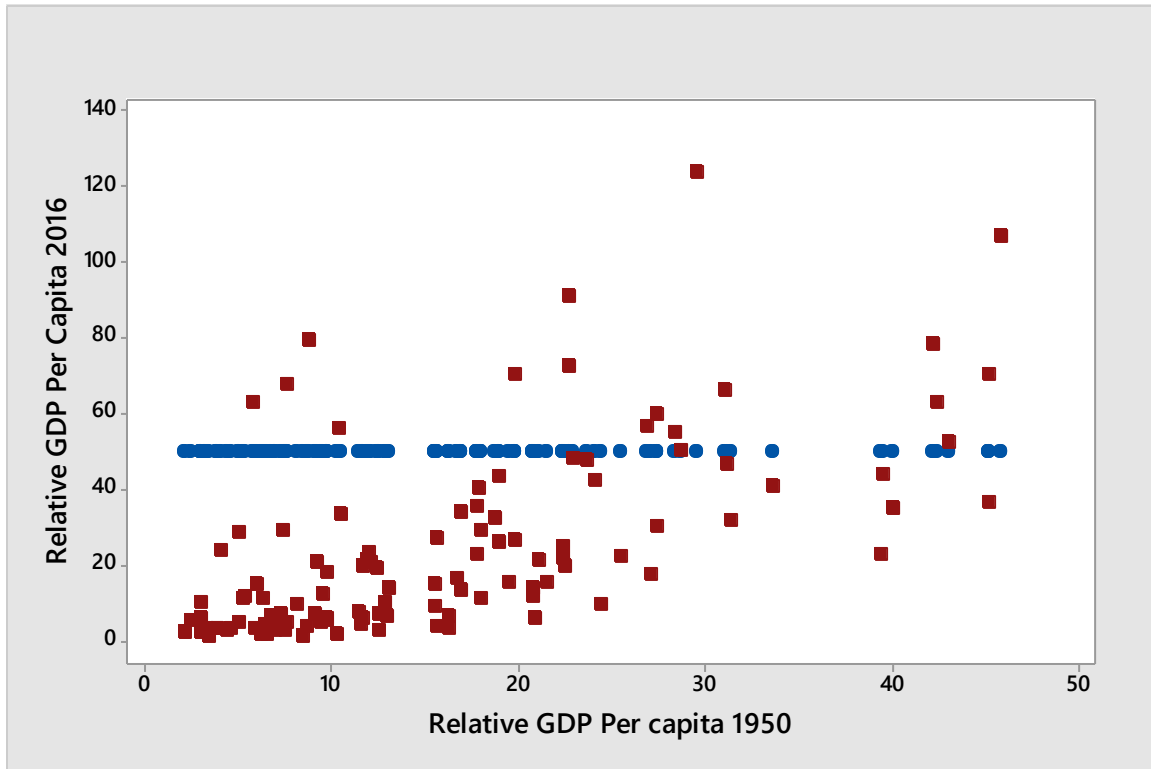
الشكل رقم (26)

حركة متوسط الناتج المحلي للفرد نسبة الى نظيره للولايات المتحدة

بمقياس تعادل القوة الشرائية واسعار عام 2011

بين عامي 1950 و2016

116 دولة دون 50% من المتوسط الأمريكي عام 1960



المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من Maddison Project Database, www.ggdc.net

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد منسوباً الى نظيره في الولايات المتحدة عام 1950 ؛ وعلى المحور العمودي المتغير بالتعريف آنفا لعام 2016. تتوزع الدول حول الخط المعرف بنصف الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016؛ الدول التي فوق الخط تجاوز متوسط الناتج المحلي للفرد فيها نصف نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

و في الشكلين رقم (27) و (28) يعاد التحليل آنفا للمدة بين عامي 1980 و 2016 والنتيجة مماثلة حيث كان عدد الدول التي تجاوزت نصف متوسط الناتج الأمريكي للفرد ستة فقط من بين 122 دولة.

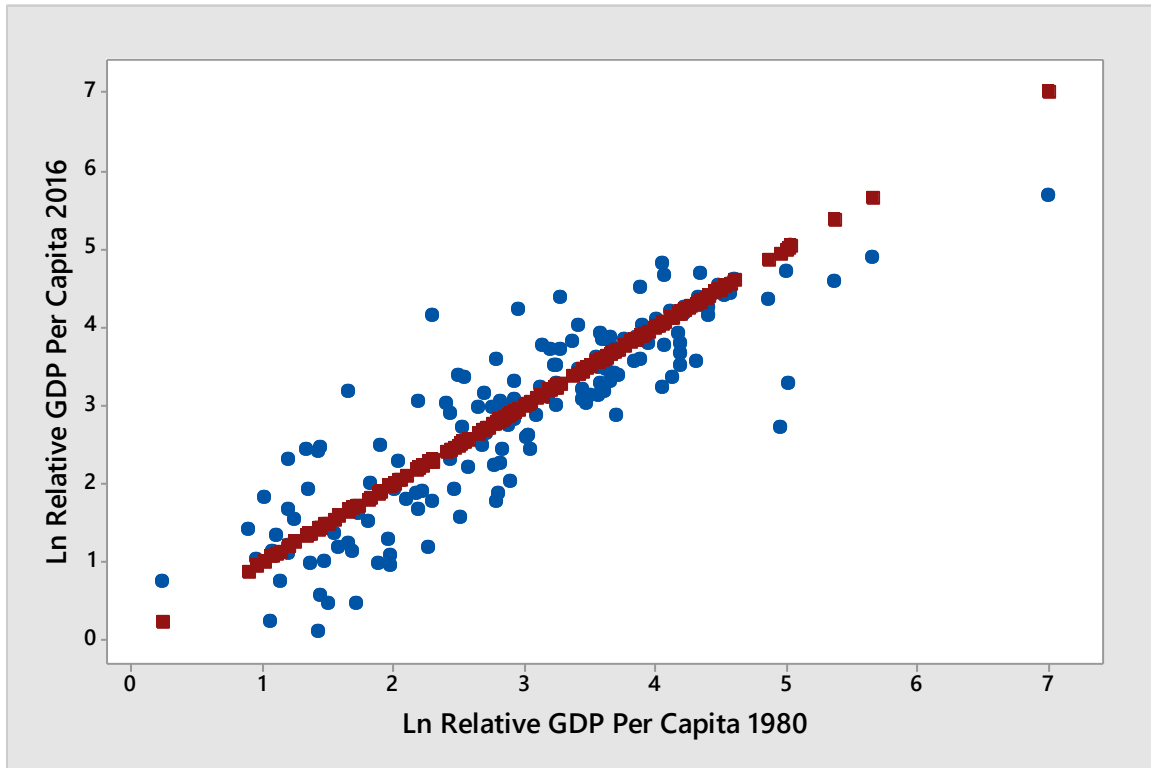
الشكل رقم (27)

حركة متوسط الناتج المحلي للفرد نسبة الى نظيره للولايات المتحدة

بمقياس تعادل القوة الشرائية واسعار عام 2011

بين عامي 1980 و 2016

دولة 164



المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من Maddison Project Database, www.ggdc.net

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد منسوبا الى نظيره في الولايات المتحدة عام 1980 ؛ وعلى المحور العمودي المتغير بالتعريف آنفا لعام 2016. تتوزع الدول حول خط المساواة للمتغير بين السنتين؛ الدول التي فوق الخط تحسن متوسط الناتج للفرد فيها نسبة الى الولايات المتحدة ، والتي دونه تخلفت.

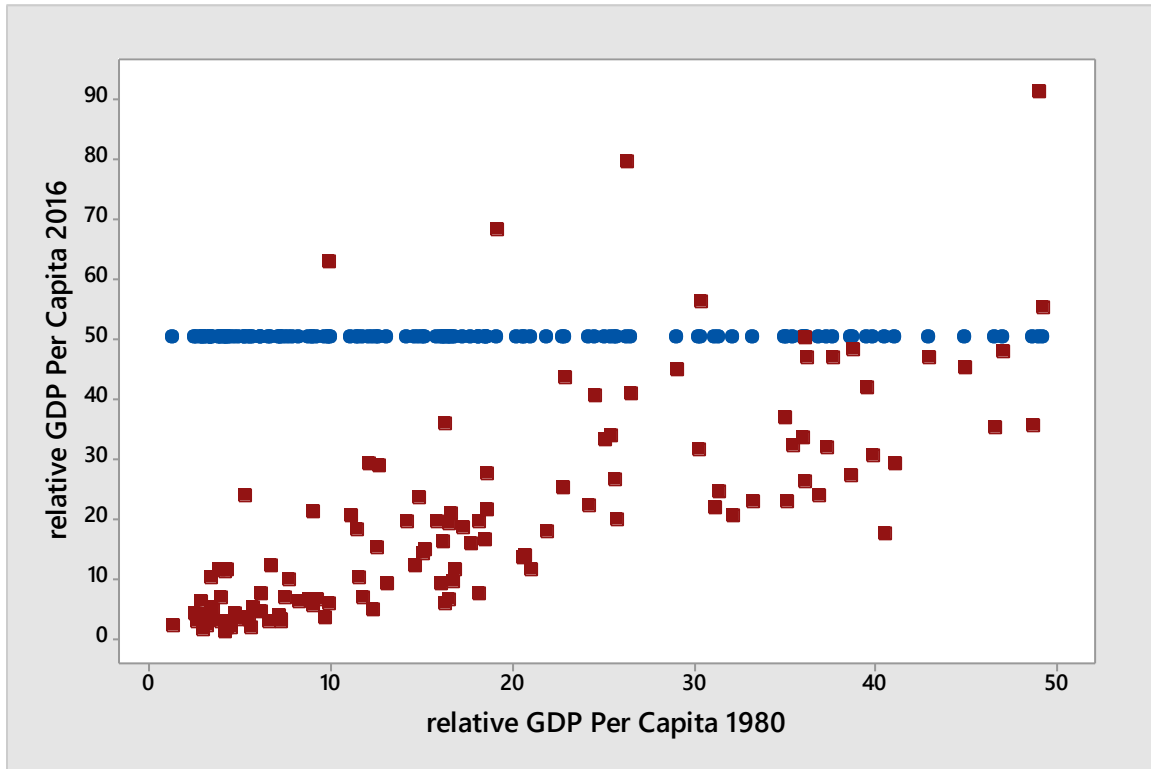
الشكل رقم (28)

حركة متوسط الناتج المحلي للفرد نسبة الى نظيره للولايات المتحدة

بمقياس تعادل القوة الشرائية واسعار عام 2011

بين عامي 1980 و2016

122 دولة دون 50% من المتوسط الأمريكي عام 1980



المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من Maddison Project Database, www.ggdc.net

ملاحظة: على المحور الأفقي اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الناتج المحلي للفرد منسوبا الى نظيره في الولايات المتحدة عام 1980 ؛ وعلى المحور العمودي المتغير بالتعريف أنفا لعام 2016. تتوزع الدول حول الخط المعرف بنصف الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016؛ الدول التي فوق الخط تجاوز متوسط الناتج المحلي للفرد فيها نصف نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على مستوى المجموعات الدولية والدول الاقتصادية الكبرى فقد شهد العالم تحولات عميقة بين عامي 1990 و2017 في توزيع الناتج والصناعة التحويلية والتجارة الخارجية، ومن المتوقع لها الاستمرار في المدة القريبة القادمة، وسوف يؤثر توزيع القوة الاقتصادية في إطروحات التنمية ومواقف الدول المتقدمة والمنظمات الدولية كما قد فعل الى الآن.

قيود المورد النفطى وخطورة تأجيل مهمات التنويع عبر التصنيع:

ليس الغرض من هذه الملاحظات عرض المشكلة الاقتصادية، على سعتها في العراق، ولا صعوبات التمويل الإضافي للأنفاق العام الذي يشغل الحكومة بعيدا عن الضرورة العملية لمباشرة التحول الاقتصادي. بل التذكير بأهمية المراجعة الجادة لمنهج إدارة الاقتصاد على اسس من التحليل مغايرة لما درجت عليه الأوساط الرسمية الى الآن. ولتكن نقطة البدء في التوجه الفعلي نحو نمو إقتصادي معجل بقيادة التصنيع، وتكوين قدرة وطنية متنامية لتطوير البنى التحتية، والتركيز ثم التركيز على البرنامج الاستثماري فهو الأداة الرئيسة للمهمتين التنمويتين آنفتي الذكر ما يقتضي تغييرا جذريا في تخطيط وإدارة برنامج الاستثمار الحكومي والبرامج الفرعية والمشاريع.

المسألة بسيطة: الإدارة المركزية للاقتصاد تعمل، وتعرف جيدا كيف تعمل، على ضبط المواصفات والتصاميم والتكاليف ومدد التنفيذ لأصلاح البرنامج الاستثماري حقا. اما مشكلات الأنفاق الجاري في الموازنة العامة فقد تفاقمت نتيجة الهروب من أعباء تنظيم أجهزة الدولة على اساس الوظيفة والكفاءة، الى جانب الاستخفاف بمفهوم الكلفة- الفاعلية. إن تأجيل التنمية الاقتصادية هو سبب البطالة وإشغال القوى العاملة في أنشطة هامشية ومكاثرة مصادر الكسب اللانثاجي. لقد أدى ضعف القدرة الوطنية على تطوير البنى التحتية مع فوضى التصرف بالأرض على تعقيد حياة الناس، مجتمعا وأفرادا، وإعاقة سعيهم لتحسين معاشهم وإشاعة القلق حول مستقبلهم. وكان الأجدر بالسلطات المعنية، إضافة على ما تقدم، الأسراع في إعادة تصميم المدن ضمن النطاق الكبير لاستقرارها المحتمل، بهدف الاستيعاب القانوني للواقع ما أمكن، واسناد الضعفاء وانصاف الفقراء. ومعالجة ما لا يمكن استيعابه بالوسائل المناسبة وهي معروفة، وان الموارد الذاتية لهذه العملية تكفي لتغطية تكاليفها وأكثر.

الأنقسام بين الاستراتيجيات والخطط والسياسات المعلنة، من جهة، والمجريات الفعلية للإدارة الاقتصادية، من جهة أخرى، بمنتهى الوضوح وهذا الأنقسام ليس بجديد. وأخذا بالاعتبار أهمية إعادة توصيف الوظيفة القيادية، ضمن الجهاز الحكومي المسؤول عن الحياة الاقتصادية بأكملها، وفي ضوء تصور المستقبل والمسار الآمن، من الأفضل إقتصار تلك الوظيفة على التصنيع وتطوير البنى التحتية. مع السيطرة على الأداء الاقتصادي عبر تقوية منظومة الدوائر المسؤولة على المستويات القطاعية والفرعية.

ويا حبذا لو تمكنت وزارة التخطيط من تطوير الخطة واعتمادها إطارا إقتصاديا كليا، متوسط الأمد، للبرنامج الاستثماري الحكومي والمالية العامة، وبذلك تصبح هي الفصل الأول في الموازنة وتحدث سنويا، وبالتدريج ومن خلال العمل يكتشف الخبراء وسائل فعالة لترشيد الأنفاق الحكومي بالأطوار الاقتصادية الكلية. ولهذا الغرض لا بد من تذليل عقبات كأداء لها صلة بما اعتدنا عليه، ومنه الدور الهامشي لدوائر الدراسات والتخطيط والتطوير ومنسبها في الدولة.

الخطة، الاستراتيجية، السياسة كلها تشترك بتوظيف أدوات Instruments لتحقيق أهداف، وتتمثل كفاءة تلك الأساليب بوضوح الأهداف ووجود الأدوات فعلا، والربط المحكم بينهما عمليا. وفيما عدا التشريعات وصلاحيات السلطات الإدارية، واقعا، تكاد الحكومة تفتقد الأدوات عدا الموازنة العامة

ومكوناتها ومنها المنهاج الاستثماري. وهذا اوان الانعطاف نحو الواقعية في إدارة الاقتصاد بالحساب الدقيق ولغة المضمون المعروف يقينا.

سوق النفط :

نتيجة للهيمنة النفطية في إيرادات الموازنة العامة وميزان المدفوعات لا بد من الأقرار بأن سوق النفط العالمي هو العامل الحاسم في حركة الاقتصاد العراقي. ومن الصحيح القول ان هذه خاصية مشتركة لدول الصادرات النفطية، لكن الأمر في العراق يختلف من جهة الأخفاق في تبني سياسة جادة نحو التنويع على قدر من المصادقية العملية. ومن الواضح ان مورد صادرات النفط صار مقيّداً لنشاط الدولة في اداء وظائفها فضلا عن تعطيل الجهد الاستثماري والنمو الاقتصادي. ومن الضروري الأكتراث بالوقائع التي بينت ان امكانات زيادة الإنتاج النفطي في العالم لا يستهان بها، وتواجه سوقا لا يتسع لأستيعابها.

الجدول رقم (5)

الانتاج وعرض النفط والطلب عليه، بملايين البراميل في اليوم، ومؤشرات النمو

السنة	الطلب العالمي على النفط مليون برميل في اليوم	الزيادة السنوية في الطلب على النفط مليون برميل في اليوم	معدل النمو السنوي في الطلب العالمي على النفط %	عرض النفط من خارج اوبك مليون برميل في اليوم	انتاج النفط الخام من اوبك مليون برميل في اليوم	انتاج اوبك من النفط الخام والغاز المسيل مليون برميل في اليوم	سعر خام برنت دولار للبرميل	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي للعالم %
2012	89.0	0.9	1.02	52.9	31.1	36.1	111.6	2.51
2013	90.7	1.7	1.91	53.2	31.2	37.5	108.6	2.61
2014	92.0	1.3	1.43	56.2	30.5	35.8	99.0	2.86
2015	94.2	2.2	2.39	57.5	31.9	36.7	52.4	2.86
2016	95.7	1.5	1.59	58.7	32.4	37.0	45.13	2.57
2017	97.4	1.7	1.78	59.5	33.3	37.9	54.71	3.16
2018	98.8	1.4	1.44	62.4	31.6	36.4	71.34	3.04
2019	101.1	2.3	2.33	64.4	30.7	36.7	65.33	3.1
المتوسط السنوي	94.86	1.63	1.74	58.1	31.6	36.8	76.0	2.84
الأدنى	89.0	0.9	1.02	52.9	30.5	35.8	45.1	2.51
الأعلى	101.1	2.3	2.39	64.4	33.3	37.9	111.6	3.16

المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI والتقارير الشهري لسوق النفط من منظمة أوبك

يقدر الطلب العالمي على النفط 101.05 مليون برميل في اليوم عام 2020 بزيادة مقدارها 12.05 مليون برميل في اليوم عن عام 2012 ،وحصة دول أوبك منها طفيفة بالقياس الى تطلع الدول النفطية، ومنها العراق، نحو إيرادات إضافية للمالية العامة والمدفوعات الخارجية، الجدول رقم (5).

وفي جانب العرض يقدر الإنتاج من خارج أوبك 66.78 مليون برميل في اليوم. وعلى فرض انسجام أوبك مع دورالمجهاز الأخير يكون انتاجها 34.72 من النفط الخام والغاز المسيل. وتفيد أحدث البيانات من أوبك، Monthly Oil market Report , OPEC, August 2019، ان المتوسط اليومي من الغاز المسيل من أوبك 4.87 مليون برميل. ولهذا تقدر الكمية التوازنية من النفط الخام لمنظمة أوبك 29.41 مليون برميل يوميا عام 2020، وهي ادنى من المقدّر لعام 2019 بمقدار 1.28 مليون برميل في اليوم، وأيضاً إنخفضت عن عام 2018 بمقدار 2.23 مليون برميل في اليوم. ويقدم الجدول رقم (5) مراجعة لسوق النفط في العالم.

ونلاحظ من الشكل رقم (29) كيف يتحرك الطلب على النفط متخلفا عن حركة الناتج العالمي، والمنتوقع انخفاض نمو الطلب على النفط في المستقبل لصالح موارد الطاقة الأخرى، من جهة، ولأن الطلب على الطاقة عموماً كما تبين آنفاً ينمو بأدنى من نمو الناتج المحلي للفرد. وربما يستطيع العراق توسيع حصته من سوق النفط العالمي لكن هذه العملية لا بد ان تتوقف، بعد مدة، ليعود معدل نمو الكمية المصدرة من العراق محكوماً بنمو الطلب العالمي على النفط. ومن معادلة الانحدار رقم (5) المقدرة أدناه يتضح ان مرونة الطلب الداخلية على النفط الخام 0.533 وهي مقاربة للنصف وعلى فرض نمو الناتج العالمي 3.5 % سنوياً للعقدين القادمين ينمو الطلب على النفط بمعدل سنوي 1.87، وهو أدنى من نمو السكان في العراق. ومع إقتصار موارد العملة الأجنبية وإيرادات الموازنة على الصادرات النفطية يواجه العراق صعوبات متزايدة.

معادلة الانحدار رقم (5): الطلب على النفط LnWOD دالة بالناتج العالمي LnWGDP؛ المتغيرات أرقام قياسية أساسها عام 1980 ، وباللوغاريتمات الطبيعية:

للسنوات 1980- 2019 وبيانات السنة الأخيرة متوقعة؛ معامل التحديد $R^2 = 98.82\%$.

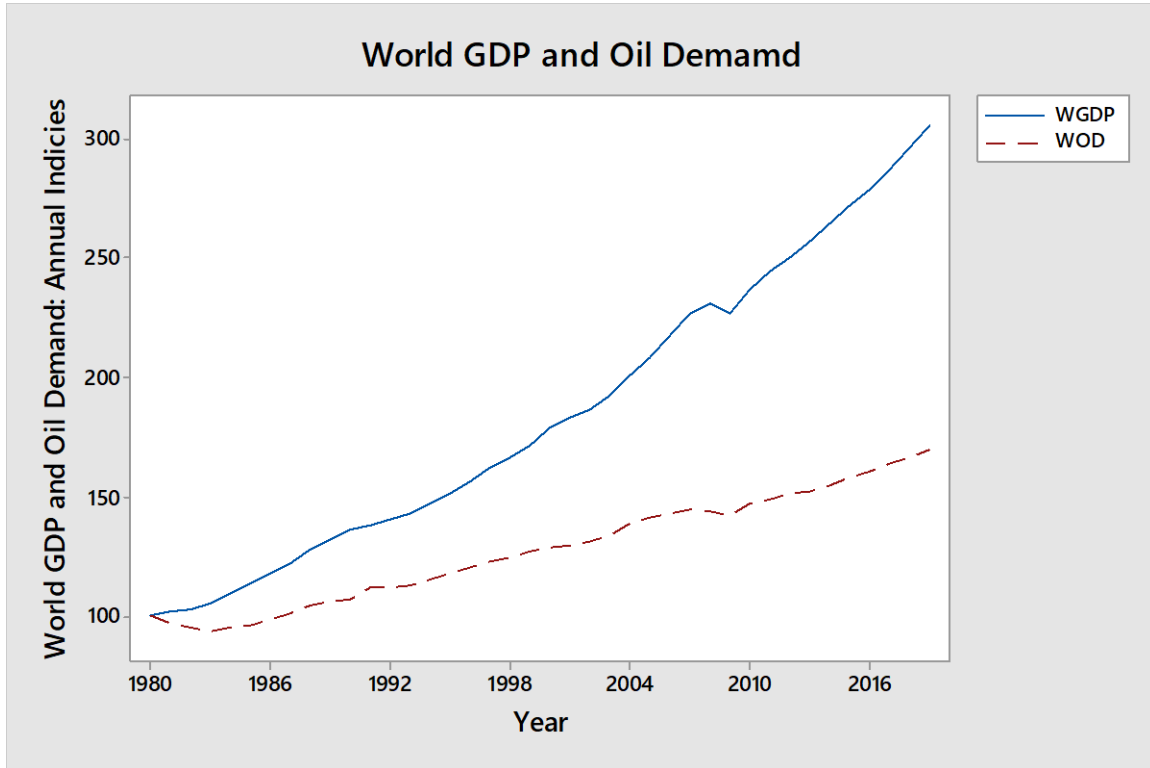
$$\text{LnWOD} = 2.0792 + 0.53342 \text{ LnWGDP}$$

P-V	0.00	0.00
-----	------	------

ومن الضروري التذكير بان الأنفاق الحكومي معروف بالنزوع نحو الارتفاع المستمر نسبة الى الناتج المحلي الأجمالي. ولذلك لا تقوى السياسات الاقتصادية، مهما حاولت، على كبح الطلب على مزيد من الأنفاق بمعدلات تتجاوز نمو الناتج المحلي في الدول متوسطة الدخل ومنها العراق، وقد تتمكن الدول المتقدمة من تثبيت حصة الأنفاق الحكومي من الناتج المحلي او خفضها قليلاً لتستقر عند مستوى يمكن الحفاظ عليه.

الشكل رقم (29)

الناتج المحلي الأجمالي في العالم والطلب على النفط للمدة 1980 - 2019



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات للطلب على النفط من الشبكات المعلوماتية والجدول رقم (4)، والناتج من موقع البنك الدولي WDI.

أما في الدول متوسطة الدخل فلا تسمح مرحلة التطور من تقييد نمو الأنفاق الحكومي. وأفضل ما يسترشد به، هنا، تجربة الدول المتقدمة في تاريخها الحديث ونعرض عينة منها في الجدول رقم (6) أدناه: من الحقائق الأساسية في المالية العامة وسياسة الاقتصاد ان الطلب على الأنفاق الحكومي ينمو بأزيد من نمو الناتج المحلي والفارق بين وتيرتي النمو لا يستهان به. من المهم تأمل هذا النمط كميًا وفي إطار الأمد البعيد كي يتضح حجم المشكلة، أي ان العلاقة الكمية فيما بين النمو الاقتصادي والأنفاق الحكومي والطلب على المستوردات هي التي تكشف المضمون العميق للأعتماد على النفط. ان النمط الذي يعرضه الجدول رقم (6) قد تكرر في تجارب الدول الناهضة، وهو ما يواجه العراق في الحاضر والمستقبل.

لا شك ان اعتماد تمويل الموازنة العامة على المورد المفطي معلوم، لكن المهم في التخطيط التنموية الاقتصادية العلاقة الكمية بين الطلب على الأنفاق الحكومي وحجم الاقتصاد العراقي في المستقبل. والمقدار اللازم من الإيرادات غير النفطية ونموه على مسار حركة الاقتصاد في العقود القادمة، وماهي المصادر المحتملة للإيرادات غير النفطية. إن ثمة تلازم بين تنويع الاقتصاد عبر تنمية الطاقة الإنتاجية

في الأنشطة المنتجة للسلع من غير النفط الخام من جهة وتهينة مصادر إضافية من العملة الأجنبية وتمويل إضافي للأنفاق الحكومي من جهة أخرى.

الجدول رقم (6)

نسبة إنفاق الحكومة العامة من الناتج المحلي الإجمالي %

السنة	فرنسا	المانيا	هولندا	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
1913	8.9	17.7	8.2	13.3	8.0	14.2
1938	23.2	42.4	21.7	28.8	19.8	30.3
1950	27.6	30.4	26.8	34.2	21.4	19.8
1970	39.2	38.4	43.7	42.0	32.3	20.8
1973	38.8	42.0	45.5	41.5	31.1	22.9
1975	43.8	48.7	50.5	49.8	33.3	27.4
1980	45.6	46.9	54.2	46.4	34.3	32.1
1985	51.1	45.1	55.7	47.5	35.3	32.1
1990	49.4	43.6	52.9	42.4	36.3	31.8
1995	54.4	48.3	50.0	44.9	37.3	36.5
2000	51.6	45.1	44.0	37.5	38.3	39.2
2005	53.9	46.8	45.5	44.9	39.3	37.0
2009	57.2	47.6	46.8	44.1	41.1	39.5
2016	56.6	43.9	42.3	38.9	35.0	37.8
النمو السنوي %	1.8	0.9	1.6	1.05	1.44	0.96

المصدر : إعداد الباحث ومصدر البيانات من : OECD, Centre of Development ، و IMF: Fiscal Monitor, October 2018 ، و (34 ، 16).

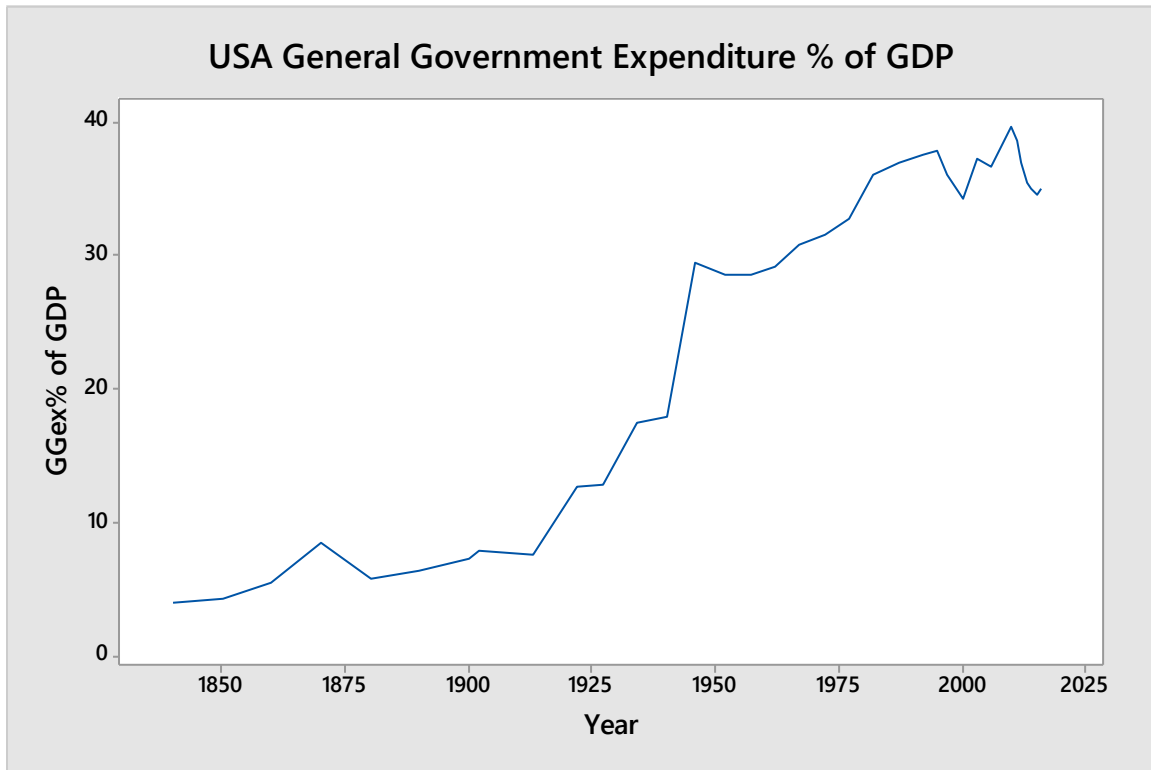
يستنتج من بيانات الجدول رقم (6) ماذا ينتظر العراق والدول النامية الأخرى من ضغوط تتحدى الإدارة الاقتصادية. لقد ارتفعت نسب إنفاق الحكومة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي من 8% الى 35% في الولايات المتحدة؛ ومن 8.9% الى 56.6% في فرنسا. لقد كان معدل النمو السنوي لنسبة الإنفاق في فرنسا 1.8%، ما يعنى ان الإنفاق الحكومي ينمو اسرع من الناتج المحلي بهذا الفرق، وفي فرنسا نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 2.3% بين عامي 1913 و 2016، ومنهما يستنتج ان نمو الإنفاق الحكومي 4.1% سنويا بين عامي 1913 و 2016 وهو مرتفع لهذه المدة الطويلة. وبذلك كانت مرونة الإنفاق الحكومي مع الناتج 1.78 وهي الأعلى بين الدول المتقدمة. ويقدم الشكل رقم (30) أدناه تاريخ تطور الإنفاق الحكومي الأمريكي منذ عام 1840. ولا تختلف بقية الدول المتقدمة عن هذا السياق. والنمط الذي بينته تجربة الدول المتقدمة هو السائد في العالم، ولذا يواجه العراق صعوبات متزايدة كون الإيرادات الحكومية من النفط تتحرك بوتيرة ادنى من نمو الناتج العالمي، بينما الطلب المحتمل على الإنفاق العام في العراق ينمو باسرع من الناتج المحلي المحتمل للعراق وهو أعلى من نمو الناتج العالمي

مثل بقية الدول النامية. في العراق لا بد للدوائر المعنية من تشجيع ذوي الخبرة على بلورة مقاربة أخرى في مسائل الموازنة العامة إيرادا ونفقات في علاقة جانبيها ومكوناتها بالأقتصاد الوطني، أخرى فعلا وعملية وأكثر جدوى. وتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية عبر تطوير قطاع الإنتاج السلعي عموما والصناعة التحويلية خاصة.

الشكل رقم (30)

إنفاق الحكومة العامة % من الناتج المحلي الأجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية

للمدة 1840 - 2016



المصدر : إعداد الباحث ، والبيانات من (P65 ، 1) و (P 88 ، 2).

(1) Wallis, John Joseph, American Government Finance in the Long Run: 1790 to 1990, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 14, No. 1 (Winter, 2000).

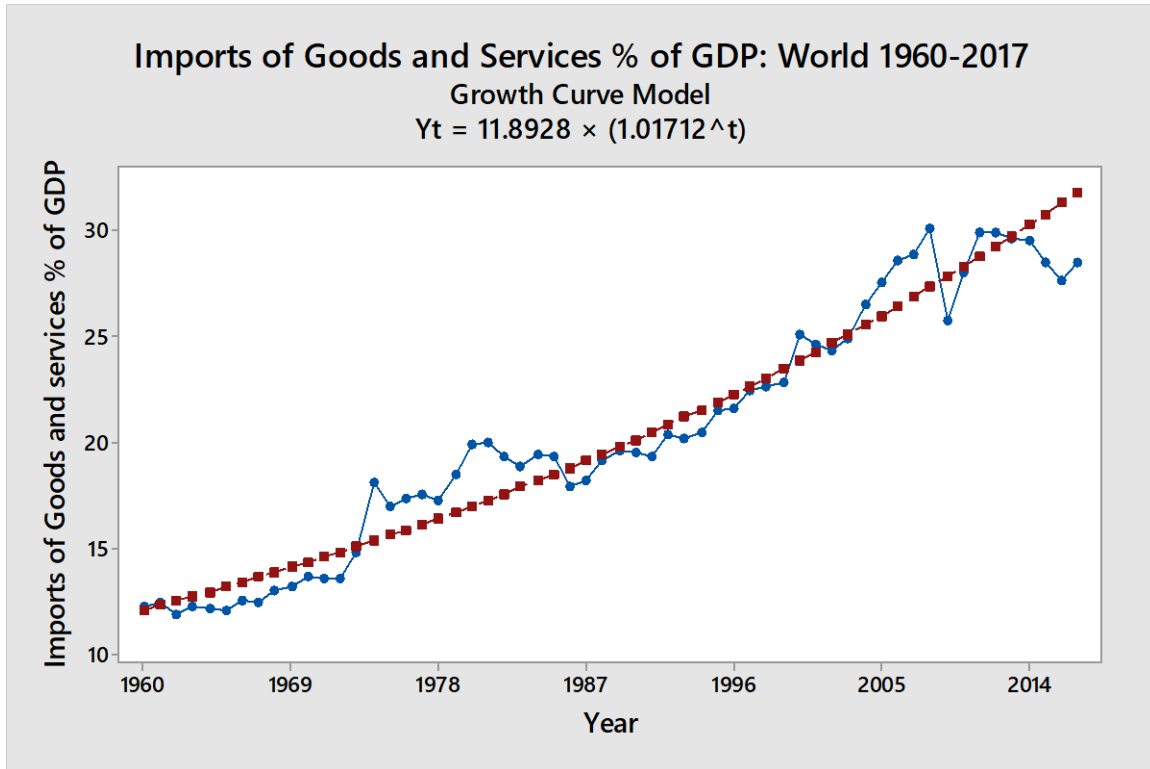
(2) IMF Fiscal Monitor , April 2019.

اما الوظيفة الأخرى للمورد النفطي وهي تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات، ايضا من المفيد التعرف على الصلة الوثيقة بين الطلب على الاستيرادات، سلعا وخدمات، ونمو الناتج على المستوى العالمي. والقصد الأقتراب من تصور واقعي لمستقبل الطلب على العملة الأجنبية في العراق. والوصف

الكمي للتجربة العالمية لا بد وله دلالة موضوعية نظرا لطول المدة الزمنية 1960-2017 واختلاف الدول المشمولة في مؤسساتها وانظمتها السياسية وسياساتها. ولذلك ما يبينه الشكل رقم (31) ذو مغزى عميق للعراق ومستقبله الاقتصادي، خاصة وان التجربة الدولية بالتعريف وسطية وهي شاملة لما يمكن التفكير به لتحجيم الطلب على العملة الأجنبية.

الشكل رقم (31)

إستيرادات السلع والخدمات الى الناتج المحلي الأجمالي % في العالم 1960-2017



المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

نمت نسبة الاستيرادات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الأجمالي بنسبة 1.712% سنويا للمدة 1960-2017، اي ان نمو الاستيرادات يزيد على نمو الناتج بهذه النسبة. ولنفس المدة نما الناتج العالمي بمعدل سنوي 3.294%. وبذلك نمت الاستيرادات بمعدل سنوي 5.006%، ومرونة الطلب الداخلية على الاستيرادات 1.520. وعلى هذا الأساس عندما تختار السياسة الاقتصادية في العراق 7% معدلا للنمو الاقتصادي فذلك يستلزم الاستعداد لتنمية الصادرات بمعدل سنوي 10.64% كي تكفي لتمويل الاستيرادات. فكم هي الفجوة واسعة بين معدل النمو العالمي السنوي على النفط 1.87%، وهو مصدر تمويل الاستيرادات في العراق، و10.64% سنويا وهو نمو الطلب على الاستيرادات من السلع والخدمات. وبناءا على هذه الحقائق إقترحنا التصنيع المتجه للتصدير.

العراق يعاني عجز الموازنة العامة من سنوات ويدار على حساب الاستثمار العام في الأكثر. ومن المحتمل الوصول الى عجز ميزان المدفوعات لو بلغ النشاط الاستثماري مداه وتوسع الاقتصاد غير النفطي اعتمادا على استيرادات يمولها النفط فقط. وللتأكد من تلك العلاقات نعرض تحليل بيانات المدة 1976 – 2017 في الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (32). واستنادا الى بيانات موقع وزارة النفط العراقية، بلغت صادرات النفط العراقي، البصرة وكركوك، 3527.15 ألف، تقريبا 3.527 مليون، برميل يوميا بالمتوسط للمدة من تموز، يوليو، 2018 لغاية حزيران، يونيو، 2019. وعلى فرض تصدير 3.6 مليون برميل يوميا وسعر النفط العراقي 55 دولار وهو متفائل، حسب تقاليد إعداد الموازنات العامة تكون الإيرادات 72.3 مليار دولار لعام 2020 ما يعادل 86 ترليون دينار.

عجز الموازنة العامة يدار بسهولة ولا يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ونموه، طالما بقي ميزان المدفوعات بعيدا عن العجز، او بعجز طفيف قابل للتمويل دون الحاجة للأقتراض من الخارج.

صادرات النفط لا زالت كافية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية لمختلف الأغراض، والأفضل للعراق الانتفاع من هذه الفسحة، خلال السنوات القريبة القادمة، للأسراع في بناء طاقات انتاجية للتصدير من خارج النفط الخام قبل وصول العراق الى نقطة الشحة في العملة الأجنبية.

الجدول رقم (7)

معدلات النمو السنوية والمرونة في العالم

الناتج المحلي الأجمالي والطلب على الطاقة والنفط والاستيرادات

المتغير	معدل النمو السنوي	المرونة
نمو الناتج العالمي	3.012	1
نمو الطلب على الطاقة	2.015	0.68
نمو الطلب على النفط	1.380	0.46
نمو الطلب على الغاز	2.674	0.89
نمو الاستيرادات من السلع والخدمات	4.621	1.53

المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI .

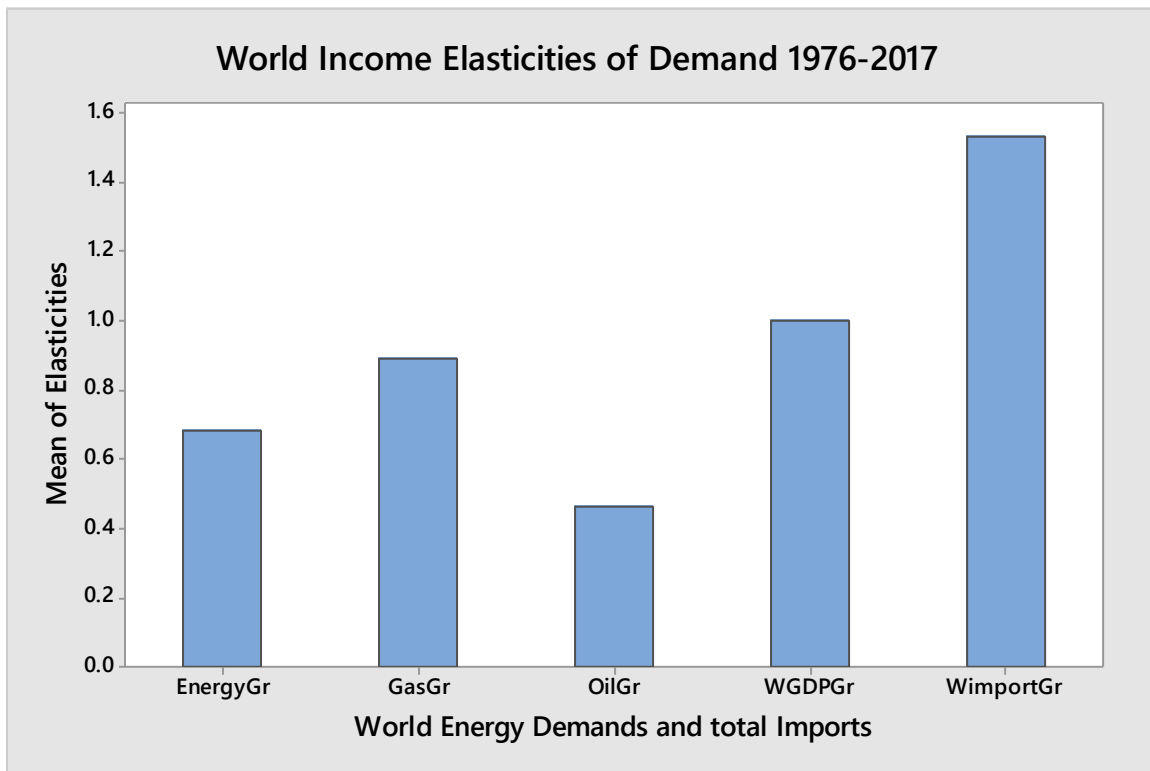
العجز الفعلي أو المحتمل في الموازنة المالية العامة وميزان المدفوعات هو المنطلق المناسب لأعداد سيناريوهات كمية عن المسار المستقبلي لأقتصاد العراق. والأداة الملموسة للتغير تتمثل في البرنامج الاستثماري. وسوف نتضح قوة التلازم بين إمكانية توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جهة والتطوير الجذري للطاقات الإنتاجية في القطاع السلعي من جهة أخرى. ان الإدارة الفعالة الكفوءة للبرنامج الاستثماري الحكومي ضامنة لسد فجوة البنى التحتية؛ وتنمية الزراعة لأن الزراعة في العراق تعتمد على تنظيم المياه، السدود والخزانات والنواظم، وشبكات الأرواء والمبازل وهذه من مهام البرنامج الاستثماري الحكومي، اما بقية المهام التنموية في الزراعة فلا تتعدى تحسين انسال الحيوانات والبذور والتقاوى والمكننة والأسمدة والمبيدات وسياسات التجارة الخارجية وهذه ضمن العمل الاعتيادي للدوائر

الزراعية لمساعدة القطاع الخاص. ويغطي البرنامج الاستثماري الحكومي قطاع النفط والطاقة كاملاً وبعض الصناعة التحويلية المرتبطة بالنفط والغاز. أما تحسين الأداء في الخدمات العامة فينتظر إعادة تنظيم دوائر الدولة على أساس الكفاءة والوظيفة.

لكن تطوير البنى التحتية يحتاج إضافة على ما تقدم بشأن البرنامج الاستثماري مباشرة الحكومة بناء قدرات وطنية للبناء والتشييد وكل ما يتطلبه العمل على مشاريع البنى التحتية بمختلفها، وهذه مشروحة في أكثر من مناسبة وفيها تفصيل؛ وايضا يتطلب حل مشكلة البنى التحتية إعادة تصميم المدن على اسس أيضا مبنية في خطوطها العامة ومنشورة. وعما نختصر: التصنيع؛ البرنامج الاستثماري الحكومي؛ قدرات وطنية لتطوير البنى التحتية وإعادة تصميم المدن؛ ثم الخطة الخمسية إطار إقتصادي كلي للبرنامج الاستثماري والموازنة العامة.

الشكل رقم (32)

مرونة الاستيرادات والطاقة والنفط والغاز مع الدخل



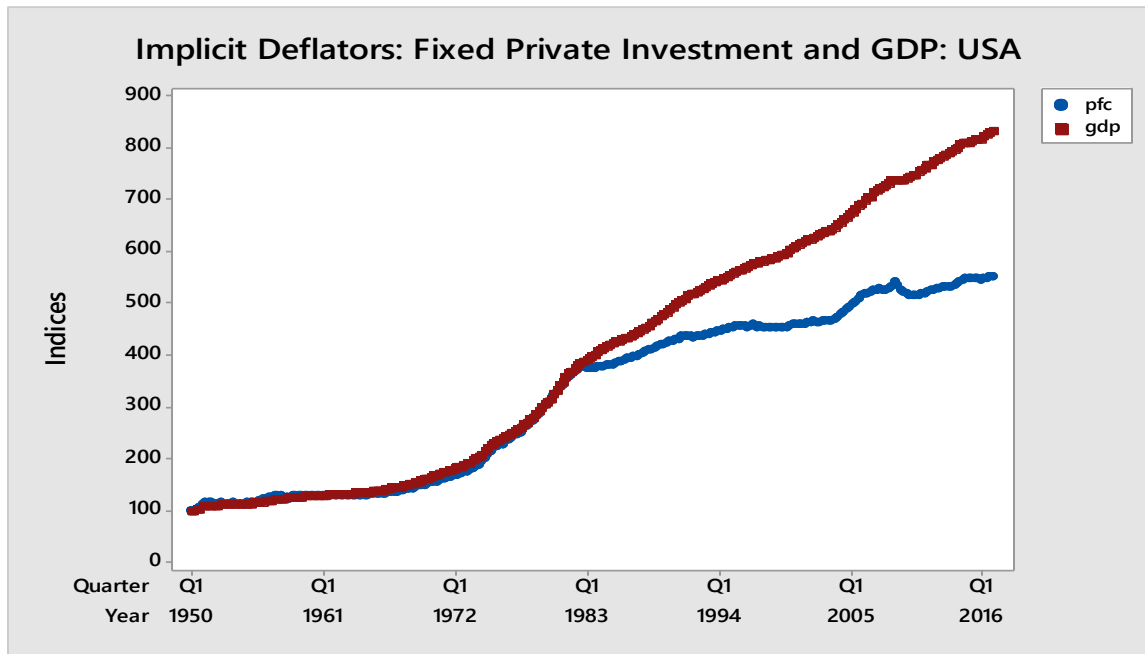
المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

الملحق

الشكل رقم (33)

المخفض الضمني للناتج المحلي الأجمالي ورصيد رأس المال

في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-2017



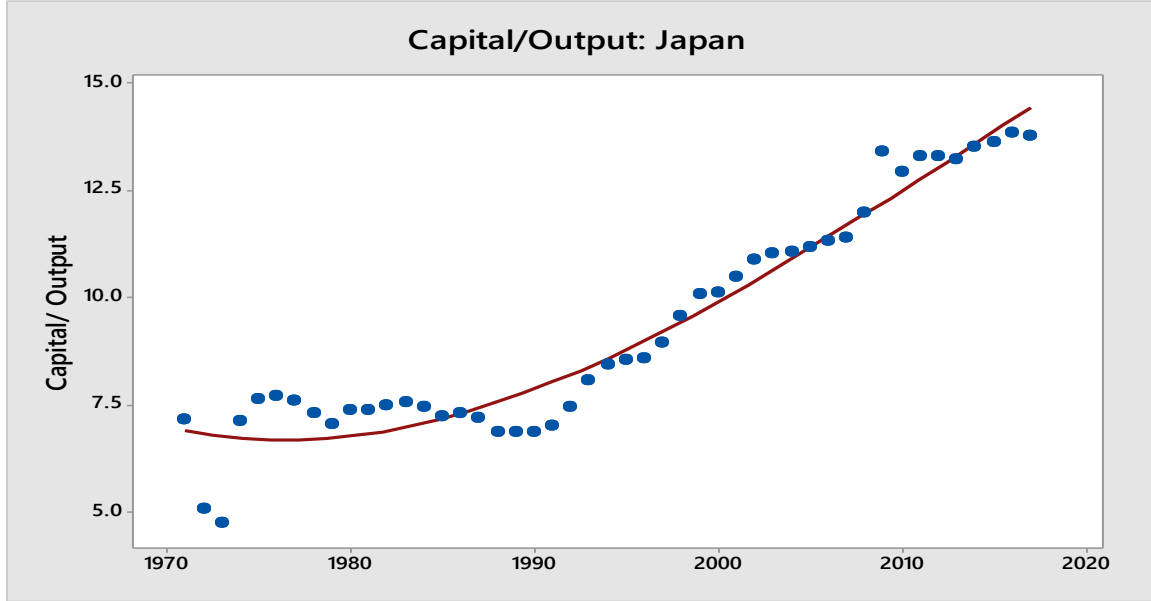
المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من FRB St. Louis Economic Database FRED.

في الشكل رقم (33) اعلاه المستوى العام لأسعار الناتج المحلي الأجمالي ، المخفض الضمني، والمستوى العام لأسعار رأس المال، أي رصيد رأس المال من الموجودات المكونة له حسب تعريف الحسابات القومية. وهذه العلاقة السعرية مهمة من جهة الكاليف النسبية للوحدة الإضافية من رأس المال وهي في نفس الوقت الوحدة الإضافية من الطاقة الإنتاجية. والعلاقة السعرية هنا مرتبطة بالحوار حول انخفاض أو عدم انخفاض معدل الربح الذي تناولته الدراسة في القسم الأول. وبين الشكل ان الأسعار النسبية ليست مصدرا لاحتمال انخفاض معدلات العائد على رأس المال.

في الشكل رقم (34) نلاحظ تزايد نسبة رأس المال للناتج الحدية في اليابان منذ مطلع السبعينات حيث دخل الاقتصاد الياباني مرحلة النمو المعتدل مفارقا لما كان عليه في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومنذ عام 1991، تقريبا، أصبح الاقتصاد الياباني في ركود على المستوى الكلي.

الشكل رقم (34)

نسبة رأس المال للناتج الحدية في اليابان



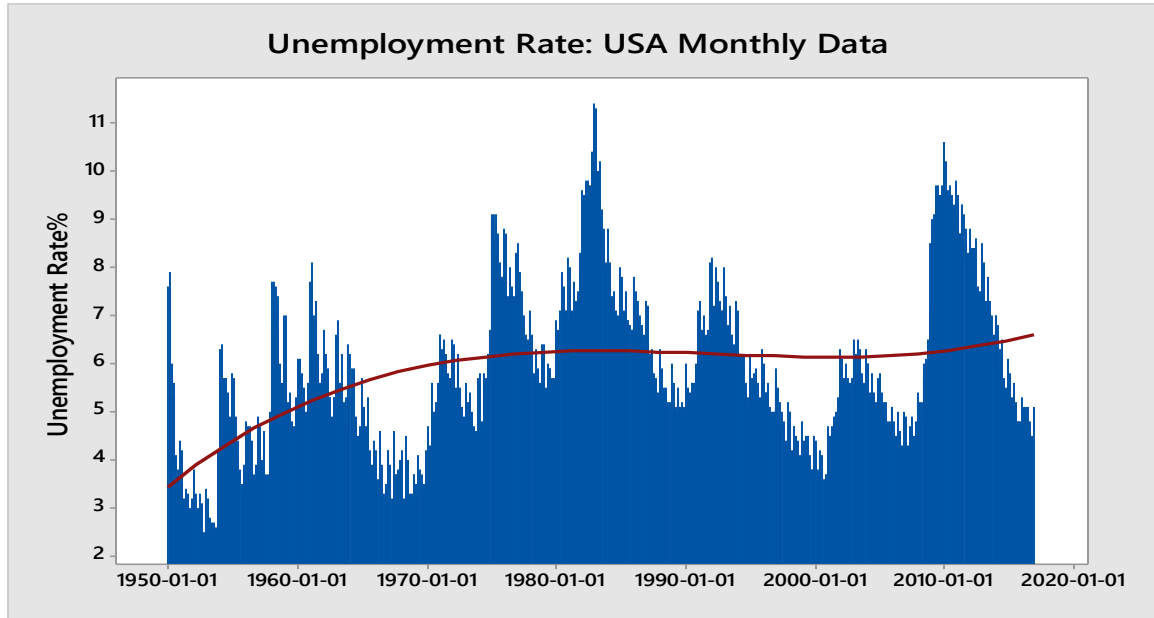
المصدر: إعداد الباحث، والبيانات من موقع البنك الدولي WDI.

لكن هذا لا يكفي لدعم فرضية انخفاض معدل العائد على رأس المال بصفة منتظمة في إقتصاد الدول المتقدمة، لأن اليابان لا زالت لم تستنفد إمكانياتها المحتملة Potential لمزيد من النمو الاقتصادي. وتراجعت المكانة النسبية لليابان في متوسط الناتج للفرد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فهي مشكلة ركود بعيدة الأمد على الأكثر.

يعرض الشكل رقم (35) نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة طويلة بين سنتي 1950 و 2019، ومن رسم معادلة الانحدار، وهي الخط الممهد وسط شكل الأنشمار للبيانات الشهرية، تقريبا بقيت نسبة البطالة مستقرة في متوسطها منذ مطلع سبعينات القرن العشرين. والزيادة حصلت قبل ذلك تدريجيا خلا عقدين. وهذا السلوك مثال آخر على ما يسمى القطع والانتقال Structural Break. أي ان خصائص الإقتصاد الأمريكي إقتضت الانتقال الى مستوى جديد للبطالة.

الشكل رقم (35)

معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية: البيانات شهرية 1950-2019



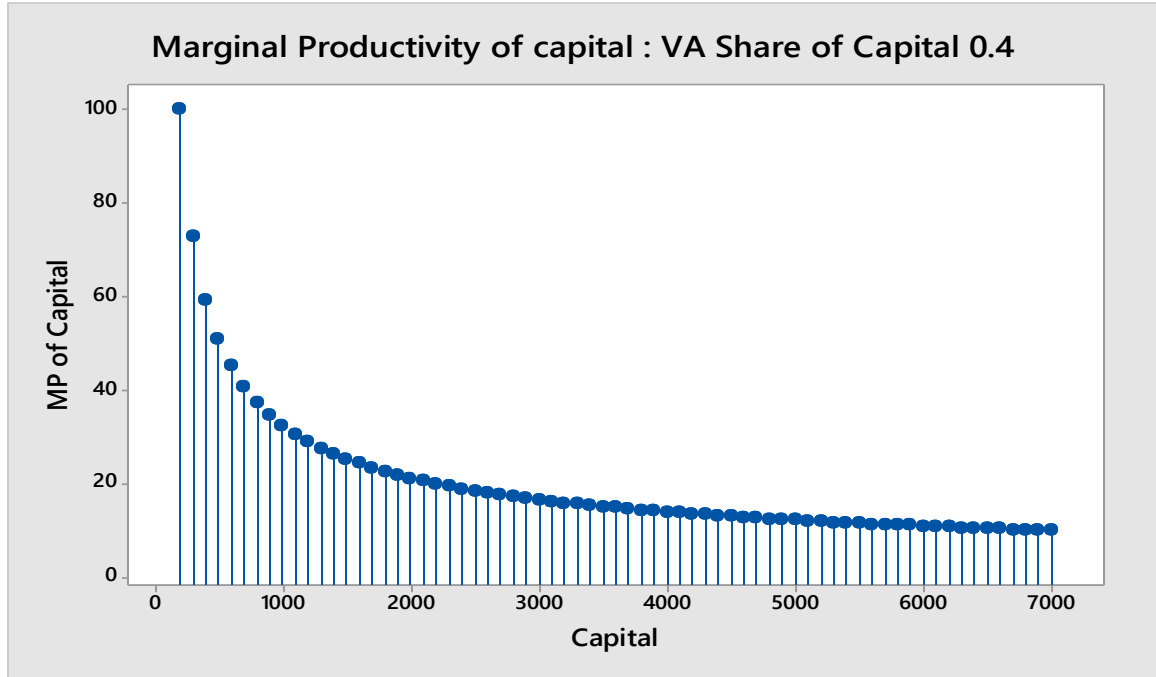
المصدر: إعداد الباحث ، والبيانات USA, BLS.

وفي الشكل رقم (36) الإنتاجية الحديدية لرأس المال حسب التصور النيوكلاسيكي وهو ينسجم أيضا مع منهج ريكاردو للإنتاجية الحديدية في الزراعة. ومبدأ تناقص الإنتاجية الحديدية لعنصر الناتج المتغير هو الشائع في مقررات تدريس الاقتصاد الجزئي. إن هذا الفرض، والذي يستند إليه ثبات غلة الحجم للعمل ورأس المال مجتمعين، من بين الأسس لما أصبح يسمى إنتاجية مجموع عناصر الإنتاج TFP المشروع في القسم الأول من هذه الدراسة.

الشكل رقم (36)

الانتاجية الحدية لرأس المال حسب المنهج النيوكلاسيكي

على فرض مرونة الناتج مع رأس المال 0.4 في دالة كوب - دوكلاس

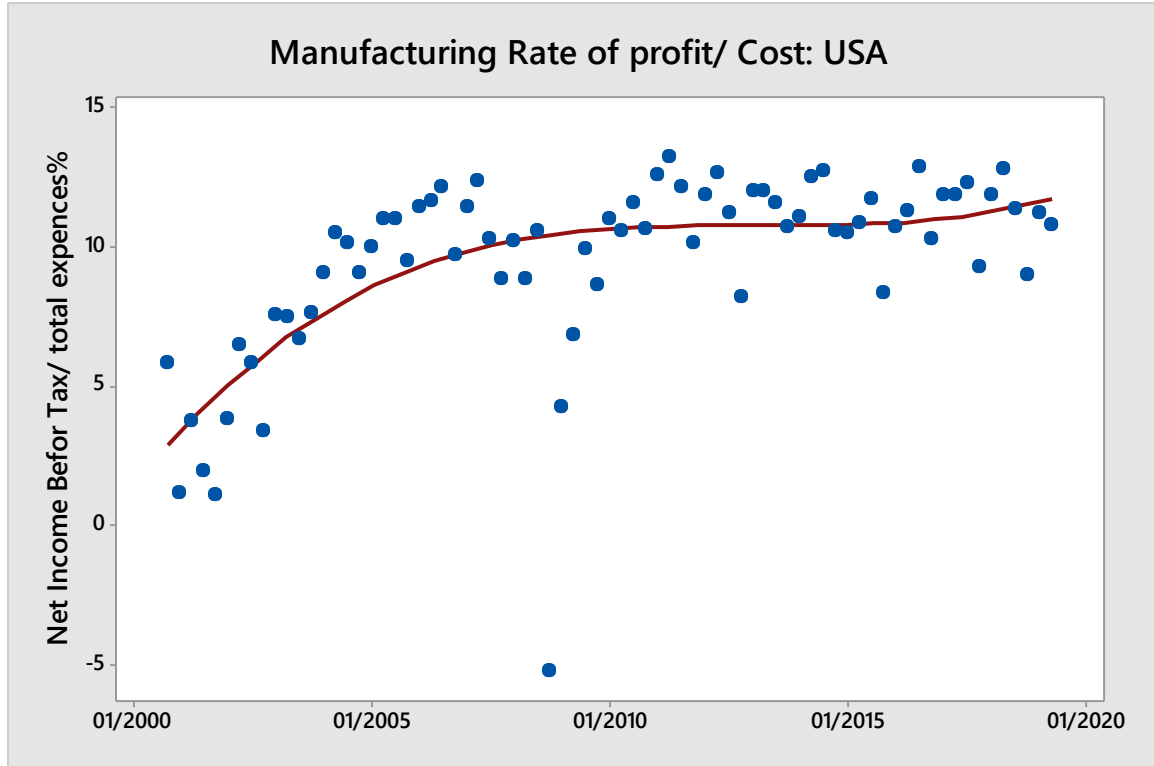


المصدر: إعداد الباحث.

للشكل رقم (37) صلة بتحليل سلوك معدل الربح في الاقتصاد المتقدم ، في القسم الأول من هذه الدراسة، والنسبة التي يعرضها الشكل هي الربح بعد طرح الاندثارات وقبل الضريبة الى مجموع النفقات الانتاجية وهو أحد المؤشرات المعبرة عن الهامش Mark-up المبحوث آنفا. والشكل يغطي الصناعة التحويلية منذ عام 2000 يناظر الجزء الصاعد في الشكل رقم (2). وهذا لا يعني ان الأداء الصناعي الأمريكي على مايرام فتلك مسألة أخرى مبحوثة في مكانها.

الشكل رقم (37)

نسبة الربح الى التكاليف في الصناعة التحويلية الأمريكية قبل الضريبة وبعد الاندشارت



المصدر : إعداد الباحث، والبيانات من USA Census Bureau.

دراسات ذات علاقة

- Butler, Eamonn , The Condensed Wealth of Nations and the Incredibly condensed Theory of Moral Sentiments, Adam Smith institute , 2011.
- Winch Donald, Poverty and Pauperism: From Smith to Malthus, www.arts.st-andrew.ac.uk.
- Taylor Quentin, John Stuart Mill, Political economist A Reassessment, The Independent review, V. 21, N. 1, Summer 2016, PP . 73-94.

- Webber, M. and Rigby, D., Accumulation and the Rate of Profit: regulating the macroeconomy Webber Environment and Planning A 1999, volume 31, pages 141 -164.
- Tsoulfidis, Lefteris, Falling Rate of Profit and Over Accumulation in Marx and Keynes, October 2005, MPRA.
- SHARIPOV, Ilkhom, Contemporary economic Growth Models and Theories: A Literature Review, CES Working Papers – Volume VII, Issue 3.
- Basu, Deepankar, and Manolacos, Panayiotis T., Is There a Tendency for the Rate of Profit to Fall? Econometric Evidence for the U.S. Economy, 1948-2007, Economics Department Working Paper Series, Working Paper 2010-04, 2010, University of Massachusetts Amherst, ScholarWorks@UMass Amherst.
- Sagnelli, Michele, John Stuart Mill and the stationary State: When Does Progress Cease?, Luiss Guido Carli, 2012.
- Bieri, David and Tech, Virginia, The Transformation Problem: A Tale of Two Interpretations, MPRA, May 2007.
- Pietak, Lukasz, Review of Theories and Models of Economic Growth, Comparative Economic Research, central and Eastern Europe, April 2014, www.researchgate.net.
- Basu, Deepankar, Replacement versus Historical Cost Profit Rates: What is the difference? When does it matter? January 4, 2012, inguet.free.fr.